www.kassioun.org

1248

الاثنين 20 تشرين الأول 2025

حزب الإرادة الشعبية

كرامة الوطن والمواطن فوق كل اعتبار

قاسيون

أسبوعية - 24 صفحة ● الثمن «3000» ل.س ● دمشق ص.ب «35033» ● تلفاكس «3321775 11 00963» ● بريد الكتروني: general@kassioun.org

لماذا لا تزال سورية منفصلة مالياً عن العالم؟ وهل توجد حلول؟

[12]

الافتتاحية

الثقةُ بالأمريكي وهمٌ وقبضٌ للريح!

تسمح الشهور العشرة الماضية، وتحديدا بعد زيارة الرئيس الانتقالي أحمد الشرع إلى روسيا يوم الأربعاء 15 تشرين الأول، بتقييم موضوعي للدور الأمريكي في سورية؛ فرغم «الكلام المعسول» والوعود المتكررة، إلا أن السياسة الأمريكية تجاه سورية اتسمت بأنّها تعمل بوضوح بالضد من المصلحة السورية، وبغياب وجود نيّة حقيقية لصُنّاع القرار الأمريكيين بإعطاء سورية فرصة جدية للخروج من المستنقع الذي كانوا هم أنفسهم طرفا معلنا في صناعته.

إن العقوبات الأمريكية التي أضرّت بالشعب السوري طوال سنوات، تظل بالنسبة للولايات المتحدة أداة أساسية للابتزاز السياسي، وتعمل من خلالها على تحصيل قائمة من المكاسب على حساب استقرار سورية ووحدتها. ورغم الاحتفالات المتكررة برفعها المفترض، إلا أنّها لا تزال قائمة، وخاضعة للتجاذبات، حتى باتت المصلحة السورية الحقيقية تفرض علينا ألّا نعوّل على رفعها بشكل ناجز، وأن نبحث عن حلول تنطلق من افتراض بقاء العقوبات.

استمرار العقوبات وما رافقه من ابتزاز وخداع، لم يكن السمة الوحيدة للسلوك الأمريكي، بل تحولت ممارسات المبعوث الخاص للملف السوري توم براك إلى عامل تفجير وتوتير، حيث لعب دورا واضحا ومباشرا بنصب «الفخاخ» بدلا من الإسهام في بناء استقرار، حتى باتت سورية أكثر هشاشة خلال الأشهر الماضية، إضافة إلى البصمات الأمريكية الواضحة في كل المآسي التي عاشتها سورية خلال أكثر من 14 عاما مضى، وخلال الأشهر العشرة الماضية بشكل إضافي.

«أن تكون صَديقا للولايات المتحدة، فذلك أخطر من أن تكون عدوا لها»، حقيقة قالها مستشار الأمن القومي ووزير الخارجية الأمريكي الأسبق هنري كيسنجر لا من باب «انتقاد الذات»، بل تبجحا بقدرة الولايات المتحدة على فرض ما تريد! لكن هذه «القدرة الكلية» أصبحت اليوم جزءاً من التاريخ؛ فحتى «أصدقاؤها» وحلفاؤها المفترضون ينفكون عنها، من تركيا إلى دول الخليج إلى الهند وباكستان وغيرهم، هؤلاء لا ينطلقون من أي مواقف إيديولوجية، بل يدركون ذلك من خلال الممارسة العملية، فكيف يمكن لدول الخليج التي يفترض أن تضمن الولايات المتحدة حمايتها أن تتصرف بعد العدوان «الإسرائيلي» على قطر؟ وهل يمكن الوثوق بالأمريكان بعد ذلك؟!

إن بقاء سورية الموحدة هو مصلحة حقيقية للسوريين، وضربُها وتفتيتها هو هدف «إسرائيلي» معلن، ولم يكن الدور الأمريكي رادعا بل العكس؛ فترامب أعاد اعترافه بضم الجولان المحتل إلى «إسرائيل»، كما لا تحرّك واشنطن ساكنا حيال الاعتداءات «الإسرائيلية» المتكررة على سورية، وتدعم موقف الكيان المعتدي على طول الخط في الأوساط المختلفة، وضمنا في الأمم المتحدة وفي مجلس الأمن الدولي.

إن السلوك «الإسرائيلي» والأمريكي لا يستهدف سورية وحدها، بل يأتي في سياق تحويلها إلى أداة لتفجير المنطقة، بما فيها تركيا، لذلك يمكن أن تتحول العلاقات مع روسيا والصين إلى ضرورة لموازنة الكفة، إذا ما أردنا البحث عن حلول أخرى بعيدا عن الأمريكي، فبدلا من انتظار شهادة حُسن السلوك من واشنطن، يمكن لسورية اليوم انتزاع زمام المبادرة، عبر بناء شبكة علاقات خارجية مع الأطراف التي ترى مصلحة في بقاء سورية موحدة، وإن إتمام ذلك والحفاظ على سورية موحدة لا يمكن أن يحصل إلا عبر تمتين جبهتنا الداخلية أولاً، وعبر إنجاز مؤتمر وطني حقيقي يقودنا إلى برّ الأمان، وعبر صياغة علاقات خارجية تخدم مصالحنا الوطنية حقا، وتنهي أي أوهام حول دور أمريكي إيجابي في سورية.

شؤون عمالية

قراءة أولية في مشروع قانون الخدمة المدنية

02

ملف «سورية 2025»

ماذا بعد زيارة موسكو؟

06

شؤون محلية

هل يتحسن الخبز التمويني فعلاً؟

08

شؤون عربية ودولية

المواجهة الدولية ومستقبل اتفاق غزّة

17

بصراحة

■ محمد عادل اللحام

تصريحاتٌ لا تُسمن ولا تغني من جوعٍ

ترتفع وتيرة التصريحات التي يطلقها المسؤولون عبر وسائل الإعلام المختلفة، بتحسين الوضع المعيشي لعموم الفقراء، ومنهم العمال، استنادا بشكل أساسي على ما سيأتي من مساعدات وهبات من الدول المختلفة، وخاصة دول الخَليج، بالإضافة لعدد من الإجراءات، منها: خفض الأسعار، وتعديل التعويضات المختلفة للعمال، وتعديل الحوافز الإنتاجية. وجرى التشديد على ذلك من قبل النقابات في اجتماعاتها المختلفة، وفي المذكرات التي أرسلتها للحكومة. ولكن لم ينل العمال من كل تلك الجهود المتواضعة التي قامت بها النقابات والوعود التي أطلقتها- خاصة أثناء الوقفات الاحتجاجية التي قام بها العمال، احتجاجا على تسريحهم- أيّ شيء يذكر، وبقي الحال على ما هو تقريبا، بالرغم من الزيادة الأخيرة على الأجور، بل أخذ يسير نحو الأسوأ، وبقيت الأمور في إطار القول لا الفعل، لأنّ القاعدة الإنتاجيّة الأساسية التي يمكن أن تغيّر واقع العمال إلى حال أفضل، أي المعامل، مصابة بالشلل، أو التعطّل الكامل سواء في القطاع العام أو الخاص، فكلاهما تتدهور أوضاعهما.

العمال يطرحون في مجالسهم سؤالا مفاده: لماذا تصدّق الحكومة في وعودها والتزاماتها تجاه أصحاب الأموال وأصحاب النعم، وتغدق عليهم ليزدادوا نعما وثروة، ولا تصدّق بوعودها معنا نحن العمال؟ أيّ عندما نحشرهم في الزاوية بمطالبنا المشروعة يتحدثون عن تحسين معيشتنا محاولين إقناعنا بصدق نواياهم- مجرد نوايا فقط- من أجل زيادة أجورنا، أو تعديل حوافزنا الإنتاجية، وغيرها من القضايا المرتبطة مباشرة في إخراج وضعنا المعيشي من عنق الزجاجة. الحكومة تعمل كل ما يجعل الناهبين المغتنين يغتنون أكثر، والمفقرين يزدادون فقرا، ابتداءً من إلغاء الدعم نهائيا، وليس انتهاءً برفع الأسعار المتواصل.

العمّال في مجالسهم يتساءلون عن سبب فقرهم، والآن عن سبب جوعهم، ومجرد طرحهم لهذا السؤال يعني اقترابهم من وعي الحقيقة المرّة، التي أوصلتهم إليها آلة النهب والاستغلال، وعي مصالحهم ومصدر شقائهم، وبالتالي، لا بدّ من ابتداع أدواتهم التي ستجعلهم قادرين على رسم معالم طريق تحصيل حقوقهم المنهوبة، أي إنهم سيكتشفون من خارجهم، ومن تجربتهم، قوانين الصراع مع من يستغلهم ومن يوصلهم إلى حافة الجوع، ومن يحاول أن يجعل فقرهم وجوعهم أبديا، وهذا لن يطول، لأنّ درجة الضغط على معيشتهم عالية، ودرجة النهب والمنع لحقوقهم أصبحت مركّزة بشكل عال، وأصبح يقرّ بها القاصي والداني، ولم تعد تفيد كل الكلمات المعسولة عن تحسين أوضاعهم، التي تقال لهم دون خطوات ملموسة ومحسوسة يقتنع بها العمال، وإلّا فإن قانون الصراع دفاعا عن المصالح سيكون حاضرا.

قراءة أولية في مشروع قانون الخدمة المدنية «1»

طرحت وزارة التنمية الإدارية منذ أسبوعين مشروع قانون الخدمة المدنية للنقاش العام، تمهيداً لإقراره بعد تشكيل مجلس الشعب، حيث سيكون بديلاً عن قانون العاملين الأساسي بالدولة لعام 2004 ويطبق القانون على كافة الجهات العامة.

تعريفات مشروع القانون

لقد عرف مشروع القانون في المادة الأولى منه على أن الجهة العامة هي إحدى الوزارات والإدارات والهيئات العامة، أو المؤسسات والشركات والمنشآت العامة، أو إحدى البلديات والمؤسسات البلدية، ووحدات الإدارة المحلية، أو إحدى جهات القطاع العام الأخرى.

وجاء تعريف الوظيفة بأنها مجموعة من المهام والواجبات والحقوق، وما يتصل بها من صلاحيات ومسؤوليات، تحددها الجهات العامة، وتوكلها للموظف للقيام بها بمقتضى أحكام هذا القانون، أو أي صك قانوني آخر، حيث حذف المشروع عبارة «كل عمل دائم» الواردة في القانون الحالي، الذي عرف الوظيفة بأنها كل عمل دائم وردت تسميته في ملاك الجهة العامة.

وعرف مشروع القانون الجديد الموظف بأنه من يشغل إحدى الوظائف الواردة في هيكل الوظيفي للجهة العامة، أو يرتبط معها بأحد أنماط التوظيف المعتمدة وفق أحكام هذا القانون، حيث ألغيت عبارة «كل من يعين بصورة دائمة» الواردة في القانون الحالي.

وجاء أيضا على تعريف العقد، بأنه عقد توظيف نموذجي ينظم العلاقة بين الموظف والجهة العامة، ويبين حقوق والتزامات كل طرف منهما، وجاء مشروع القانون على تعريف الأجر المقطوع، بأنه المبلغ الشهري المقطوع الذي يمنح ويستحقه الموظف مقابل أداء الوظيفة المحددة في صك تعيينه، وفق أحكام القانون وطبقاً لسلم الأجور مضافاً له العلاوات.

نطاق سريانه

يسري القانون على جميع الموظفين في الجهات العامة في الدولة، أيًّا كانت طبيعة استخدامهم ويستثنى من ذلك ما تنظمه قوانين أو نصوص خاصة.

تغيير طبيعة العمل الحكومي

تعد الخدمة المدنية في الجمهورية العربية السورية أداة تنفيذية للدولة لضمان استمرارية عمل الجهات العامة، وتقديم الخدمات بوصفها واجبا وطنيا والتزاما اجتماعيا وإنسانيا تجاه المواطنين، وتقوم الخدمة المدنية في مشروع القانون الجديد على التعاقد كأساس للدخول والتوظيف في القطاع العام، وهو ما يعني تحولاً جوهريا وجذريا، وتغييرا لمفهوم الوظيفة العامة، عـمًّا كان سائدا قبل ذلك على حساب الموظف وحقوقه.

فقد بدأ النظام السابق بتطبيق مبدأ التعاقد بشكل محدود في عملية التوظيف، ثم بعد ذلك توسع، وأصبح إجراء المسابقات الحكومية محصورا على أساس التعاقد، وهو السمة الغالبة، ليأتي اليوم مشروع قانون الخدمة المدنية ليجعل التعاقد هو الأساس في عملية التوظيف في القطاع العام.

مساوئ التوظيف عن التعاقد

من المتعارف عليه، أن التوظيف عن طريق التعاقد له مساوئ كثيرة، فالموظف لا يتمتع باستقرار وظيفي، وهو دائما في حالة تخوف من إنهاء عمله بقرار إداري بسيط دون أن يكتسب أي حقوق تحميه من تعسف الإدارة، ويمكن تسريحه عند انتهاء الحاجة إليه، إذا كان عقده لإنجاز عمل معين أو انتهاء مدته إذا كان محدد المدة دون التزام حكومي بتجديده، وهو ما يعني إلغاء أهم عنصر في العمل، وهو الاستقرار الاجتماعي، فالمتعاقد بعمل مؤقت يؤثر عليه في نظر المجتمع، كعند الزواج مثلا، أو عند أبرام المعاملات المالية، لأنه يخضع لشروط عقده، وليس للقانون. ويمكن إنهاؤه بقرار إداري بسيط، وهو ما يفتح باب الاستغلال والمحسوبيات والولاءات الشخصية على حساب الكفاءة، حيث أصبح حسب مشروع القانون وضع العامل الوظيفي تحت رحمة السلطة التقديرية للرئيس المباشر دون معايير واضحة، بينما الموظف الدائم مستقر لا يفصل إلا لأسباب قانونية واضحة، وبإجراءات تأديبية ويخضع لمجلس تأديبي، ويستفيد من العلاوات وتعويض الاختصاص وتعويض العمل، وله راتب تقاعدي عند انتهاء خدمته.

وبحسب المادة 39 التي نصت على كيفية قلب التعاقد إلى تعيين دائم، حيث استبعدت إمكانية التثبيت نهائيا عن الفئات الثالثة والرابعة والخامسة، حيث شمل الفئتين الأولى والثانية فقط، وعلى أن يتقدم الموظف بطلب تثبيت خطي بعد استيفائه شروط معينة، ولكن لم ينص القانون على معايير واضحة لإلزام الإدارة بالإجابة عن طلب التثبيت خلال مدة محددة، حيث منحت صلاحيات واسعة في قرارها.

ولم ينص القانون على طريقة محددة للإعلان عن الوظائف الحكومية، ولا عن كيفية التقدم لها، كما هو منصوص عليه في القانون الحالي.

منع حق الإضراب أو أي نوع من الاحتجاج

جاء في المادة 92 باب المحظورات، هو منع الموظف من تنظيم أو المشاركة في أي عرائض جماعية تتعلق بالشؤون الوظيفية، أو العمل، أو التوقيع عليها خارج الأطر القانونية للتظلم والإبلاغ، كما يمنع تنظيم أو المشاركة في أيّ اجتماع داخل مكان العمل يتعارض مع أحكام القوانين والأنظمة النافذة، أو ترك العمل عمدا، أو التحريض عليه بقصد الإخلال بالنظام العام، أو إيقاف سير العمل، أو الإنتاج، كما منع مشروع القانون العامل من الانتماء إلى جمعية، أو جماعة تتوخى أغراضا غير مشروعة تهدد أمن الدولة، وهو ما يعني عمليا التضييق على الموظفين ومنعهم من الاحتجاج، أو حتى الاعتراض على شروط عملهم، ومنع عنهم صراحة حق الإضراب، وهو من الحقوق الأساسية للعمال، والتي نصت عليها اتفاقيات منظمة العمل الدولية وحقوق الإنسان.

وأهم عيب يعيب مشروع القانون، أنه يهدر حقوق الموظفين في العدالة والاستقرار الوظيفي، ويخل بالتوازن بين سلطة الدولة وحقوق الموظف، واتباع المركزية المفرطة وإطلاق يد السلطة في الجهات العامة، دون اعتماد معايير قانونية واضحة تلتزم بها السلطة التنفيذية في تسيير المرافق العامة.

أولويات الطبقة العاملة لا تتقاطع مع الرسائل الإعلامية للاتحاد

نشر الاتحاد العام لنقابات العمال- عبر أبرز صفحاته الرسمية «صوت عمالي في الجمهورية العربية السورية» يوم 11 تشرين الأول- منشوراً يوضح فيه ما أنجزه من نشاطات وفعاليات خلال شهري أيلول وتشرين الأول، ليلحقه بمنشور آخر في 18 من الشهر الجاري يتابع فيه عرض نشاطاته الخارجية معنوناً المنشور «أبرز مشاركات الاتحاد العام في الفعاليات والاجتماعات خلال النصف الأول من تشرين الأول» ومن خلال تصفح ما سلف، نرى اهتماماً وحرصاً من مسؤولي المنظمة على عرض مشاركات ونشاط الاتحاد العام بطريقة منسقة ومكثفة، توضح جملة تلك المشاركات، وخلاصة نتائجها، ومحتوى حواراتها وحدد المنشور الأول الغاية من هذا الإجراء الإعلامي بشكل مباشر، نقتبس منه كما ورد «في إطار جهود الاتحاد المستمرة لتعزيز الشفافية، وتوثيق الأعمال المبذولة لخدمة العمال والمجتمع» انتهى الاقتباس.

■ قاسيون – محرر الشؤون العمالية

انقسمت نشاطات الاتحاد العام المعلن عنها بين داخلية وخارجية، وبالنسبة للنشاطات الداخلية فقد شملت وفق المنشور أنشطة ميدانية وتنظيمية، حيث تم تنفيذ 23 جولة للاتحاد العام على المحافظات و 12 جولة للاتحادات الفرعية، وجولتين مع وزارة الإدارة المحلية، وندوة رياضية بالتعاون مع اتحاد التربية، واجتماع تنسيقي مع غرف التجارة وبفقرة الاجتماعات والمؤتمرات، تم عقد 4 جلسات تشاورية لرئيس الاتحاد، واجتماعين له مع منظمة العمل العربية والدولية و12 اجتماعاً للمكاتب التنفيذية للاتحاد، و 5 مؤتمرات فرعية، واجتماعاً واحداً لصندوق الإسكان وحاولنا متابعة ما نشرته الصفحة خلال نفس المدة المذكورة للاطلاع على مجريات ومخرجات الجولات والندوات والاجتماعات، لعلنا نقف على نتائجها وتوصياتها، فهنا تكمن أهميتها بالنسبة للطبقة العاملة والنقابيين والإعلام العمالي على حد سواء، ولم نجد إلا القليل منها، والتي تخص عمل بعض الاتحادات الفرعية، مما جعلنا نتساءل عن جدوى عرض تعداد النشاطات والفعاليات، إن كانت غير واضحة الغاية والنتائج، وهذا يتعارض مع الغاية من عرضها ونشرها، والتي ألزم الاتحاد نفسه بها لا أحد غيره، ألا وهي «تعزيز الشفافية وتوثيق الأعمال المبذولة لخدمة العمال» وكان حرياً بالاتحاد العام استكمال هذه المبادرة المطلوبة، لما تحمله من أهمية بالغة، من خلال عرض مجريات ونتائج مجموع النشاطات الداخلية للاتحاد، أسوة بالنشاطات الخارجية والإنجازات الرياضية التي خصص لها إعلام المنظمة مساحات كبيرة، وبعشرات المنشورات المليئة بالتفاصيل والإسهاب.

شفافية في العناوين وغياب للتفاصيل والنتائج

يتضمن المنشور أيضاً، فقرتين، هما: التطوير والرعاية الاجتماعية والأنشطة الثقافية والرياضية وفيهما عرض عددي لما تم من حوارات وندوات ومشاركات وإنجازات رياضية وغيرها، ورغم أهمية كل ذلك، وعلى جميع الأصعدة، فإنها تتعارض مع أولويات الاهتمام العمالي، خاصة في الظروف التي تمر بها الطبقة العاملة بكافة الجوانب المعيشية والصحية والاجتماعية، حتى يكاد أن يكون كل ذلك ترفاً لا يسمن ولا يغني من جوع، وإن كان الاتحاد العام جاداً بتبني الشفافية والتوثيق، فإننا بحاجة لمخرجات الاجتماعات والنقاشات والجولات الميدانية بالملفات الساخنة، التي تهم العمال كقضية العمال المفصولين والمهددين بالفصل، والمنشآت الصناعية المتوقفة عن العمل، وازدياد الهوة بين الأجر والمعيشة، وغياب الرؤى والبرامج الاقتصادية القادمة، من هنا فإن مخرجات اجتماع واحد للمكتب التنفيذي توضح موقف المنظمة العمالية، وأدوات نضالها في ملف المفصولين وإصرارها على مقاومته، والضغط من أجل إلغائه بكافة الوسائل المشروعة، هو ما يحتاجه العامل اليوم كي يطّلع عليه، فالغاية من طرح أي برنامج أو خطة عمل، أو نتائجها، أن تعبر عن العمال وتحاكي وعيهم، وترفع من شأنه، وتحشد قواهم في مواجهة مظلوميتهم، والدفاع عن حقوقهم الجامعة، وهذا وحده الكفيل بردم الهوة الواسعة بين قاعدة التنظيم ورأسه، وإن أي اكتفاء بعرض عددي أو شكلي لعمل المنظمة بكافة هيئاتها ،سيبقى بنظر الطبقة العاملة وحلفائها وأصدقائها مجرد رسائل إعلامية لا تعكس واقعهم المأساوي، ولا تؤثر به، وبالتالي تفقد معناها وقيمتها حتى إن كانت تقدمية الطابع والشكل، ومن المفترض أن تستمر هذه المبادرة وتتطور بالاتجاه الصحيح الذي يصب في مصلحة العمال وتنظيمهم النقابي.

الطبقة العاملة

اليونان - إضراب عمالي يشل النقل البري والبحري

شل إضراب عمالي يوم الرابع عشر من تشرين الأول خدمات العبّارات في الموانئ والقطارات في اليونان، احتجاجاً على تعديلات مخطط لها لقوانين العمل، تشمل زيادة ساعات العمل في القطاع الخاص، وتزامن الإضراب– وهو الثاني هذا الشهر الذي تنظمه أكبر النقابات بالقطاعين العام والخاص– مع نقاش برلماني، وتصويت مرتقب هذا الأسبوع على مشروع القانون المقدم من الحكومة بشأن التعديلات. ومن المتوقع أن تتحرك مسيرة ظهر اليوم نحو مقر البرلمان، يشارك فيها العمال المضربون– بما في ذلك أطباء المستشفيات وصحفيو البث العام– إلى جانب متظاهرين آخرين، ويسمح مشروع القانون لرجال الأعمال بتمديد ساعات العمل، ويمنحهم مزيداً من المرونة في التوظيف قصير الأجل، وتعديل المعايير المتعلقة بالإجازة السنوية في القطاع الخاص، وتقول الحكومة: إن مشروع القانون سيخلق سوق عمل أكثر فاعلية ومرونة، وإنه يحمي العمال من الفصل من العمل إذا رفضوا العمل لساعات إضافي.

تونس

أعرب الاتحاد العام التونسي للشغل، في السابع عشر من تشرين الأول، عن تضامنه الكامل مع الاتحاد العام لنقابات العمال الفلسطينيين، إزاء الاعتداء الإسرائيلي على مقر الأخير في مدينة نابلس شمالي الضفة الغربية المحتلة. وفي بيان أصدره، قال الاتحاد العام التونسي للشغل: إنه «يتابع بقلق وغضب شديدين اعتداء قوات الاحتلال الصهيوني واقتحامها مقر الاتحاد العام لنقابات عمال فلسطين" .واعتبر أن الاعتداء الإسرائيلي» يشكل انتهاكا صارخا لكافة المواثيق والاتفاقيات الدولية، التي تكفل حرية العمل النقابي وحقوق الإنسان". كما أكد، أنه يمثل «استهدافا مباشرا للحركة النقابية الفلسطينية ودورها الوطني والاجتماعي في الدفاع عن لعمال وكرامتهم. «وجددت المنظمة العمالية التونسية دعوتها» كل الاتحادات النقابية العربية والدولية، ومنظمة العمل الدولية، إلى تحمل مسؤولياتها في إدانة هذا الفعل الإجرامي". كما دعت إلى الضغط من أجل حماية النقابين الفلسطينيين ومقراتهم. وفي الخامس عشر من تشرين الأول، اقتحمت قوات إسرائيلية مقر إطفائية بلدية مدينة نابلس، ومقر الاتحاد العام لنقابات عمال فلسطين في المدينة ذاتها، حيث جرى احتجاز عدد من الفلسطينيين وإخضاعهم لتحقيق ميداني.

سويسرا - عمال البناء يصوتون لصالح الإضراب

في ظل غياب اتفاق واضح بشأن ساعات العمل الخميس، 16 تشرين الأول 2025 أعلنت نقابتا أونيا وسينا السويسريتان، أن أكثر من 20 ألف عامل بناء صوتوا لصالح الإضراب، وبينما تناقش الاتفاقيةً الجماعية الوطنية الجديدة، لا تزال مسألة ساعات العمل مثيرة للانقسام. ونقل راديو لاك السويسري عن نيكو لوتز، كبير المفاوضين وعضو اللجنة التنفيذية في «أونيا»، في بيان: إن عمال البناء في حيرة من أمرهم. عليهم العمل حتى تسع ساعات يوماً، ناهيك عن العمل الإضافي..» مشيراً إلى أن الأيام الأولى من الاحتجاجات ستبدأ الأسبوع المقبل. وفيما يتعلق بالمطالب، تسلط النقابات الضوء على إنهاء ساعات السفر غير مدفوعة الأجر إلى مواقع البناء، ومنح استراحة صباحية مدفوعة الأجر، وتقليص ساعات العمل. فيما تهمل جمعية المقاولين السويسرية هذه الشروط، وفقا لنقابتي أونيا وسينا.

إسبانيا

شهدت إسبانيا يوم الخامس عشر من تشرين الأول تنفيذ إضراب عام دعت إليه أبرز النقابات العمالية والطلابية، احتجاجاً على الإبادة الجماعية التي يتعرض لها قطاع غزة منذ عامين، تحت عنوان: «وقف إطلاق النار في غزة ليس كافياً لإنهاء الإبادة".. وسيرافق الإضراب 200 مظاهرة في عموم الأراضي الإسبانية. وطالب المشاركون في الإضراب بقطع كافة أشكال العلاقات مع «إسرائيل» وتفعيل العقوبات عليها، وتحويل الإنفاق العسكري بين الحكومة الإسبانية و«إسرائيل» إلى المجالات الاجتماعية الحيوية التي تهم المجتمع الإسباني، مستندين في ذلك إلى نماذج من الإضرابات والمقاطعة الدولية السابقة، مثل: ما قامت به جنوب أفريقيا ضد نظام الفصل العنصري. ويأتي هذا الإضراب في خضم الاتفاق على وقف إطلاق النار، الذي أعلن عنه الأسبوع الماضي، ودخل حيز التنفيذ، لكن المنظمين يصرون على استمرار تحركاتهم حتى «تحقيق العدالة ووقف كافة أشكال التعاون مع إسرائيل» في ظل ما يعتبرونه «تقاعساً حكومياً» في اتخاذ إجراءات عملية نصرة للشعب الفلسطيني.

العمال الصغار من أجل الكرامة والكفاف

بعيداً عن الدراسات غير المتوفرة حالياً، فإن الراصد الخبير لسوق العمل اليوم، الذي تغير بشكل واضح خلال الأشهر الماضية، يستطيع رؤية متغير جديد عن الرؤى السابقة، حيث يشهد سوق العمل عادة ومع انطلاق العام الدراسي تغيراً واضحاً في نسبة الأطفال واليافعين، وحتى الشباب الجامعين في سوق العمل، لكن خلال السنوات الثلاث الأخيرة الماضية بشكل عام، والسنة الحالية بشكل خاص، أصبحنا نشاهد ارتفاعاً واضحاً بنسبة العمال الصغار، ولم تعد تنحصر على الذكور منهم، بل امتدت لتشمل الإناث أيضاً، ومع افتتاح العام الدراسي الحالي بقيت أعداد كبيرة من هذه الشريحة العمالية على رأس عملها، تكافح بتواضع قدرتها على مواجهة ما آلت إليه ظروف أسرهم المعيشية الخانقة.

■ هاشم اليعقوبي

لا يعد تواجد الأطفال في سوق العمل غير المنظم وجوداً طارئاً أو جديداً، لطالما تواجدوا في المشاغل والورشات والمعامل، وبأغلب المهن والحرف والأشغال، ولكن النسبة الأكبر من هؤلاء الأطفال العمال تواجدوا بصفة عمال موسمين، يدرسون في فصل الشتاء، ويشتغلون في فصل الصيف، كونهم ينحدرون من أسر عمالية ومهنية تدرك بوعيها الفطري الطبقي من جهة، وبتراكم تجاربها الخاصة وظروفها المعيشية من جهة أخرى، أهمية التحصيل العلمي للطفل، وأيضا ضرورة تسلحه بمهنة تؤمن له أجراً يمنحه حياة كريمة على مبدأ « بإيدو مصلحة إذا فشل بالدراسة» وبموازاة ذلك يتواجد الأطفال العمال الذين تركوا مدارسه،م أو لم يدخلوها أساساً، والتحقوا بسوق العمل كعمال وشغيلة يدفعهم لذلك الفعل، فقر حالهم وتواضع معيشتهم، فحاجة الأسرة لأجرهم على مبدأ «بحصة بتسند جرة» تجعلهم مضطرين للتخلي عن تعليم أولادهم والدفع بهم للعمل.

العمال ذاتهم وبدوافع مختلفة

اختلفت الغاية من عمل الأطفال عبر العقود الأخيرة باختلاف السياسات الاقتصادية المتبعة في البلاد، حيث كانت الغاية الأساسية لعمل الأطفال هي أن يتعلموا مهنة أو حرفة، دون الاهتمام بالأجر الممنوح لهم، فهم يأخذون أجراً زهيداً جداً لا يتعدى أجور النقل، وقد لا يحصلون على أجر أبداً لعدة سنوات، وفي مهن معينة يدفع الأهل لرب العمل مالاً مقابل تعليم طفلهم للمهنة، في الستينيات وخلال السنوات القليلة التي شهدت زيادة دور الدولة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية، وتوسع القطاع العام الزراعي، والصناعي، وإحداث الثانويات والمعاهد الصناعية، وتضخم جهاز الدولة وتطوره، الذي تزامن مع فرض إلزامية التعليم للمرحلة الابتدائية، تغيرت الغاية من عمالة الأطفال، وتراجعت نسبة التسرب الدراسي، وبقيت بحدودها الدنيا وفق الدراسات المختصة المحلية منها والدولية، إلى أن بدأت التحولات الكبرى بالسياسات الاقتصادية التي انتهجها النظام السياسي البائد عبر حكوماته المتتابعة، والمفصلة على مقاس رؤوس الأموال وأصحاب النفوذ الاقتصادي الناهب والمعادي بشكل واضح وكبير للعاملين بأجر، فبدأت مكنات النهب بشفط ما أمكنها من جيوب الشريحة المعتاشة على أجرها، بخفة أيدي النشالين تارة، وبوقاحة السالبين بواسطة السلاح تارة أخرى، فتراجع الوضع المعيشي للأسر المعتمدة على الأجور بشكل كبير ومتسارع، ولم يعد يكفي أجر واحد لتأمين مستلزمات الأسرة، مما دفع بأعداد هائلة من الأطفال والفتية لسوق العمل، ولكن هذه المرة ليس من أجل تعلم مهنة ما، ولا كعمال موسميين، بل من أجل الأجر بحد ذاته، فبيعت قوة عمل الأطفال- بثمن بخس- وأصبحوا كغيرهم من العمال غير المنظمين يخضعون لقانون العرض والطلب، الذي يتحكم به أرباب العمل، وهؤلاء الأطفال البروليتاريين جميعهم ليسوا أولاد مسؤولين أو ذوات، أو تجار، أو أرباب عمل، بل هم حصراً أولاد ذوي الدخل المحدود والأسر العمالية والفقراء.

الصغار واليافعين يكافحون مع عائلاتهم ضد الحرمان والتسول والموت وأكبر ما يكافؤون به بلداً آمناً وعملاً كريماً وكفاف يوم.

استغلالٌ ليس إلا

أثقلت سنوات الأزمة الوطنية الكارثية على الأسر المعتمدة على الأجور، وتدهورت أوضاعهم المعيشية بشكل حاد، فآلاف الأسر فقدت معيلها الوحيد، وفرضت عليهم واقعاً جديداً، فانتشر أطفالهم بين المشاغل والورش للعمل، بأجور تحميهم من الجوع والتشرد، والعوز الشديد، مما أعطى أرباب العمل أداة تحكم جديدة برقبة العباد، فهم الأقدر على استغلال هذه الفرص، حيث يعتبر الطفل العامل عنصر ربح إضافي لهم، فأجره لا يتعدى ربع أجر العامل الكبير، وهو أكثر رضوخاً لشروط العمل المفروضة على الجميع، وأغلب أرباب العمل لا يراعون طفولتهم، فيدفعون بهم لأعمال لا تتناسب مع ضعف أجسادهم، ولا مع وعيهم، فرب العمل لا يهمه في نهاية الأمر سوى مراكمة أرباحه.

الحلول عند المسؤول

يعج القطاع الخاص بهذه الشريحة العمرية من العمال ومن كلا الجنسين، وفي حين تبتعد المعامل والمنشآت الكبرى عن تشغيلهم، سواء كانت صناعية أم خدمية التزاما منها بالقوانين الضابطة لذلك من جهة، ولأنها تحت الضوء من جهة أخرى، فالفنادق والمطاعم والمولات الكبرى لا تجد فيها هذه الشريحة إلا بالأماكن البعيدة عن العيون والمستهلكين والرقابة الحكومية، لكن تراهم في المستودعات أو غرف الغسيل والمطابخ، أما في الأعمال المتوسطة والصغيرة والمحلات التجارية والورشات فتشغيل هؤلاء يتم نهاراً جهاراً «على عينك يا تاجر» دون رقيب أو حسيب، وقد اعتاد المجتمع بشكل عام على رؤيتهم، حتى لا يكاد الواحد منا يدرك أنه مجرد طفل أو يافع إلا حين ينتبه بعض العائدين من السفر أو الأجانب لذلك، ورغم وجود القوانين والأنظمة التي تمنع عمالة الأطفال وتجرمها، إلا أن هذه الظاهرة ما زالت في اتساع كونها موضوعية، أنتجتها الضرورات والواقع الاقتصادي والاجتماعي العام، ولا يمكن اجتثاثها قبل معالجة كافة أسبابها، وعلى رأسها الواقع المعيشي للطبقات الأكثر ضعفاً، ومكافحة البطالة والفقر وقيام الدولة بكامل دورها في الرعاية الاجتماعية، وضمان الأمن الاجتماعي بجوانبه الغذائية والتعليمية والصحية، فهؤلاء الصغار واليافعين يكافحون مع عائلاتهم ضد الحرمان والتسول والموت، بكل ما أمن الله عليهم بالكرامة والعزيمة، وأكبر ما يكافؤون به بلداً آمناً وعملاً كريماً وكفاف يوم.

عن ردّ الفعل في الموقف السياسي.

كل موقف سياسي هو، في أحد معانيه، ردّ فعل. فالمواقف لا تنشأ في الفراغ، بل تأتي استجابةً لتطورات الواقع وتنازع المصالح. غير أن السؤال الأعمق الذي يفرض نفسه هنا هو: هل ينبغي أن يكون ردّ الفعل آلياً وميكانيكياً؟
فإذا اتخذ خصمك على سبيل المثال، موقفاً طائفياً، هل يكون الرد المنطقي طائفيةً مضادة؟ وإذا تبنّى خطاباً قومياً شوفينياً، هل يصبح الانعزال أو الانكفاء مبرراً؟
بهذا المعنى، لا تكمن المشكلة في وجود ردّ الفعل ذاته، بل في طبيعة هذا الرد: هل هو فعل سياسي واعٍ يستند إلى رؤية ومشروع نقيض قولاً وفعلاً، أم مجرّد استجابة انفعالية لا تحل أيّ مشكلة، وتكرس الانقسام وتعيد إنتاج الأزمة؟

■ رمزي السالم

الذرائعية

من يتتبع تطور الخطاب السياسي السوري خلال العقود الثلاثة الأخيرة، يلاحظ أن الذرائعية كانت إحدى سماته البارزة. فكل طرف وجد في مواقف خصومه مبرراً لتفسير سلوكه وتثبيت شرعيته.

فالسلطة، التي أحجمت عن أي إصلاح جذري، رغم أن الإصلاح كان قد بات ضرورة وطنية ملحّة، قدّمت بذلك الذريعة لبعض قوى المعارضة للارتماء في أحضان الخارج، والارتهان لمصالح دول إقليمية ودولية. وهنا وجدت السلطة فرصة لتسم كل دعوة إلى التغيير بأنها استجابة لأجندات خارجية.

من ردّ الفعل إلى العبث

ومع تفجر الأزمة عام 2011، وما رافقها من احتجاجات شعبية سلمية، لجأت السلطة إلى القمع والبطش بدل الإصلاح والانفتاح. في المقابل، وجدت فصائل معارضة في حمل السلاح ردّ فعل مبرر على عُنف الدولة، لتبدأ بذلك مرحلة جديدة من الصراع المسلح الذي حوّل البلاد إلى ساحة صراع إقليمي ودولي مفتوح. وهكذا أصبح الفعل ورد الفعل يغذيان بعضهما في حلقة مغلقة، تتضخم فيها الأخطاء، وتضيع معها البوصلة الوطنية.

إذا ما تابعنا سلسلة ردود الأفعال خلال السنوات اللاحقة، بما فيها المرحلة التي أعقبت انهيار السلطة السابقة، نجد أن المنطق ذاته استمر. فكل استفزاز أو حادثة كانت تولد ردّ فعل مضاداً يزيد الانقسام.

فـ«استفزازات» بعض المجموعات المحسوبة على السلطة الجديدة في الساحل، على سبيل المثال، منحت ذريعة لردود أفعال من أطلق عليهم اسم «الفلول» وجرائمهم، التي كانت ذريعة لجرائم الطرف الآخر، فيما أدّت جرائم السويداء إلى تصاعد نزعات انعزالية خطيرة، دفعت بعض أبناء المنطقة إلى خيارات جديدة محفوفة بالمخاطر.

بهذه الطريقة، تحوّل الفعل السياسي من مجال لصياغة البرامج والرؤى إلى ردود أفعال ارتجالية آنية، أشبه بتصعيد متبادل لا يفضي إلى حلول. ومع مرور الوقت، انحدر الخطاب العام إلى مستوى الانفعال والشخصنة، وأفرغت السياسة من مضمونها كعلم له قوانينه ومقولاته وفرضياته، وفنّ لإدارة تناقضات الواقع الاجتماعي.

الشعبوية

حين تُختزل السياسة في ردود أفعال متبادلة، تتحوّل سريعا إلى شعبوية. يصبح المعيار في الموقف السياسي هو المزايدة لا الفكرة، وحدّة الخطاب لا عمق التحليل. تُقدَّم الكراهيةَ بوصفها شكلاً من الشجاعة، والتحريض الطائفي أو القومي باعتباره دليلاً على الأصالة والانتماء للجماعة. ومع انتشار وسائل التواصل الاجتماعي، التي تمنح كل فرد منبرا وجمهورا، تتضخم هذه النزعة أكثر، فتستبدل الحقيقة بالرأي، والوعي بالانفعال، والموقف المدروس بالرد السريع الارتجالي، ومع الدور المشبوه الذي يلعبه الذباب الإلكتروني في الدعاية والترويج والتسويق، يبدو المشهد وكأننا أمام ظاهرة طبيعية وقدر لا راد له.

هكذا تتأسس ثقافة التظلم الدائم، حيث يرى كل طرف نفسه ضحية، ويجد في خصمه سببا دائما لتبرير فشله أو تردّيه. وتصبح السياسة في هذه الحالة أقرب إلى حرب رمزية لا نهاية لها، تُخاض بالشعارات لا بالمشاريع، وبالمواقف اللحظية لا بالبرامج المستدامة.

الفعل لا ردّ الفعل

إن أخطر ما في منطق ردّ الفعل أنه يُفقد السياسة معناها الحقيقي، ويحوّلها إلى مرآة مشوهة للآخرين. فالموقف السياسي، حين يكون تابعاً لما يقوله أو يفعله الخصم، يفقد استقلاله ويغدو جزءاً من اللعبة التي يدّعي معارضتها. السياسة الحقيقية ليست انفعالاً تجاه ما يفعله الآخر، بل قدرة على إنتاج موقف مستقل يعبر عن المصالح الاجتماعية ومن رؤية متماسكة للمستقبل.

إن تجاوز حالة الاستعصاء التي تعيشها سورية اليوم لا يمكن أن يتم بمنطق ردّ الفعل، بل عبر إرادة سياسية متجددة، تنطلق من الفعل الواعي، القادر على كسر حلقة الاتهامات المتبادلة، والانقسامات المشوهة وبناء مشروع وطني جامع لا يقوم على نفي الآخر، بل على استيعابه في إطار مشترك.

فالمشكلات لا تحل حلاً حقيقيا بناءً على ردود الأفعال، بل على أفعال مدروسة مسؤولة، تضع المصلحة العامة فوقَ الاصطفافات، وتجعل من السياسة فعلاً إيجابياً يُعيد للناس ثقتهم بأن التغيير ممكن، دون الوقوع مجددا في فخاخ الماضي.

سياسة رد الفعل في جانب ما هي إلا إحدى تجليات العقم المعرفي لقوى الفضاء السياسي التقليدي العاجز عن إدراك حقائق العالم المعاصر

هوامش

منطق رد الفعل بهذه الصيغة البدائية يمنع فرز القوى على أساس مصالحها الحقيقية، ويعرقل تبلور تلك الكتلة الاجتماعية القادرة على حسم الصراع، وبالتالي، يُعيق عملية التراكم، وفرز تيارات وقوى سياسية وشخصيات تستطيع أن تكون مركز استقطاب، وتتحول إلى رموز وقوة مثل، ونموذج يعتمد عليه في حل وتفكيك المشكلات الواقعية التي تفرض نفسها على عموم السوريين، سواء كانت قضايا وطنية عامة، أو مسألة توزيع الثروة، أو حريات الناس وحقهم في تقرير مصيرهم.

مواقف رد الفعل تؤدي بالضرورة إلى التخادم بين الخصوم المفترضين، وتحوّل عامة الناس إلى وقود في معركة عبثية لا نهاية لها، وشل فعالية المجتمع، وحالة فراغ يمكن أن يتم ملؤها بأي موقف.

سياسة رد الفعل في جانب ما هي إلا إحدى تجليات العقم المعرفي لقوى الفضاء السياسي التقليدي، العاجز عن إدراك حقائق العالم المعاصر، والتحولات العميقة التي تفرض نفسها على الجميع، والتسارع الذي يترك خلفه كل أولئك الذين يحاولون الإجابة عن أسئلة الحاضر بأدوات الماضي.

ماذا بعد زيارة موسكو؟

حظيت الزيارة التي قام بها الرئيس الانتقالي أحمد الشرع إلى روسيا يوم الأربعاء 15 تشرين الأول، بكمٍ كبير من القراءات والتحليلات، ناهيك عن «التسريبات» التي ليس من الصعب التقدير أن جزءاً مهماً منها يندرج ضمن إطار البروباغاندا الإعلامية، أكثر مما يندرج في إطار ما جرى فعلاً ضمن الزيارة، وضمن اللقاء مع الرئيس الروسي بوتين.

من حيث الشكل، يمكن تسجيل النقاط التالية:

أولاً: قبل الزيارة بأكثر من شهر، كان الحديث أنها ستكون على هامش القمة العربية– الروسية في موسكو، التي كان من المفترض أن تعقد في التاريخ نفسه، أي في 15 أكتوبر. كما هو معلوم، فقد تم تأجيل هذه القمة، ربما إلى الشهر القادم، كما تشير بعض المصادر الصحفية– ارتباطاً بالاتفاق الذي جرى في غزة، وفقاً للمصادر الرسمية الروسية والعراقية. حصول الزيارة رغم تأجيل القمة، هو مؤشر مهم على أن الزيارة بقيت ثابتة في جدول أعمال الطرفين، رغم تأجيل القمة العربية– الروسية، ما يعني أن الترتيب لها كان جارياً على قدم وساق منذ عدة أشهر، ويعني أيضاً أن الملفات التي على جدول أعمالها، وحصولها هي نفسها، كانت ملحة من وجهة نظر الطرفين، وغير قابلة للتأجيل أو التسويف.

ثانياً: بدا اللقاء بروتوكولياً وودياً إلى حدّ بعيد، بما في ذلك التصريحات الصحفية التي أطلقها الطرفان ضمن اللقاء، والتي تشير إلى رغبة مشتركة في الوصول إلى تفاهمات وطوي صفحة الماضي.

ثالثاً: التصريحات التركية التي تلت الزيارة، وخاصة تصريحات وزير الخارجية التركي، تشير بشكل غير مباشر إلى وجود دور أساسي لتركيا كوسيط في الدفع نحو ترتيبَ اللقاء، ومن ثم في حدوثه.

من حيث المضمون

أول ما ينبغي أن يلفت الانتباه في زيارة الشرع إلى موسكو، وقبلها زيارة وزيري الخارجية والدفاع، ثم وزير الدفاع، وأيضاً زيارة وفدين حكوميين روسيين لدمشق، هو سقوط السردية التي جرى الترويج لها منذ 12/8، والقائلة بأن سورية ستتحول من معسكر إلى معسكر، وأنها ستدور في الفلك الغربي، الأمريكي خاصة، في السياسة والاقتصاد والعسكر وغير ذلك. الأمر هنا لا يتعلق بالرغبات والرؤى الإيديولوجية للأطراف المختلفة، بل بوقائع الجغرافيا السياسية، إضافة إلى وقائع ميزان القوى الدولي والإقليمي.

الأمر الثاني الذي لا يمكن القفز فوقه، هو التجربة العملية الملموسة لـ«الرعاية الغربية» المفترضة؛ فقد أثبتت الأشهر القليلة الماضية من محاولة الأمريكي التفرد بالملف السوري الأمور التالية:

أولاً: لم يتم رفع العقوبات الأمريكية بشكل حقيقي حتى اللحظة، وذلك رغم مرور عشرة أشهر على سقوط السلطة السابقة، ورغم أن أطرافاً ضمن السلطة الجديدة احتفلت مراراً وتكراراً برفع العقوبات، مع كل إشارة أمريكية بأن العقوبات سيتم رفعها؛ رغم ذلك كله، فالوقائع تقول: إن الأمريكي ما يزال يتعامل مع عقوباته بوصفها أداة ابتزاز سياسي، وهو لم يتخل عنها حتى الآن، وليس من الواضح إنْ كان سيتخلى عنها في أي وقت قريب.

ثانياً: لم يمارس الأمريكي أي ضغط على حليفته الأولى والأخيرة في المنطقة، أي «إسرائيل»، لضبط سلوكها تجاه سورية كشعب وكسلطة وكدولة، بل بقي مؤيداً لكل اعتداءاتها على سورية، بما في ذلك التأكيدات الأمريكية مؤخراً على اعتراف ترامب بالجولان السوري المحتل جزءاً من «إسرائيل»، ناهيك عن غض النظر نهائياً عن التوغل البري «الإسرائيلي» في الأراضي السورية، واستخدام حق النقض في مجلس الأمن بشكل مستمر لمنع أي قرار يدين تدخلات الكيان العدائية في الأرض السورية.

ثالثاً: تشير التجربة الإقليمية، بما في ذلك الاعتداء الصهيوني على قطر مؤخراً، أن التحالف مع الأمريكي مهما بلغ من التطور، فإنه لا يؤمن حماية لدول المنطقة من الاعتداءات «الإسرائيلية»، فما بالك بدولة هي من دول الطوق المتاخمة مباشرة لفلسطين المحتلة؟ وهذه التجربة لم تمر مرور الكرام بالنسبة لدول الإقليم كلها، بما في ذلك السعودية، التي بدأت بالتحرك علناً لحفظ أمنها عبر شبكة علاقات سياسية واقتصادية ودفاعية، بما في ذلك عبر المصالحة مع إيران، وعبر اتفاقية الدفاع المشترك مع باكستان بمظلتها النووية، وباكستان كما هو معروف هي عنصر ثابت في التحالف مع الصين أولاً وروسيا ثانياً...

رابعاً: مع الغياب المؤقت للدور الروسي في سورية، على الأقل الدور الظاهر، بعد 12/8، باتت القوى الأساسية الموجودة على الساحة هي الولايات المتحدة و«إسرائيل» وتركيا، وقد كشفت تجربة الشهور الماضية، أن ثالوثاً من هذا النوع، سيصب بالضرورة ضد مصلحة تركيا، ولن تكون تركيا وحدها قادرة على موازنة الكفة، ما يجعل من عودة دور روسي واضح، ضرورة تركية أيضاً، ويفسر جزئياً على الأقل الاحتفاء التركي بالزيارة.

خامساً: التجربة العملية في الداخل السوري خلال الأشهر الماضية، أثبتت أن إدارة الأمريكي للأزمة، وخاصة عبر توم براك، كان الهدف منها بشكل مستمر هو إشعال الأزمات الداخلية وتعميقها، سواء عبر ما جرى في الساحل السوري، أو في السويداء، التي اعترفت السلطات السورية عبر شخصيات مختلفة منها أنها «فخ» تم جرها إليه، ولكنها لم تقل من هي الجهة التي جرتها إلى هذا الفخ... رغم أن التخمين ليس صعباً، خاصة أن ما جرى في السويداء قد جرى بعد اجتماع باكو مع «الإسرائيليين».

سادساً: أقرب حدود بين سورية وروسيا كخط نظر هي حوالي 665 كم، ما يعني ضمن أبسط فهم للأمن القومي، أن سورية بحكم الجغرافيا والتاريخ هي بالضرورة، من وجهة نظر الأمن القومي الروسي، هي جزء من دائرة الأمن القومي الروسي، والتي لا يمكن لروسيا أن تتخلى عنها لخصومها الاستراتيجيين بأي حال من الأحوال. والمسألة هنا لا تتعلق بنفط أو غاز أو حتى قواعد عسكرية كما يسود في الإعلام العالمي، بل بالضبط بمفهوم الأمن القومي.

المطلوب اليوم إضافة إلى محاولة موازنة العلاقات الخارجية هو أن تكون البوصلة ونقطة الانطلاق هي حقوق الشعب السوري

والآن؟

بما أن تحييد التدخلات الخارجية بشكل كامل في عالم اليوم، هو أمر تعجز عنه حتى الدول العظمى، فإن مما لا شك فيه أن محاولة موازنة التأثيرات الخارجية على سورية، هي أمر ضروري ولا غنى عنه؛ فموازنة التأثيرات ببعضها البعض يمكنه أن يقلل من محصلة تلك التأثيرات بسبب تعاكسها، ما يعني الحصول على قدر أكبر من إمكانيات الاستقلالية السورية، ولكن هذا الأمر النظري وحده لن يكون كافياً بأي حال من الأحوال.

فلنتذكر دائماً أن بشار الأسد وقبله حافظ الأسد، ورغم أنهما رفعا شعارات شكلية تقول: إن نظامهما هو «نظام شرقي» حليف للسوفييت تارة، وللصين ولروسيا تارة أخرى، إلا أن الممارسة العملية كانت طوال الوقت ممارسة أقرب للدور الغربي، اتضح ذلك عبر محطات عديدة في التاريخ السوري الحديث؛ من حرب الكويت إلى التدخل في لبنان إلى النموذج الاقتصادي الليبرالي الذي تم تبنيه بالتدريج منذ أوائل التسعينيات، وصولاً إلى أدق التفاصيل في طريقة إدارة عمليات تخريب وتدمير سورية ابتداء من 2011.

البوصلة التي كانت تحكم عمل الأسدين هي النظر إلى الخارج وتوازناته وفقط، دون أي اعتبار لاحتياجات الداخل ومطالبه وحقوقه. وهو ما أوصل الأمور إلى ما وصلت إليه...

المطلوب اليوم، إضافة إلى محاولة موازنة العلاقات الخارجية، هو أن تكون البوصلة ونقطة الانطلاق هي حقوق الشعب السوري عبر العمل من أجل حل أزمته حلاً سياسياً شاملاً، يضمن مشاركته مشاركة حقيقية في إدارة أموره، عبر مؤتمر وطني عام، وعبر تطبيق جوهر القرار 2254... هذا الطريق هو الطريق الوحيد الذي يضمن أمن سورية ووحدتها، ودونه لا يمكن لأي علاقات دولية، مهما بلغت مرونتها، ومهما بلغت حذاقتها أن تحمي سورية والسوريين في ظل صراع عالمي متوحش، وفي منطقة هي الأخطر في العالم على الإطلاق...

تطبيق اتفاق 10 آذار، لن يحصل دون اتفاق سوري عام وشامل!

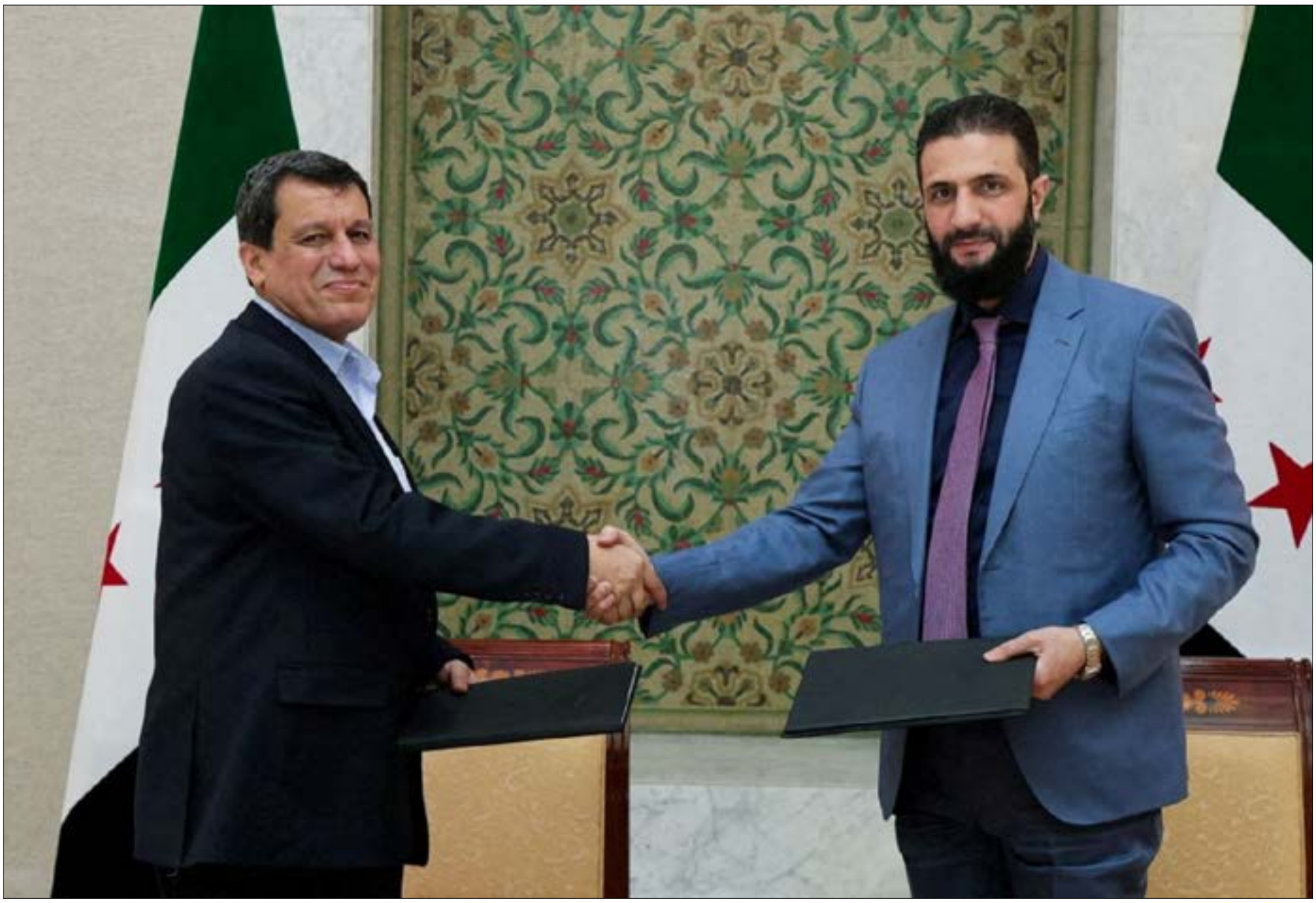

تشهد عمليات التفاوض حول تطبيق اتفاق 10 آذار بين السلطة في دمشق وبين قوات سورية الديمقراطية، عمليات شدٍ وجذب متواصلة، يتخللها تحقيق بعض التقدم الجزئي في ملفات فرعية من حين إلى آخر، وتتخللها أيضاً توترات أمنية/عسكرية متنقلة، من الشيخ مقصود إلى دير حافر إلى سد تشرين وغيرها من المناطق، إضافة إلى دور كثيف للطرفين الأمريكي والتركي، ناهيك عن الأدوار المخفية لـ «الإسرائيلي» عبر الأطراف المختلفة، والتي تصب دائماً في عمليات التصعيد والتوتير ومحاولات التفجير.

من حيث المبدأ، فإن الواضح تماما، هو أنه ليس في مصلحة قسد ولا السلطة في دمشق ولا تركيا أن تحصل معركة عسكرية كبرى بين الطرفين السوريين؛ فعدا عن أن معركة كبرى ستعني آلاف وعشرات آلاف الضحايا الجدد من السوريين، وكمًّا هائلاً من الخراب، فإن المؤكد بالنسبة للطرفين السوريين أن كليهما سيخرج خاسراً في حال حصول معركة من هذا النوع، عسكريا وسياسيا ووطنيا؛ خاصة أن معركة كبرى، وبغض النظر عن التقييمات المختلفة للقوة العسكرية الفعلية لكل من الطرفين، لن تكون معركة بينهما في حقيقة الأمر، بل معركة إقليمية مع تدخلات دولية، ما يعني أن الحسابات التبسيطية لتوازن القوى العسكري، وأيًّا يكن شكلها، هي حسابات مضللة بشكل كبير، والغرض منها هو دفع الطرفين للفتك ببعضهما، وتاليا بسورية وبوحدتها؛ ينطبق هذا الأمر على من يصفون قسد بأنها أقوى عسكريا وأكثر تنظيما وتسليحا من القوات الحكومية، والعكس بالعكس، على من يصفون القوات الحكومية بأنها أكثر عددا وقوة وتنظيما...

بالنسبة لتركيا، فإن حربا كبيرة على حدودها، ستعني بشكل مباشر تخريب عملية السلام التاريخية التي انطلقت قبل عام مع مبادرة أوجلان، والتي سارت خطوات مهمة خلال الأشهر الأخيرة، بما في ذلك عبر إعلان التحالف مؤخرا بين الثلاثي «العدالة والتنمية، والحركة القومية، وحزب الشعوب الديمقراطية». وتخريب عملية السلام هذه لا يعني خسارة سياسية لهذا الطرف التركي أو ذاك فحسب، بل يعني وضع تركيا نفسها على حافة انفجار تفتيتي داخلي، يعمل عليه «الإسرائيلي» ومعه تيار داخل النخبة الأمريكية، بشكل علني تقريبا ومنذ سنوات عديدة؛ أي أن معركة كبرى في سورية يكون الكرد طرفا أساسيا فيها، هي تهديد مباشر للأمن القومي التركي، ولوحدة تركيا نفسها كدولة ضمن الحسابات الإقليمية المعقدة القائمة.

هذا لا ينفي بطبيعة الحال، أن التوترات المتنقلة هنا وهناك على الأراضي السورية، يمكن فهمها بوصفها محاولات لتسيير عمليات التفاوض تحت الضغط العسكري والأمني، ولكن الأكيد أن هذه العمليات التفاوضية لا يمكن أن تصل إلى نهاياتها المرجوة بالاعتماد على آليات الضغط، بالضبط لأن هنالك من له مصلحة في دفع عمليات الضغط نحو التفجير الشامل، وعلى رأس من له مصلحة «الصهيوني» كما أسلفنا...

التفاوض الجاري أمر إيجابي لكنه محدود السقف وقابل للنكوص ما لم يجري تعزيزه عبر حوار سوري عام

ما هو المخرج؟

التفاوض بين قسد والسلطات في دمشق، ليس أمرا جديدا؛ فهو أمر استمر لسنوات متواصلة خلال وجود سلطة الأسد. العيب الأساسي في تلك المفاوضات لم يكن فقط أن الأسد لم يقبل بتقديم أي تنازلات للشعب السوري في الشمال الشرقي أو للقوى الموجودة فيه، بل كان في أن المفاوضات أديرت بوصفها مفاوضات بين طرفين معزولين عن بقية قوى الشعب السوري؛ أي أنها أديرت بوصفها مفاوضات جغرافية بين منطقتين، منطقة يسيطر عليها الأسد، وأخرى تسيطر عليها قسد... هذه الطريقة في التفاوض، لا يمكنها أن تصل إلى نتيجة إيجابية بأي حال من الأحوال؛ فهي أقرب- بشكلها العملي وبغض النظر عن النوايا- إلى التفاوض بين سلطات أمر واقع على تقاسم النفوذ وإدارته، في حين إن المطلوب هو تفاوض وحوار على شكل الدولة السورية الجديد، وعلى طريقة إدارتها بحيث تشمل جميع مواطنيها، وتحقق حالة من الرضا الاجتماعي العام الضروري لحصول الاستقرار وللحفاظ على وحدة البلاد.

بهذا المعنى، ورغم أهمية عمليات الحوار والتفاوض الجارية حاليا بين السلطة في دمشق وبين قسد، فإن سقف ما يمكن أن تحققه بشكلها الحالي هو أمران:

الأول: هو الحفاظ على التهدئة وعدم الاشتباك، وليس بشكل كامل، بل بشكل نسبي. **الثاني:** هو حل بعض الملفات الجزئية المتعلقة بالطلاب، مثلاً أو بالتنقل أو بالنفط وإلخ، ولكن ليس حل صلب المشكلة وتحقيق الاندماج الحقيقي الكامل.

ما قلناه أعلاه لا يهدف إلى التقليل من أهمية عمليات الحوار والتفاوض الجارية، فهي ضرورية جدا، وربما يكفي المرء أنها تحقن دما سوريا إضافيا حتى يؤيدها ويدعو لاستمرارها. ولكن من جهة أخرى، وبعد مرور 7 أشهر على توقيع الاتفاق، ينبغي تسليط الضوء بشكل واضح ولا لبس فيه، على أن هذا التفاوض محكوم موضوعيا بسقف لا يمكنه أن يتجاوزه بشكله الحالي، ولذا لا يمكن التعويل عليه إلى ما لا نهاية، لأن المشكلات الموضوعية الكبرى التي يفترض أن يحلها، لن تُحل عبره، وبالتالي ستنفجر في وقت ما، وتعيدنا إلى وضع أسوأ من الوضع الحالي، وتصعب الخروج العام من الأزمة في البلاد.

وإذاً؟

ينبغي أن يتم تطوير عملية التفاوض الجارية، إلى عملية حوار شامل بين كل السوريين، عبر مؤتمر وطني عام؛ فالقضايا التي يجري نقاشها، سواء المتعلقة بالجيش السوري أو بطريقة إدارة الدولة، أو بالدستور، أو التعليم، أو غير ذلك، هي قضايا سورية عامة، من حق ومن واجب كل السوريين وقواهم السياسية والاجتماعية أن تشترك فيها اشتراكا حقيقيا فاعلاً، وإلا فإنها لن تكون قابلة للحل وللتطبيق العملي اللاحق...

وبكلمة، فإن التفاوض الجاري أمر إيجابي لكنه محدود السقف، وقابل للنكوص، ما لم يجري تعزيزه عبر حوار سوري عام، أي عبر مؤتمر وطني عام وشامل تشترك فيه القوى السياسية والاجتماعية السورية، ويتحول إلى منصة يمتلك من خلالها السوريون، كل السوريين، حقهم في تقرير مصيرهم ومصير بلادهم بأنفسهم.

قرار إيقاف القبول في بعض الكليات.. انعكاساتٌ سلبية تطال التعليم والمجتمع

في خطوة أثارت جدلاً واسعاً في الأوساط الأكاديمية والمجتمعية، قررت وزارة التعليم العالي والبحث العلمي في سورية إيقاف القبول في كليات جامعة الفرات فرع الحسكة، وكذلك في كليات جامعة حمص بمدينة تدمر، إضافة إلى مدرسة التمريض في جامعة اللاذقية، وذلك اعتباراً من العام الدراسي 2025–2026.

ورغم أن القرار أدرج ضمن مساعي الوزارة لـ«إعادة تنظيم التعليم العالي وتوجيه الطاقات نحو الكليات المركزية»، إلا أن تبعاته السلبية المتوقعة تثير قلقاً متزايداً على المستويين الأكاديمي والمجتمعي.

آثارٌ مباشرة على الطلاب

يشكل القرار صدمة كبيرة لطلاب المحافظات الشرقية والوسطى، ولا سيما في الحسكة وتدمر، حيث كانت هذه الكليات تشكل المتنفس التعليمي الوحيد لأبناء تلك المناطق. فإغلاق أبواب القبول سيجبر الطلاب على الانتقال إلى محافظات أخرى لمتابعة دراستهم الجامعية، ما يعني زيادة في تكاليف السكن والنقل والمعيشة، وهي أعباء لا تستطيع كثير من الأسر تحمّلها في ظل الظروف الاقتصادية الراهنة.

ويخشى أن يؤدي ذلك إلى ارتفاع معدلات التسرب الجامعي، خاصة بين الطالبات، أو من ينتمون إلى الأسر محدودة الدخل، مما يكرّس عدم المساواة في فرص التعليم بين أبناء المحافظات السورية.

تأثيرات أكاديمية وتنظيمية

من الناحية الأكاديمية، يعد إيقاف القبول في كليات عاملة منذ سنوات تراجعاً في مسار اللامركزية التعليمية التي تم السعي لترسيخها سابقاً، عبر إنشاء فروع جامعية في المحافظات النائية.

كما أن تعطيل هذه الفروع سيؤدي إلى تجميد البحث العلمي المحلي، وتراجع النشاط الأكاديمي الذي كان يرتبط بالمجتمع والبيئة المحيطة.

أما على صعيد الكوادر التدريسية، فإن القرار يهدد بفقدان خبرات أكاديمية كانت تسهم في بناء جيل من الكفاءات ضمن بيئاتها المحلية.

انعكاسات اجتماعية واقتصادية

الجامعات ليست مؤسسات تعليمية فحسب، بل هي محركات للتنمية المحلية. فوجودها في المدن والبلدات يخلق حركة اقتصادية نشطة، تشمل السكن والخدمات والمواصلات والتجارة الصغيرة.

وبالتالي، فإن إيقاف القبول في هذه الكليات سيؤدي إلى تراجع النشاط الاقتصادي المحلي، وفقدان العديد من فرص العمل غير المباشرة المرتبطة بالحياة الجامعية.

إضافة إلى ذلك، قد يدفع القرار بعض الطلاب إلى البحث عن فرص دراسية في الجامعات الخاصة، أو خارج البلاد، ما يزيد من نزيف العقول وهجرة الشباب.

النتائج العامة على المدى البعيد

على المدى الطويل، يخشى أن يسهم القرار في تعميق الفجوة التعليمية والتنموية بين المحافظات المركزية والطرفية، ويؤدي إلى تراجع التنمية البشرية في المناطق المتأثرة.

كما يمكن أن يضعف ثقة المواطنين بقدرة المؤسسات العامة على تحقيق العدالة التعليمية، وتكافؤ الفرص بين جميع أبناء الوطن.

الحق في التعليم وضمان التنمية المتوازنة

يبقى التعليم العالي أحد أهم ركائز استقرار المجتمع وتقدّمه، وأي خطوة تمس بنيته تحتاج إلى دراسة دقيقة لآثارها الاجتماعية والاقتصادية قبل التنفيذ.

إن إعادة النظر في هذا القرار، أو على الأقل توفير بدائل تعليمية حقيقية للطلاب المتضررين، يمثل خطوة ضرورية للحفاظ على حق الجميع في التعليم، وضمان التنمية المتوازنة بين مختلف المناطق السورية.

بين ثبات السعر وتبدّل المواصفة.. هل يتحسن الخبز التمويني فعلاً؟

أعلنت المؤسسة العامة للمخابز عن تعديل مواصفة ربطة الخبز التمويني المدعوم، بحيث يبقى السعر ثابتاً عند 4000 ليرة سورية، وبنفس الوزن الإجمالي البالغ 1.2 كغ، لكن مع تخفيض عدد الأرغفة من 12 إلى 10، وتحديد قطر الرغيف بـ 33 سم.

وعلى الورق، يبدو القرار خطوة نحو تحسين نوعية الرغيف وتوحيد المواصفة، لكن الواقع الميداني يطرح تساؤلات كثيرة، حول مدى استدامة الوزن والجودة، ومدى قدرة المخابز على الالتزام بهذه المعايير في ظل الظروف التشغيلية الصعبة.

من الكم إلى النوع؟

تخفيض عدد الأرغفة مقابل الحفاظ على الوزن يعني افتراضاً أن الرغيف الواحد أصبح أكبر وأثقل «قرابة 120 غراماً بدلاً من 100 سابقاً»، أي أن القرار لا يستهدف تقليص الدعم بشكل مباشر، بل رفع جودة المنتج، وتحسين شكل الرغيف، الذي تراجع في الأشهر الماضية من حيث القطر، السماكة، والمذاق.

ففي الواقع السابق، كان كثير من المواطنين يشتكون من أن الرغيف صغر حجمه ورداءة خبزه جعلته هشًّا وسريع التفتت، رغم أن عدد الأرغفة بقي 12 في الربطة. ومع ضعف الرقابة وتفاوت الأداء بين المخابز، تحول «نهب الخبز» من ميدان الأسعار إلى نهب في الوزن والمواصفة.

ثبات السعر... ولكن!

الإبقاء على السعر المدعوم عند 4000 ل.س هو إشارة رسمية إلى أن الدولة لا تريد المساس بـ«رمزية» الخبز المدعوم كسلعة أساسية.

لكن التحدي الحقيقي لا يكمن في الأرقام المعلنة، بل في ضمان استمرار الدعم فعليا عبر الجودة والوزن. فالتاريخ القريب أظهر أن التلاعب لا يأتي فقط من التسعير، بل من حلقات الإنتاج والنقل والتوزيع والبيع، التي تفتح ثغرات لفقدان جزءٍ من الدعم دون إعلان.

هل يتحقق التحسين فعلاً؟

تحقيق الهدف المعلن– رغيف أكبر وأجود– يتطلب رقابة يومية على الالتزام بالوزن «1,2 كغ»، وعلى نوعية الطحين والتخمير والخبز.

فمن دون رقابة فعالة ومحاسبة واضحة، يخشى المواطن أن يتحول القرار إلى تخفيض غير مباشر في الكمية والوزن بمرور الوقت، خاصة مع استمرار الضغط على المخابز الحكومية، وتغول شبكات النهب والفساد.

الخبز... مؤشر للثقة

يبقى الخبز التمويني في سورية مؤشرا حساسا على علاقة المواطن بالدولة، إذ يمثل خط التماس بين الدعم الاجتماعي والواقع الاقتصادي. فكل خلل في مواصفاته– مهما بدا بسيطا– يُقرأ اجتماعيا على أنه تراجع في العدالة أو الكفاية المعيشية، لا مجرد تعديل فني.

الخبز مرآة للكرامة

قرار تخفيض عدد الأرغفة إلى عشرة قد يكون خطوة تنظيمية صحيحة من حيث المبدأ، لكن نجاحه يتوقف على مدى استدامة الالتزام بالمواصفة والوزن والجودة، وهي أمور لا يضمنها النص الإداري وحده، بل الرقابة والمساءلة اليومية. فالخبز ليس مجرد سلعة.. بل مرآة لكرامة الناس وثقتهم في مؤسساتهم.

سورية و«ميغا»... بين الحاجة إلى الضمانات والاعتبارات الوطنية

عقد وزير المالية السوري اجتماعاً مع وكالة ضمان الاستثمار متعدد الأطراف «MIGA» التابعة لمجموعة البنك الدولي، لمناقشة مجالات التعاون الممكنة في الاستثمار وتمويل مشاريع إعادة الإعمار.

وتناول اللقاء مقترحات عدة، من بينها توفير ضمانات للمستثمرين الراغبين في دخول السوق السورية، وإصدار سندات للمغتربين السوريين «Diaspora Bonds» للمساهمة في تمويل المشروعات الوطنية. كما تم الاتفاق على زيارة مرتقبة لبعثة من الوكالة إلى دمشق لمتابعة هذه المباحثات.

تعريف بالوكالة ودورها

تُعد MIGA إحدى مؤسسات مجموعة البنك الدولي، وتختص بتقديم ضمانات ضد المخاطر غير التجارية التي قد تواجه المستثمرين في الدول النامية، مثل: المصادرة، أو النزاعات، أو القيود على تحويل الأرباح.

وتهدف هذه الضمانات إلى تقليل مستوى المخاطر الاستثمارية وتشجيع تدفق رؤوس الأموال إلى الأسواق التي تمر بظروف اقتصادية أو سياسية معقدة.

وتخضع أنشطة الوكالة لإجراءات البنك الدولي وسياساته، بما في ذلك متطلبات الشفافية والحوكمة والامتثال للقوانين الدولية ذات الصلة بالاستثمار.

لكن خبرات الدول الأخرى تشير إلى أن التعامل مع مؤسسات البنك الدولي يجب أن يتم بحذر محسوب، لأنها تعمل ضمن منظومة غربية وقد ترافقها اشتراطات سياسية واقتصادية غير مباشرة.

مخاطر محتملة على الاقتصاد الوطني

اشتراطات سياسية غير معلنة قد تربط الضمانات بمواقف أو سياسات معينة.

إصلاحات اقتصادية قاسية، مثل: رفع الدعم، أو تحرير سعر الصرف، قد تُفرض لاحقاً كجزءٍ من «تحسين بيئة الاستثمار».

تعارض مع العقوبات المفروضة على سورية، ما قد يحدّ من حرية اختيار الشركاء والمشاريع.

تحويل بوصلة التمويل نحو قطاعات يفضلها المانحون «كالطاقة المتجددة والتعليم» على حساب أولويات إعادة الإعمار والإنتاج.

بدائل أقل مخاطرة

يمكن لسورية تحقيق التوازن عبر التعاون مع مؤسسات بديلة أكثر استقلالاً، مثل:

المؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار «ICIEC» التابعة للبنك الإسلامي للتنمية، التي تقدم ضمانات دون أجندات سياسية.

البنك الآسيوي للاستثمار في البنية التحتية «AIIB» وبنك التنمية الجديد «NDB» لمجموعة بريكس، اللذان يوفران تمويلات كبيرة دون شروط سياسية.

الصناديق العربية التنموية، التي تمتاز بعلاقات إيجابية وتمويلات مرنة وميسرة.

دروس من تجارب دول أخرى

في مصر، ساهمت MIGA في جذب استثمارات الطاقة الشمسية، لكنها ترافقت مع إصلاحات اقتصادية صعبة.

في الأردن، جلبت ضماناتها تمويلاً كبيراً لمشاريع الطاقة، لكنها رفعت كلفة التشغيل.

أما رواندا فنجحت في استخدامها لإعادة بناء ثقة المستثمرين بعد الحرب، في حين واجهت صربيا وباكستان تحديات تتعلق بالخصخصة المفرطة وتنازع السيادة الاقتصادية.

هذه التجارب تثبت أن نتائج التعاون مع MIGA تعتمد على قدرة الدولة في ضبط شروطه وحماية مصالحها.

السياق السوري وأهمية أولويات التنمية المحلية

يأتي هذا المسار التفاوضي في إطار محاولات الحكومة السورية لتوسيع خياراتها التمويلية واستكشاف إمكانيات التعاون مع مؤسسات دولية في مرحلة ما بعد الحرب.

ومع استمرار التحديات الاقتصادية والعقوبات، يبقى العامل الحاسم في أي قرار يتعلق بالتعاون مع MIGA أو غيرها من المنظمات الدولية هو مدى توافق هذا التعاون مع المصلحة الوطنية السورية، سواء من حيث الأثر الاقتصادي أو الحفاظ على السيادة القانونية والمالية.

فالتجارب الدولية تُظهر أن تحقيق الاستفادة من مثل هذه الشراكات يتطلب إدارة دقيقة ومتوازنة تضمن توافق الدعم الخارجي مع أولويات التنمية المحلية، وتمنع أي تأثيرات سلبية على القرار الوطني المستقل.

اعتبارات المصلحة الوطنية هي المعيار الأساسي

تُعد المباحثات الجارية بين وزارة المالية السورية ووكالة MIGA خطوة فنية في مرحلة دراسة وتقييم، ولم تترجم بعد إلى اتفاقات تنفيذية.

وسيُحدد مدى تقدم هذا التعاون لاحقاً بناءً على نتائج الزيارة المقررة للبعثة، وعلى تقييم الجهات السورية المختصة لمردود وأثر التعاون المقترح.

وفي جميع الأحوال، فإن أي خطوة مستقبلية في هذا الاتجاه من المفترض أن تستند إلى اعتبارات المصلحة الوطنية السورية باعتبارها المعيار الأساسي في تقرير شكل وحدود أي شراكة دولية قادمة.

800% زيادة في الكهرباء... المواطن السوري يدفع الثمن!

في ظل حياة معيشية مأساوية ومتطلبات أساسية تتزايد يومياً، تقترب الحكومة من رفع أسعار الكهرباء إلى مستويات قياسية، حيث تشير المعلومات المتداولة والمنقولة عن مصادر مطلعة بحسب بعض المواقع الإعلامية، إلى أن الشريحة الأعلى قد تشهد زيادة تصل إلى 800%! رقم صادم يُلقي بظلاله على الأسر، ويهدد قدرة السوريين على تحمل أبسط التكاليف الشهرية. في الوقت نفسه، هناك تجاهل تام للحلول الواقعية التي يمكن أن تخفف الأزمة دون تحميل المواطن العبء الأكبر.

ارتفاع الأسعار... عبء جديد على المواطن

أي زيادة في التعرفة الكهربائية لن تكون مجرد رقم على الفاتورة، بل عبئاً إضافياً مباشراً على حياة الأسر السورية. المواطن الذي يكافح لتأمين الحد الأدنى من احتياجاته اليومية سيجد نفسه مضطراً للتقشف على الكهرباء، وربما على الاحتياجات الأساسية الأخرى. إن أي زيادة حتى لو ارتبطت بتحسين ساعات الوصل، ستتحول إلى مأساة مزدوجة: ساعات أكثر للكهرباء، وفواتير أكبر تدفعها الأسرة نفسها.

تحسين الخدمة بلا زيادة... مستحيل؟

قد يبدو أن زيادة ساعات الوصل الكهربائي فكرة إيجابية ومطلب حق، لكن الواقع المرير يقول: إن تحسين الكهرباء لن يكون له أي معنى إذا رافقته زيادة فلكية في التعرفة. المواطن سيستمر في دفع الفاتورة، وسيكون الضحية المباشرة لأي قرار، فيما تتحول الجهود لتحسين الخدمة إلى مادة جديدة لتحميل الشعب تكاليف إضافية.

الفاقد الكهربائي... الحل الحقيقي المهمل

هناك فجوة كبيرة بين ما يدفعه المواطن وما يتم توفيره فعليا. الفاقد الكهربائي الفني والتجاري يمثل نسبة كبيرة من الطاقة المنتجة، والتي لو تمت معالجتها يمكن أن تخفض الكلفة بنحو 30% دون أي زيادة على فواتير المستهلكين. هذه الخطوة البسيطة والفعالة تم تجاهلها تماما، فيما يتم التلويح بزيادة غير مسبوقة تصل إلى 800%، وكأن المواطن أرخص وسيلة لتغطية أي خلل أو هدر في قطاع الكهرباء.

القطاعات الاقتصادية... الحلقة الأضعف التالية

ارتفاع التعرفة لن يقتصر على المنازل، بل سيمتد ليضرب الصناعة والتجارة والخدمات. التكاليف الإضافية ستُضاف إلى المنتجات والخدمات، وستتضاعف الضغوط على السوق المحلية. الشركات الصغيرة ستواجه صعوبة في الاستمرار، والمستهلك سيدفع ثمن كل هذا مرتين وثلاثا، في حلقة لا تنتهي من الفقر والضغط الاقتصادي.

قنبلة موجهة ضد الشعب

رفع التعرفة إلى مستويات تقترب من 800% هو قرار كارثي وعديم المسؤولية. المواطن السوري الذي يعاني أصلا من الأوضاع الاقتصادية لن يكون قادرا على تحمله، فيما الحلول البسيطة، مثل: معالجة الفاقد الكهربائي، وتحسين الإدارة، وترشيد الاستهلاك الفعلي للطاقة مهملة تماما.

إذا استمرت الحكومة في تحميل المواطن وحده ثمن الأزمة، فإن النتائج لن تكون مجرد أرقام على الفواتير، بل ستكون قنبلة اجتماعية واقتصادية موجهة مباشرة ضد الشعب، وسيصبح ارتفاع الفواتير رمزا للظلم والعبء، وغير العادل على كاهل السوريين.

من واشنطن إلى دمشق... طموح ماليزيا السورية بين الحلم والإصلاح السياسي

بين وعود واشنطن وواقع دمشق: تصريح وزير المالية السوري يشعل الجدل حول حدود الطموح وإمكانات التعافي.
«خمس سنوات إلى ماليزيا»؟ حلم جريء في مواجهة عقوبات خانقة واقتصاد يئنّ تحت الركام.
القطاع الخاص يتقدّم... لكن إلى أين؟ جدل حول دور الدولة والقطاعات السيادية في زمن الخصخصة.
الإصلاح لا يعيش في العزلة: كيف يتحول الطموح الاقتصادي إلى واقع دون حل سياسي شامل؟
من قاعة المفاوضات تبدأ النهضة: لماذا تبقى السياسة المفتاح لكل إصلاح مالي حقيقي في سورية؟

هل يقود طموح وزير المالية نهضة ممكنة أم وعوداً مؤجلة؟

في واشنطن، وخلال مشاركته في الاجتماعات السنوية لصندوق النقد الدولي والبنك الدولي بتاريخ 16 تشرين الأول 2025، أطلق وزير المالية محمد يسر برنية تصريحات أثارت موجة واسعة من الجدل، حين قال إن سورية قادرة على أن «تصل إلى مستوى ماليزيا خلال خمس سنوات» إذا ما نجحت الإصلاحات الاقتصادية والمالية الجارية.

وفي حديثه عن رؤية الحكومة، أكد الوزير على الاعتماد على القطاع الخاص كرافعة رئيسية للتنمية، معلناً أن الدولة لن تمول أي مشروع لا يشارك فيه هذا القطاع، في إشارة إلى تبني نهج الإصلاح الذاتي والاستغناء عن انتظار التمويل الدولي المشروط.

لكن خلف هذا الخطاب الطموح تبرز أسئلة واقعية حول قدرة الاقتصاد السوري، في ظل ظروفه الحالية، على تحقيق قفزة تنموية بهذا الحجم دون تغيير سياسي جذري يهيئ الأرضية اللازمة للنمو.

بين الإصلاح الذاتي ودور الدولة... التوازن الصعب

يعكس حديث الوزير توجهاً جديداً داخل الحكومة يقوم على فكرة أن الإصلاح من الداخل هو الطريق الوحيد للخروج من الأزمة، بعيداً عن الشروط القاسية للمؤسسات الدولية. هذه المقاربة تحمل في طياتها بعداً سيادياً مهماً، لكنها في الوقت ذاته تطرح تحديات حقيقية تتعلق بتحديد حدود دور الدولة في الاقتصاد.

فالتحول نحو القطاع الخاص لا يعني بالضرورة انسحاب الدولة من المشهد الاقتصادي، بل يفرض عليها إعادة تعريف وظيفتها ودورها لتصبح ميسّرة ومحفزة، من دون التفريط في القطاعات السيادية مثل الطاقة والكهرباء والمياه والاتصالات والنقل العام.

تلك القطاعات تمثل الركيزة الأساسية للأمن الاقتصادي والاجتماعي، وأي تفريط فيها ضمن نماذج الخصخصة المباشرة أو غير المباشرة قد يحولها إلى بؤر احتكار تضر بالمصلحة الوطنية وتضعف قدرة الدولة على إدارة التنمية بعدالة وكفاءة.

طموح ماليزيا وواقع الحرب... الفجوة العميقة

اختيار ماليزيا كنموذج تنموي ربما ليس عفوياً، فهو قد يحمل رسالة أمل للمواطنين والمستثمرين على حد سواء. إذ يبدو أن الحكومة تسعى إلى بث الثقة واستعادة رؤوس الأموال السورية المهاجرة، وتقديم صورة لبلد قادر على النهوض رغم الصعوبات.

غير أن الطموح «الماليزي» يصطدم بواقع اقتصادي وسياسي بالغ التعقيد. فالبيئة الاستثمارية في سورية ما زالت رهينة الانقسام الجغرافي والسياسي بين مناطق نفوذ متعددة، وهو ما يعيق حركة التجارة والإنتاج ويجعل أي استثمار واسع النطاق محفوفاً بالمخاطر.

إضافة إلى ذلك، تقيد العقوبات الدولية، وخاصة قانون قيصر، قدرة البنوك والشركات الأجنبية على التعامل مع سورية، ما يقلل من فرص تدفق رؤوس الأموال اللازمة لإعادة الإعمار. وحتى المشاريع المحلية تظل محدودة التأثير في ظل غياب التمويل المستدام وضعف القوة الشرائية للسوق الداخلية.

على الصعيد الاجتماعي، تستمر أزمة المعيشة والتضخم في الضغط على المواطنين، إذ تجاوزت نسب الفقر حدود 90%، فيما يتواصل نزيف الكفاءات ورؤوس الأموال إلى الخارج، ما يعني فقدان أهم عناصر «التحول الماليزي» الذي يبني عليه الوزير آماله.

غياب اليقين القانوني... الخطر الصامت على الاستثمار

لا يمكن لأي خطة إصلاح اقتصادي أن تنجح دون بيئة قانونية شفافة تضمن الحقوق وتحمي الملكية. فالمستثمر، سواء كان محلياً أم مغترباً، يبحث قبل كل شيء عن الاستقرار القانوني والسياسي.

في الحالة السورية، يواجه هذا المبدأ تحدياً كبيراً بسبب هشاشة المنظومة القضائية والبيروقراطية، وانتشار الفساد الذي يرفع تكاليف الاستثمار ويقوض الثقة في أي شراكة محتملة بين القطاعين العام والخاص.

كما أن غياب الضمانات الكافية لحماية الملكية يجعل أي مشروع عرضة للتقلبات في القرارات والسياسات، ما يدفع الكثير من رؤوس الأموال إلى البقاء في الخارج أو البحث عن أسواق أكثر أماناً.

الحل السياسي مدخل لا غنى عنه لأي تعافٍ اقتصادي

رغم أن خطاب الإصلاح المالي يحمل طابعاً طموحاً، إلا أن أي نهضة اقتصادية حقيقية في سورية تبقى رهينة الحل السياسي الشامل. فدون تسوية تضع حداً للانقسام الداخلي وتعيد توحيد مؤسسات الدولة، سيظل الاقتصاد السوري في دائرة الركود والمخاطر.

الحل السياسي هو الذي يمهد الطريق لرفع العقوبات أو تخفيفها، ويفتح قنوات التمويل الدولي أمام مشاريع إعادة الإعمار، كما يسمح بتوحيد السوق الوطنية وضمان حرية الحركة والتجارة بين مختلف المناطق.

إضافة إلى ذلك، فإن الاستقرار السياسي يتيح تطبيق إصلاحات قانونية عميقة تضمن سيادة القانون واستقلال القضاء، وهو ما يشكل القاعدة الأولى لبناء بيئة استثمارية جاذبة تعيد الثقة بين الدولة والمواطن والمستثمر.

طريق النهضة يبدأ من السياسة لا من الأرقام

إن تصريحات وزير المالية تمثل إعلان نوايا إصلاحية تستحق الاهتمام، لأنها تعبّر عن رغبة في كسر الجمود والانفتاح على القطاع الخاص وإطلاق مسار التعافي.

لكن الطموح الاقتصادي، مهما بدا واقعياً في الخطاب، يظل رهناً بتغير جذري في البيئة السياسية والأمنية. فالإصلاح المالي لا يمكن أن ينجح بمعزل عن إصلاح سياسي شامل يعيد الثقة ويمنح الدولة القدرة على قيادة التحول دون التفريط في القطاعات السيادية أو ترك مصيرها لآليات السوق وحدها.

الطريق نحو «ماليزيا سورية» لا يبدأ من الأرقام والمؤشرات، بل من المصالحة الوطنية والسياسية التي تضع الأسس لاقتصاد متوازن، يحمي المواطن، ويستعيد دور الدولة كضامن للتنمية والعدالة في آن واحد.

استباحة الحرم الجامعي.. غضبٌ ونداءٌ للاستيقاظ الوطني

صدمتنا جامعة دمشق- وليس فقط لأن ثلاثة مسلحين اقتحموا مكتب عميد كلية الآداب الدكتور علي اللحام يوم الأحد 12 تشرين الأول، بل لأن داخل الحرم الجامعي صار السلاح حلاً للخلافات الأكاديمية، والقنبلة التي لم تنفجر قد تكون إنذاراً بأن انفجاراً قادماً لا يقتصر على زخرفة الخبر.

■ رشا عيد

دخلوا من أبواب الجامعة، اقتحموا المكتب بحضور رئيسة قسم اللغة الإنكليزية الدكتورة أماني فاخرة، وهددوا بالسلاح ورموا قنبلة- كل ذلك نتيجة خلاف بين طالبة مرشحة للدكتوراه ومشرفها حول تعديل رسالة، بحسب ما قيل، هل هذا مشهد من بلدة منكوبة أم من مؤسسة مسؤولة عن تربية العقول؟!

لا يمكن للمرء أن يقرأ الحادثة إلا كدليل دامغ على انهيار منظومة القيم وحالة العجز الأمني: أبواب الجامعة بلا حراسة، عناصر أمن غائبون أو غافلون، وحياة آلاف الطلاب والكادر في مهبّ الإهمال. وكلّما حاولت الجهات الرسمية الاكتفاء بالتصريحات والاستنكار، يتعمق اليأس: استنكار لا يلمع، لا يحمي، ولا يعيد لساحات العلم هيبتها.

هذه ليست مجرّد جريمة جنائية- إنها إدانة اجتماعية: مجتمع يلجأ إلى السلاح لحل خلاف علمي فقد أدواته الأخلاقية. إنها دعوة للقلق الخالص عندما تصبح الجامعات مَيداناً للصراعات، بدلاً من أن تكون ملاذاً للحوار والتفكير النقدي. النتائج؟ طلاب خائفون، كادر منهك، ثقة مهزوزة، وهجرة أكاديمية جديدة قد تبدأ غداً.

والمأساة أكبر: الأسوار التي يفترض أن تحمي الجامعات صارت سوقاً شعبية، وأحداث مشابهة- من استهداف كوادر في حلب إلى اشتباكات داخل السكن الجامعي- تؤكد أن المشكلة بنيوية وليست حادثة عابرة.

نطالب بما يلي بصوتٍ عالٍ وغاضبٍ ولكن سلمي ومحقٍ:
محاسبة فورية لكلّ ثغرة أمنية.
إعادة نظام الحراسة والتفتيش داخل الجامعات فوراً.
إجراءات صارمة لمنع حمل السلاح.
برنامج وطني لإعادة هيبة الحرم الجامعي يستعيد مكانته كمقدمة لأي مستقبل ممكن.

هذه ليست رفاهية؛ هي ضرورة وطنية.

فإذا بقي الصمت الرسمي والنفسي مستمراً، فسنشهد مزيداً من الانهيار- ليس فقط للمؤسسات، بل لمستقبل بلد يحتاج إلى علمه وحرماته. الجامعات خط أحمر؛ من يعبث به لا يخون العلم وحسب، بل يخون الوطن.

مشفى الأطفال في دمشق... وجع الطفولة المعلّقة بين الحياة والموت

في قلب العاصمة دمشق، يقف مشفى الأطفال الجامعي شاهداً على واقع مؤلم تختصره الأرصفة المفترشة بالعائلات والأنين المتكرر في أروقة الانتظار. المشفى الذي شكّل لعقود الملاذ الوحيد المتخصص بأمراض الأطفال وتشخيصها، تحوّل اليوم إلى مرآةٍ تعكس انهيار القطاع الصحي، بعدما كان عنواناً للريادة في الخدمات والكفاءات.

■ رهف ونوس

حياة على قائمة الانتظار

الناس يقصدون المشفى من أقصى البلاد إلى أدناها، أملاً في سرير أو حاضنة أو منفسة تنقذ حياة طفل مهددة. ومع ذلكً، يؤكد أحدً الأطباء المقيمين في قسم الإسعاف أن نحو 500 طفل يراجعون يومياً مقابل 7 أسرّة فقط للحالات الطارئة، في ظل ضغط هائل يفرضه ضعف الإمكانيات وغياب البدائلً الحكومية.

أما المشافي الخاصة، فتكاليفها الخيالية تصل إلى ملايين الليرات السورية لليلة واحدة في الحاضنة، ما يجعلها خياراً مستحيلاً لمعظم العائلات ذات الدخل المحدود.

علاجٌ مجاني.. من الماضي

لم يعد العلاج المجاني في المشافي الحكومية سوى ذكرى، إذ يضطر الأهالي لشراء الأدوية والمستلزمات الطبية من الصيدليات الخارجية، نتيجة النقص الحاد في الأجهزة والمواد الأساسية داخل المشفى.

حتى الأطفال المصابون بسرطان الدم ينتظرون جرعتهم، والرضّع يترقبون تخريج طفل آخر من الحاضنة للحصول على فرصة رعايةٍ طبية.

حريق زاد الطين بلّة

مع اندلاع حريق في مستودع تابع للمشفى يوم بداية الأسبوع الفائت، تفاقمت الأزمة أكثر. أجلي المرضى كإجراء احترازي، وثقلت الحالات الحرجة إلى مشافٍ «المواساة» و«دمشق»، ما شكّل ضغطاً مضاعفاً عليهما.

وتوقف استقبال المرضى مؤقتاً لحين إصلاح الأضرار، الأمر الذي زاد معاناة العائلات المنتظرة، وأطال فترات الانتظار في ظل غياب البدائل والدعم الكافي.

على الأرصفة... نزوحٌ مؤقت وتشردٌ إجباري

يقطع الأهالي مسافات طويلة من مختلف المحافظات بحثاً عنً العلاج، ليصطدموا بواقع قاس يجبرهم على افتراش الأرصفة والممرات أمام المشفى، أو في حدائقه القريبة، بعد أن أنهكتهم تكاليف السفر والإقامة.

مشهدٌ اعتاده المارّة على قسوته: عائلات تنام على الأرض حفاظاً على حق أبنائها في العلاج، في صورةٍ موجعة لكرامةٍ تُنتزع باسم البقاء.

كادرٌ متفانٍ رغم العجز

رغم محدودية عدد الأطباء والاختصاصات، فإن الكادر الطبي في مشفى الأطفال يعمل بدافع إنساني وأخلاقي يفوق طاقته.

يبذلون جهوداً مضاعفة، خصوصاً في أقسام الإسعاف، ويتخذون قرارات صعبة بالمفاضلة بين الحالات وفق معيار الخطورة لا المحسوبيات، في ظلّ نقص حادّ في الإمكانيات، ما يضعهم أمام ضغوطٍ قاسية لا تحتمل.

حلولٌ ترقيعية ووعود مؤجلة

الأزمة لا تحل بحملات تطوعية، أو مساعدات إنسانية محدودة، فهيً مسكنات لا تغيّر الواقعً.

التصريحات الرسمية عن النية في إنشاء مراكز إيواء للمرافقين، أو تحسين ظروف الانتظار لا تكفي، فالواقع يستدعي خطة وطنية شاملة، تبدأ من تأهيل البنية التحتية وتوفير المستلزمات والأدوية، وصولاً إلى استحداث مشافٍ مشابهة في المحافظات لتخفيف الضغط عن العاصمة.

فترك مريض لمصيره يدين دولة بأكملها تجاهلت مسؤوليتها، لأن الحق في العلاج ليس ترفاً، بل واجباً وطنياً وإنسانياً، وحين يضيع هذا الحق، لا معنى للسيادة.

«برنامج» وزارة الشؤون الاجتماعية للحدّ من الفقر... بين المعالجة الجذرية والحلول المؤقتة

كشف أحمد القاسم، مدير التخطيط والتعاون الدولي في وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل، في تصريح لوكالة سانا، بأن الوزارة تعمل على إطلاق برنامج وطني يستهدف الفئات الأكثر هشاشة في المجتمع لتعزيز الحماية المجتمعية والحدّ من الفقر.

■ فرح شرف

ولفت إلى أن الوزارة تُقيم ورشة عمل لتصميم البرنامج وآلياته التشغيلية بمشاركة عدد من الخبراء، وأن تقييم البرامج يتم وفق معايير التغطية والتكلفة والأثر على الفقر والجدوى التشغيلية.

يمثل إعلان الوزارة خطوة إيجابية ومهمة لمعالجة قضية محورية، تستعيد الوزارة من خلالها دورها المؤسسي. مع ذلك فإن النجاح الحقيقي لأي خطة يعتمد على تظافر عدة عوامل، ويواجه تحديات كبرى في ظل الوضع الراهن. فمعالجة قضية تمس واقع أكثر من 90% من السوريين ليست من عمل وزارة الشؤون الاجتماعية وحدها.

إشكالية النهج الانتقائي

لا شك بأن الفئات الأكثر هشاشة التي ذكرتها الوزارة، «الأيتام، والنساء المعيلات، والأسر في المخيمات، والنازحين، وذوي الإعاقة»، تستحق كل الدعم والرعاية، إلا أن هذا التركيز يميل إلى تغطية أعراض المشكلة، بدلاً من الغوص في جذورها العميقة والمتشعبة.

حيث يبدو التركيز منصبًّا على تقديم مساعدات مباشرة أو مؤقتة، وبأحسن الأحوالً دعم مشاريع منزلية صغيرة، ما يشير إلى أن النظرة إلى الفقر تقتصر على كونه قضية جزئية، يمكن حلها عبر تدخلات موضعية، في تجاهل للفقر كظاهرة عميقة وشاملة، تتأثرً وتؤثر في البنى الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع ككل.

كما أن وصف عمل الوزارة بأنه «برنامج» يوحي بمعالجة مؤقتة وليست مستدامة. فالبرامج عادة ما تكون محددة زمنيا وموجهة لتحقيق أهداف معينة ضمن إطار زمني ضيق. وهو ما يختلف تماماً عما يحتاجه السوريون فعلاً؛ أي سياسة عامة تصمم لتكون مستدامة وشاملة، وتستهدف معالجة الأسباب الجذرية للفقر، بحيث تكون جزءاً لا يتجزأ من رؤية حكومية طويلة الأجل للتنمية الاجتماعية والاقتصادية.

أيضاً الحديث عن تقييم البرامج بناءً على التغطية المادية والتكاليف، يجعل من استمرارها مرهونا بتوفر هذه الموارد، ما يكرس فكرة المعالجة الجزئية. فإذا كان «البرنامج» يتوقف على حجم التمويل، فإن ذلك يعني أن الفئات الأكثر احتياجاً لن تحصل على الدعم الكافي بشكل مستمر، وأن الاستفادة ستكون انتقائية ومتقطعة.

بين محاربة الفقر ومحاربة الفقير

لطالما كان الحديث عن الحدّ من الفقر ومحاربته مجرد شعارات رنانة، خاصة وأن السياسات الاقتصادية ومنذ الانتقال إلى اقتصاد السوق عام 2005 وإلى الآن، تسير في اتجاه معاكس تماماً.

وقد قامت السلطة بمجموعة من الإجراءات التي تُبرز هذا التناقض، أبرزها: مسيرة إنهاء الدعم، وعمليات التسريح المستمرة، والتي تتم تحت مبررات مختلفة، مما يزيد من أعداد العاطلين عن العمل، ويدفع بشرائح واسعة من المجتمع نحو الفقر. بالإضافة إلى عدم استقرار سعر الصرف، والارتفاع المستمر في أسعار المواد والخدمات الأساسية، والذي أدى إلى مزيد من التآكل في القدرة الشرائية للمواطنين، وخاصة ذوي الدخل المحدود، ودفع بهم إلى دائرة الفقر، أو عمّق من فقرهم.

وفي قلب هذا الوضع المتردي، يتجلى إهمال القطاعات الحيوية «الزراعة والصناعة»، وغياب الدعم الحكومي، والسياسات المقوضة للإنتاج المحلي، والإغلاق شبه اليومي الذي تشهده المعامل والورش، ما يساهم في استمرار وتفاقم مشكلة البطالة والفقر. وذلك مقابل الاعتماد المتزايد على الاستيراد، وهيمنة اقتصاد الريع، الذي يخلق توزيعاً غير عادل للثروة، ويفضّل قلّة منتفعة على حساب الغالبية العظمى من السوريين المفقرين.

الانتقال من البرامج إلى السياسات

إن البرنامج الذي تعمل عليه الوزارة بالكاد يلامس سطح الأزمة- رغم ما يحمله من إيجابية محدودة- ويحوّل الفقر من قضية هيكلية إلى «مشكلة إدارية» يمكن معالجتها «ببرامج». فالخطاب حول «الوقاية من الفقر» هو خطاب إنساني يخفي السياسات الطبقية، ويركز على فئات معينة تُحتوى عبر المساعدات، ويهمّش الغالبية المفقرة التي تشكل القسم الأكبر من السوريين، وتدفع بهم نحو مزيد من الفقر.

المطلوب اليوم، هو صياغة البرامج وفق سياسة وطنية شاملة، تشترك بها مختلف الوزارات، ويفعّل عبرها عمل النقابات والمجتمعات الأهلية؛ فمعالجة الفقر تتطلب مصارحة حقيقية حول السياسات الاقتصادية المتبعة، وتأثيرها على الفقراء، ومراجعة للنموذج التنموي، وتبني سياسات تضع العدالة الاجتماعية في صلب أولوياتها.

لماذا لا تزال سورية منفصلة مالياً

رغم الرفع الاسمي للعقوبات عن سورية، لا تزال هذه العقوبات مفروضة بحكم الأمر الواقع. في آذار 2012، تم قطع وصول سورية إلى «جمعية الاتصالات المالية العالمية بين البنوك - سويفت» التي تعتبر العمود الفقري للنظام المصرفي العالمي، تحت ضغط العقوبات الأوروبية ثم الأمريكية التي فُرضت على سورية أثناء سنوات الحرب. وفقاً للتصريحات الغربية، هدفت هذه العزلة المالية إلى «معاقبة» نظام الأسد من خلال قطع شرايينه الاقتصادية، لكنها عزلت عملياً الاقتصاد السوري بأكمله عن النظام المالي العالمي. كانت سورية، التي تحوّل اقتصادها إلى اقتصاد استيرادي بامتياز بفعل سياسات النظام، بحاجة ماسة إلى آلية لتحويل الأموال، لكن البنوك العالمية أغلقت حسابات المراسلة مع البنوك السورية خوفاً من تداعيات العقوبات، ولم يعد بإمكان الشركات السورية الدفع بسهولة للموردين الأجانب أو تلقي الأموال من الخارج عبر القنوات الرسمية. كان الهدف المزيف المعلن هو «خنق التمويل» عن النظام، لكن النتيجة الفعلية كانت حصاراً مالياً شبه كامل على سورية، لم يسبق له مثيل في تاريخها الحديث، وكان حيتان النظام هم المستفيدين الفعليين الوحيدين من ذلك.

■ سعد خطار

في مفارقة صارخة، سرعان ما وجد فاسدو نظام الأسد طرقاً لاستغلال العقوبات لصالحهم. وما كان يفترض أن يكون عقوبة، أصبح فرصة لتحقيق أرباح هائلة للنخب الحاكمة. فمع توقف التحويلات المصرفية الرسمية، ارتفعت تكلفة ومخاطر نقل الأموال، ودخل فاسدو النظام على الخط لتولي زمام الأمور: عطّل حظر سويفت للبنوك السورية دفع قيمة الواردات وحتى وصول المساعدات، مما أجبر التجار على اللجوء إلى قنوات غير رسمية، ما أدى وفقاً لبعض التقديرات إلى زيادة تقدر بين 40% و50% في الأسعار. وكان عدد محدود فقط من التجار «المحظيين»، وغالبيتهم مرتبطون بدائرة الأسد الضيقة، قادرين على تنفيذ التحويلات المالية الدولية من خلال قدراتهم الالتفافية.

زادت العقوبات الغربية من تشويه الاقتصاد السوري عبر دفع السوق السوداء واقتصاد الحرب، مما أدى إلى سحق قطاعات الإنتاج وتعزيز هيمنة من يعملون في الظل. وابتكر الفاسدون شبكات معقدة لغسل الأموال وضمان استمرار التجارة. على سبيل المثال، تشير بعض التقديرات إلى أن الأموال السورية السوداء، بما في ذلك عائدات المخدرات مثل الكبتاغون، كانت تنقل عبر شبكات معقدة إلى «الجنات الضريبية» أو «الملاذات الآمنة» مثل جزر العذراء البريطانية وجزر كايمان غير خاضعة للعقوبات.

وتشير التقارير إلى أن النظام كان يأخذ حصة كبيرة، نحو 40% من قيمة التحويلات، عبر فرض «رسوم» على التجار الذين لا يملكون خياراً آخر. بعبارة أخرى، خلقت العزلة سوقاً احتكارية لدائرة النظام الضيقة التي أثرت نفسها بينما تحمّل الشعب تبعات ارتفاع الأسعار.

لماذا تأثرت سورية بشدة من انقطاعها عن سويفت؟

لفهم لماذا عانت سورية من حظر سويفت، يجب أولاً فهم طبيعة هذا النظام وهيمنته الغربية. تأسس سويفت عام 1973 ومقره بلجيكا. والمفترض به أن يوفر نظام رسائل آمن تستخدمه البنوك حول العالم لإرسال تعليمات الدفع. وتعتمد أكثر من 11,000 مؤسسة مالية في أكثر من 200 دولة على سويفت كمركز «محايد» لتوجيه المدفوعات.

لكن الحياد المزعوم لسويفت مجرد كذبة، فالهيمنة الغربية عليه تعني أنه إذا أدرجت الولايات المتحدة أو الاتحاد الأوروبي بنوك دولة ما في قوائم العقوبات، يمكن طرد تلك الدولة فعلياً من النادي المالي العالمي.

كان لفقدان الوصول إلى سويفت تأثير مدمر على سورية. فسنوات التراجع الاقتصادي ومن ثم تبعات الحرب بعد 2011 دمّرت القدرة الإنتاجية لسورية. وبحلول عام 2012، كانت البلاد تعتمد بشدة على الواردات – من القمح إلى الوقود إلى الأدوية – وكانت بحاجة ماسة إلى التحويلات بعملات صعبة. كما كان النظام المالي السوري بدائياً ومغلقاً، وعندما فرضت العقوبات، لم يكن لدى النظام السوري بديل جاهز عن سويفت. وبينما جربت دول أخرى التجارة بالمقايضة أو الاتفاقيات النقدية بالعملات المحلية، لم يبذل أي جهد في سورية لخلق أو الانضمام إلى أنظمة دفع بديلة. وعزز هذا الإهمال المقصود في السعي نحو البدائل هشاشة سورية في ظل انقطاع شريان سويفت.

هيمنة الغرب على النظام المالي العالمي عزلت سورية بشكل شبه تام. حيث تعتبر العقوبات التي تقطع وصول دولة إلى البنية التحتية المالية الدولية من أقوى الأسلحة الاقتصادية. فأي نشاط اقتصادي عابر للحدود، من التصدير إلى استيراد السلع وتلقي الحوالات، يتطلب بنوكا تستطيع إرسال واستقبال التعليمات. وبمجرد أن تم فصل البنوك السورية عن سويفت، وجدت حتى البنوك التابعة لدول أخرى صعوبة في التعامل مع سورية، وكانت النتيجة شللاً مالياً. وامتناع النظام عن توفير خطة بديلة، سواء عبر علاقات مصرفية موازية أو حلفاء جدد، جعل سورية تتلقى ضربة كاملة عند إغلاق باب سويفت: كانت سورية مربوطة بخط واحد للأوكسجين المالي تهيمن عليه الدول الغربية وانقطع تماماً.

عبر هذا الطريق فقط يمكن للسوريين أن يبدأوا بإعادة بناء اقتصادهم المنهار وفق شروطهم لا وفق شروط الآخرين

عن العالم؟ وهل توجد حلول؟

ما هي بعض أبرز البدائل المتاحة اليوم؟

مع استخدام العقوبات الغربية كسلاح عبر نظام سويفت، أصبح من الطبيعي أن تتوجه الأنظار نحو شبكات مالية بديلة. وخلال العقد الماضي، قامت قوى كبرى ودول خاضعة للعقوبات بتطوير قنواتها الخاصة لتقليل اعتمادها على النظام المالي الغربي. ومن بين أبرز البدائل:

نظام **CIPS** الصيني «نظام الدفع عبر الحدود بين البنوك»: أطلق في عام **2015** كبديل صيني لنظام سويفت، ويهدف لتسهيل المعاملات الدولية باليوان الصيني. بخلاف سويفت «الذي يُعد نظام رسائل فقط»، يوفر **CIPS** خدمة المقاصة والتسوية للمدفوعات بالعملة الصينية. بدأ بعدد صغير من البنوك داخل الصين، لكنه توسع بسرعة. وبحلول كانون الثاني **2022**، كان لدى **CIPS** أكثر من **1280** مؤسسة مالية مشاركة في أكثر من **100** دولة. ويستخدم نفس معايير الرسائل المعتمدة في سويفت، مما يسهل التكامل بين النظامين. وفّر **CIPS** شريان حياة لدول عدة زادت من استخدام المدفوعات باليوان بعد العقوبات الغربية.

نظام **SPFS** الروسي «نظام نقل الرسائل المالية»: طوره البنك المركزي الروسي بعد عقوبات **2014** عقب ضم القرم، وبدأ العمل به داخلياً عام **2017**. كان في البداية موجهاً للبنوك الروسية فقط، لكنه انفتح لاحقاً أمام البنوك الصديقة في دول أخرى. وبحلول عام **2024**، كان هناك **177** مؤسسة مالية من **24** دولة مرتبطة بالنظام. يتشابه **SPFS** في بنيته مع سويفت ويدعم نفس المعايير، لكنه يعمل على شبكة مغلقة وآمنة. وبعد الحرب في أوكرانيا عام**2022**،سُرِّع العمل به بشكل كبير بعد أن فرض الحظر على معظم البنوك الروسية.

الأنظمة المالية الهندية: بنت الهند بنية تحتية مالية قوية محلياً تُستخدم الآن في التبادل الدولي. واجهة الدفع الموحدة «**UPI**» هي نظام دفع فوري ناجح داخلياً في الهند، يُستخدم عبر الهواتف الذكية ويُعالج مليارات المعاملات شهرياً. أما نظام الرسائل المالية المنظمة «**SFMS**» فهو أقرب إلى سويفت، وقد أطلق عام **2001**، ويستخدم نفس معايير سويفت. تدرس الهند منذ عام **2019** ربطه مع **SPFS** و**CIPS** في إطار تحالف ثلاثي يضم روسيا والصين والهند. ومن التجارب الناجحة، استخدمت الهند نظاماً للدفع بالروبية مع إيران خلال فترة العقوبات، حيث قامت بشراء النفط الإيراني وسداد ثمنه بالعملة المحلية عبر بنك هندي، وهو نموذج قد تستفيد منه سوريو. هذا النوع من الترتيبات، الذي يستخدم عملات محلية ويتجنب الدولار واليورو، يساعد سورية فعلياً على مواصلة تجارتها مع العديد من الدول دون المرور عبر سويفت.

خلاصة القول، ثمة توجه عالمي نحو التعددية المالية عبر أنظمة جديدة مثل **CIPS** و**SPFS** تنتشر اليوم، وتختبر دول العالم آليات دفع إبداعية. ورغم أن هذه البدائل ما زالت محدودة النطاق، فإنها تثبت أن العقوبات الغربية، رغم قوتها، ليست مطلقة لا راد لها. يمكن لسورية أن تستفيد من هذه الأدوات الناشئة عبر شراكات ذكية تمكنها من بناء شريان مالي بديل يحد من سطوة الحصار المالي الغربي. لكن ذلك يتطلب إرادة سياسية، وعلاقات دبلوماسية فعالة مع الدول التي ترغب ولها مصلحة بذلك.

كسر العزلة بيدنا.. لكنها تتطلب الإرادة السياسية

لا تزال العزلة المالية من أهم العوائق أمام تعافي سورية. ومن اللافت أنه حتى مع تغيير السلطة في سورية، لا يزال الغرب يتباطأ في رفع العقوبات فعلياً وبشكل كامل عن سورية، ضارباً بعرض الحائط جميع حججه السابقة من أن هذه العقوبات تستهدف النظام لا الشعب السوري.

دون إعادة الانخراط في النظام المالي العالمي أو إيجاد بدائل ذكية، لا يمكن للاقتصاد السوري أن يتعافى. لقد أظهرت تجربة العقد الماضي أن العقوبات الشاملة، دون توفير بدائل اقتصادية، تؤدي إلى تمكين الفاسدين وتقويض قطاعات الإنتاج الوطني. وما لم يتغير شيء في الذهنية التي تحكم الاقتصاد السوري، ستبقى سورية مشلولة فعلياً. وفي مثل هذا المناخ، يزدهر الفساد والتطرف: فعندما يُخنق النشاط الاقتصادي الشرعي، تبقى السوق السوداء وحدها قادرة على العمل.

بالنسبة لسورية الجديدة، فإن انتظار الرفع الفعلي للعقوبات ليس خياراً معقولاً، ولا يجوز أن يبقى الشعب السوري رهينة للابتزاز السياسي. فحتى عمليات تخفيف العقوبات التي نشهدها اليوم لا ترقى إلى مستوى الرفع الكامل، وتظل دون جدوى عملياً في ظل استمرار العقوبات الأمريكية.

السعي نحو استراتيجيات مالية بديلة بات ضرورة ملحّة. يمكن للسلطة السورية أن تسعى لعقد شراكات مع دول تمتلك أنظمة دفع بديلة – مثل **CIPS** أو **SPFS** – لتسهيل استيراد السلع الأساسية. كما يمكنها عقد اتفاقيات ثنائية لاستخدام العملات المحلية أو نظام المقايضة. وتعزيز العلاقات المصرفية الإقليمية أمر أساسي أيضاً: فإذا أمكن إقناع مؤسسات مالية عربية أو آسيوية بالانخراط عبر حسابات خاصة أو صناديق محمية من العقوبات، فقد يُعاد ربط سورية تدريجياً بالتجارة والاستثمار.

الأكيد أن العقوبات سيظل لها أثر على سورية، لكن بيد السوريين أن يخفضوا تأثيرها على مستقبل سورية إلى الحد الأقصى. ومن شأن كل قناة جديدة أو وسيلة التفاف أن تُقلل من سطوة الحصار وتمنح السوريين القدرة على العمل مجدداً.

إعادة إقلاع الاقتصاد الوطني تتطلب الانخراط مجدداً في العالم، ولا طريق لذلك سوى الانضمام أو إيجاد بديل للأنظمة التي تُشغّل الاقتصاد العالمي. إن إعادة الاتصال الاقتصادي بالعالم أمر ضروري للتعافي على المدى الطويل. ولهذا فالمسألة شديدة الوضوح: على صانعي السياسات الاقتصادية في سورية أن يفكروا خارج الصندوق الذي فرضته العقوبات.

سواء من خلال تبني تقنيات مالية جديدة، أو بناء تحالفات غير تقليدية، يجب على سورية السعي لاستعادة حياتها الاقتصادية مع العالم. ودون هذا العزم، ستبقى العقوبات ورقة في يد الغرب تمنع تعافي سورية. وقد حان الوقت منذ زمن طويل لتقليص تأثير هذه الورقة، وفتح مسارات بديلة لتدفق المال والتجارة.

عبر هذا الطريق فقط يمكن للسوريين أن يبدؤوا بإعادة بناء اقتصادهم المنهار وفق شروطهم، لا وفق شروط الآخرين.

الصين تغيّر المفاهيم في أفريقيا

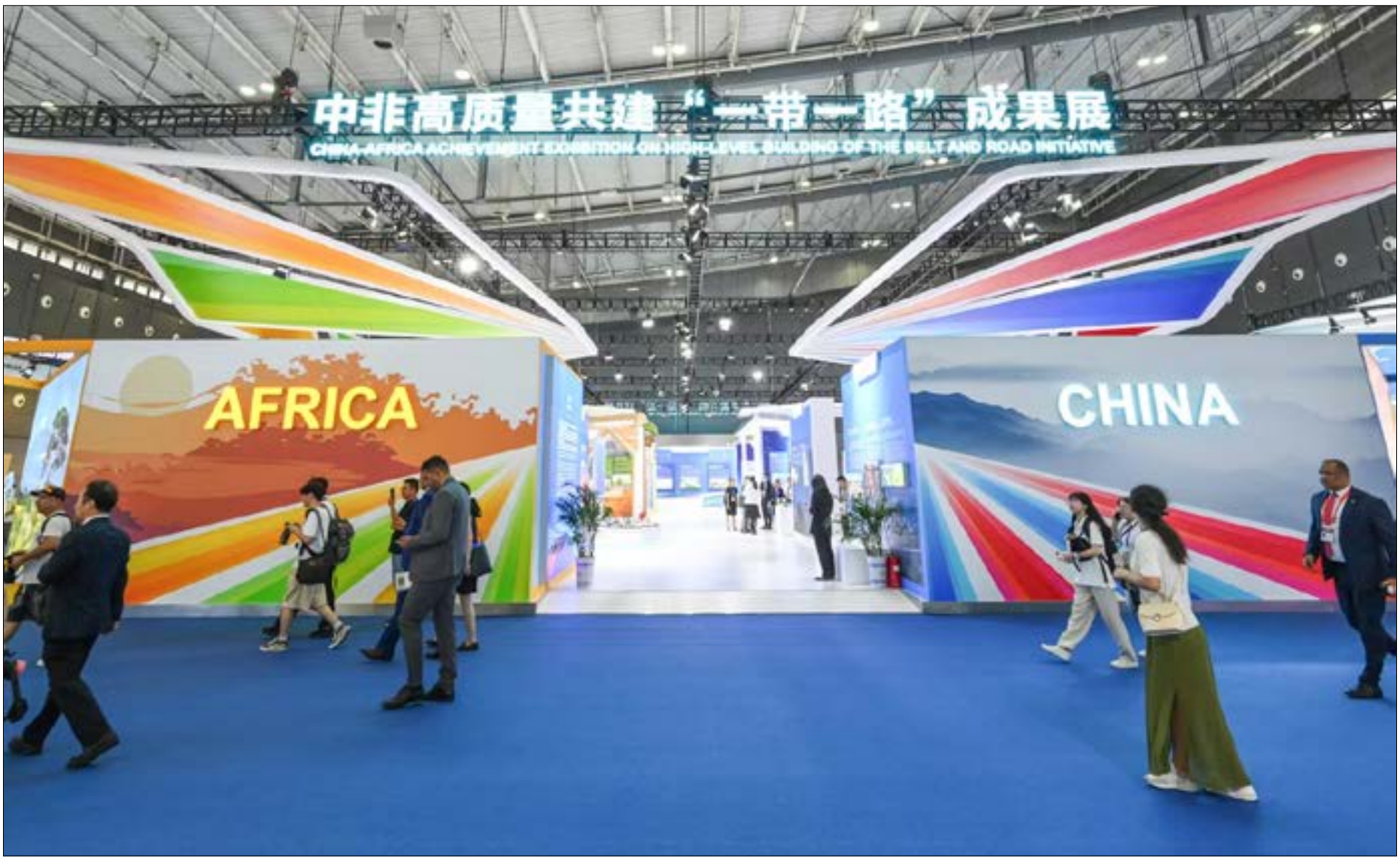

يمكنني أن أقول بثقة: إنّ الصين اليوم أصبحت جزءاً من الحياة اليومية لمعظم النيجيريين وعموم الأفارقة. سواء في أدوات المطبخ، أو الملابس التي نرتديها، أو فرص العمل المحيطة بنا، يمكن رؤية بصمة الصين في كل مكان. يوجد اليوم في نيجيريا أكثر من مئتي شركة صينية، توفّر عدداً كبيراً من فرص العمل للشباب. يمكن القول: إن الصين اندمجت بعمق في حياة النيجيريين. في الوقت نفسه، فإنّ التبادل الثقافي بين الصين ونيجيريا نشط للغاية، إذ تقيم معاهد كونفوشيوس والمراكز الثقافية الصينية فعاليات أسبوعية تقريباً. لقد أصبحت العناصر الصينية جزءاً من نسيج المجتمع النيجيري.

■ تشارلز اونونايغو

● كيف يرى الأفارقة والنيجيريين الصين اليوم؟

كثيرون يتساءلون: «كيف وصلت الصين إلى ما هي عليه اليوم؟» جميعنا نعلم أنّ الصين في الماضي لم تكن دولة غنية، لكنها اليوم أصبحت قوية ومؤثرة. فكيف حقّقت ذلك؟ هذا سؤال يشغل بال الكثير من النيجيريين.

● ما رأيكم في تأثير الدراسات التي تحمل طابع المركزية الغربية في الأوساط الأكاديمية الأفريقية عند بحثها في الشأن الصيني؟ وما الذي يميّز الدراسات الصينية عنها؟

يمكن القول: إنّ هذه المشكلة شائعة جداً، فليس في نيجيريا وحدها، بل في معظم أنحاء أفريقيا تسود رؤية تدرس الصين من منظور غربي، وغالباً ما يُنظر إلى الصين من خلال عدسة الإعلام الغربي، الذي يحاول إلصاق شتّى الصفات بها، مثل: «السلطوية» و«مشكلات حقوق الإنسان» وغيرها من المفردات التي أصبحت بمثابة قاموس ثابت للدراسات الغربية عن الصين.

لكن اليوم، هناك عدد متزايد من الباحثين الأفارقة يسعون إلى التحرر من هذا المنظور الغربي في دراسة الصين، والانتقال إلى فهم أكثر واقعية، يحاول استيعاب الصين من داخلها، من خلال تجربتها الخاصة. يمكن القول: إننا نشهد اليوم «إعادة تعريف» للدراسات الصينية في أفريقيا. أصبحت الموضوعات التي نتناولها تدور حول نماذج التحديث، والتعاون الواسع بين الصين وأفريقيا، مثل: التعاون السياسي والاقتصادي، والتواصل بين الأحزاب، والعلاقات الشعبية، ومبادرة «الحزام والطريق» ... وهذه القضايا أصبحت حاضرة بقوة في النقاش العام النيجيري، كما ازداد تناولها في وسائل الإعلام.

في الآونة الأخيرة، كانت نيجيريا من أوائل الدول الأفريقية التي استجابت بحماس لمبادرة الرئيس شي جين بينغ حول «مبادرة الحوكمة العالمية». وقد أعلنت حكومتنا أنّ هذه المبادرة تتماشى تماماً مع تطلعاتنا إلى نظام عالمي أكثر شمولاً، وآليات حوكمة أكثر عدلاً. وكانت نيجيريا من أوائل الدول التي أصدرت بياناً رسمياً تأييداً لها.

لذلك أرى أنّ الصورة النمطية التي كانت ترسمها الخطابات الغربية عن الصين في أفريقيا تشهد تحولاً جذرياً. فالوقائع باتت واضحة أكثر فأكثر. الناس يرون التأثير الصيني الملموس في القارة، ويرون التغييرات التي أحدثتها الصين فعلاً. عدد متزايد من الأفارقة بدأ يتبنى نظرة أكثر موضوعية تجاه الصين. ومع ذلك، لا يزال الطريق طويلاً. فالصين لم تصبح بعد «إلدورادو – بلاد الذهب الأسطورية»، وما زال بعض الأفارقة أسرى لتحيّزات قديمة، إذ إنّ تأثير الغرب في منظوماتنا الأكاديمية عميق الجذور، ولا يزال البعض ينظر إلى الصين بعين الشك.

لكن التقدم واضح لا لبس فيه. الناس بدأوا يعرفون الصين كما هي فعلاً. ونحن– كباحثين مختصين في الدراسات الصينية– نسعى إلى تطوير أدوات ومفاهيم جديدة وواقعية، وإرساء أطر تحليلية مغايرة. نحن نركز على مفاهيم التوافق والتشاور في التعاون الدولي، بدلاً من فرض الشروط، وعلى مفهوم الشراكة بدلاً من التحالف. نحاول إعادة تعريف المفاهيم الأساسية للعلاقات الدولية، ليفهم العالم أنّ الصين ليست «غربا آخر»، بل أمة لها تقاليدها التاريخية الخاصة، وكان لها تواصل طويل مع أفريقيا عبر التاريخ.

هذا الوعي بدأ يجد صداه في المجتمع النيجيري. فعدد متزايد من الأفارقة بات مهتماً بدراسة الصين، لا من خلال مرآة الغرب، بل برغبة صادقة في فهمها من منظورها الذاتي. هذا الاهتمام أكثر صدقاً، ويتيح فهماً أكثر موضوعية.

المفهوم الذي تطرحه الصين عن «الشراكة العالمية» يتيح فرصة تاريخية لبناء تعاونٍ دولي أكثر مساواةً وواقعية

● ما اقتراحاتكم لتعزيز التبادل بين الشباب في الصين وأفريقيا؟

بالفعل، ازدادت هذه التبادلات في السنوات الأخيرة. هناك عدد متزايد من الشباب النيجيريين الذين يذهبون إلى الصين لدراسة اللغة الصينية، أو المشاركة في برامج تبادل أكاديمي. وعندما يعودون، تتغير نظرتهم إلى الصين كلياً، إذ يرون بأعينهم واقعاً مغايراً تماماً للصورة النمطية السابقة.

● وسائل التواصل الاجتماعي تلعب أيضاً دوراً مهماً. الشباب اليوم يمكنهم متابعة مثل هذه الحوارات لحظة بلحظة، ومعرفة ما يحدث على الجانب الآخر من العالم. هم أكثر فضولاً من أي وقتٍ مضى، وأكثر رغبةً في فهم سر نجاح الصين. وخصوصاً في الجانب القيمي: ما القيم التي أسندت إلى الصين قوتها التنموية، ومكّنتها من تحقيق إنجازاتٍ هائلة في فترةٍ وجيزة؟

بدأوا يدركون حقيقة أساسية: التحديث لا يعني بالضرورة التغريب. وهذه النقطة هي الأهم. الصين تقدم مثالاً حيًّا على أنّ دولة ما يمكنها أن تتطور، وتحقق التحديث دون أن تنسخ النموذج الغربي. لقد حطمت الصين أسطورة طالما رسّخها الغرب: أنّ الفقر قدر محتوم لبعض الدول والمناطق. أثبتت الصين للعالم أنّ الفقر يمكن القضاء عليه.

وهذا الإنجاز ذو أهمية كبرى لأفريقيا. فإذا كانت ثمة مأساة لا تزال تؤرق القارة، فهي الفقر. نجاح الصين في القضاء على الفقر المدقع، أصبح نموذجاً يُحتذى به لدى العديد من الدول الأفريقية عند صياغة سياساتها لمكافحة الفقر. الصين أصبحت رائدةً في هذا المجال، وقد أظهرت لشعوب أفريقيا أنّ الفقر ليس قدراً محتوماً، بل يمكن تجاوزه واستئصاله. وهذا ترك أثراً عميقاً في نفوس الناس، وخصوصاً الشباب.

في الوقت ذاته، أخذت القوة الناعمة الصينية تُظهر قيمتها الخاصة. فهي لا تعتمد على «الكوكاكولا» أو الموسيقى الشعبية، بل على منظومة قيمية تسعى فعلاً إلى تحسين معيشة الناس وخلقِ الفرص وتحقيق التغيير. إنها قوة ناعمة تُقنع الناس بالفعل لا بالشعار، وتدفعهم إلى إعادة التفكير في معنى التعاون الدولي.

مفهوم «المنفعة المتبادلة» الذي تطرحه الصين يلقى رواجاً متزايداً في المجتمع النيجيري، وفي الإعلام والخطاب العام. الناس بدأوا يؤمنون بأنّ «التعاون» لا يعني بالضرورة أن يربح طرف ويخسر آخر، أو أن تكون المعادلة «رابحاً يأخذ كل شيء»، بل يمكن للطرفين أن يربحا معاً. هذا التحول الذهني في غاية الأهمية للقارة الأفريقية بأكملها.

ومع أنّ بعض الأحكام المسبقة لا تزال قائمة، فإنّ التقدّم في فهم الصين واضح وكبير. نحن في مركز الدراسات الصينية الذي أعمل فيه، نبذل جهداً متواصلاً لدفع هذا التحوُّل المعرفي قدماً. فالمفهوم الذي تطرحه الصين عن «الشراكة العالمية» يتيح فرصة تاريخية لبناء تعاون دولي أكثر مساواة وواقعية. هذه العلاقة لا تتطلب تطابقاً أيديولوجياً، ولا تسعى إلى تغيير أحد للآخر. يمكن لكل دولة أن تحافظ على خصوصيتها وهويتها، وفي الوقت نفسه أن تتعاون مع غيرها.

هذا المفهوم بدأ يتغلغل في الوعي الجمعي للمجتمعات الأفريقية، ويصبح جزءاً من بنيتها الفكرية. ومع أنه تطور تدريجي، إلا أنه يمضي بثبات، وآفاقه واعدة. نحن نؤمن بأنه مع مرور الوقت ستترسخ هذه القيم المشتركة والفهم المتبادل بعمق، لتصبح قاعدة دائمة للعلاقات الصينية الأفريقية.

وزارة الاقتصاد تلزم المنتجين والمستوردين بتدوين الأسعار.. خطوة إيجابية وردود متباينة

قرار جديد يثير موجة من ردود الفعل بين المؤيد والمعارض، فقد أصدرت وزارة الاقتصاد والصناعة في 12 تشرين الأول، القرار رقم 677، المعني بإلزام جميع المنتجين والمستوردين بتدوين السعر النهائي للمستهلك، بشكل واضح ومقروء، وغير قابل للإزالة والمحو عن المنتجات.

■ سلمى صلاح

ومنح القرار المنتجين والمستوردين مهلة تنتهي في 31 كانون الأول 2025 لتصريف المنتجات غير المدون عليها سعر البيع. ويهدف هذا الإجراء إلى ضبط الأسواق والحد من التلاعب والغش بالأسعار، وضمان حقوق المستهلكين في معرفة السعر قبل الشراء.

خطوة نحو تنظيم السوق

يحمل هذا القرار في طياته أبعادا إيجابية متعددة، تساهم في استعادة الدولة لسلطتها التنظيمية، عبر إعادة تفعيل دور الرقابة التموينية، وفرض الشفافية ومنع التلاعب بالأسعار في حلقات التجارة المختلفة.

فما يشهده السوق من تقلبات حادة في الأسعار، وتراجع مستمر في القدرة الشرائية للمواطنين، يفرض على الدولة تدخلا فعالا بالضد من ممارسات الاحتكار والتحكم بقوت الناس واحتياجاتهم السلعية المختلفة، وهو فرصة ليعيد شيئا من التوازن لصالح المستهلك، وهو الطرف المتضرر في جميع المعادلات التجارية. كما يتيح القرار للمواطنين أن يكونوا جزءا من عملية الرقابة.

عوائق حقيقية أمام التطبيق أم ذرائع؟

بينما يبدو في الظاهر أن بعض الاعتراضات تستند إلى حجج قوية، مثل: ارتفاع التكاليف الإنتاجية، التي تشمل أسعار المواد الخام، والضرائب، وأجور الأيدي العاملة، أو توقف الشاحنات على المنافذ الحدودية لمدة تصل إلى 7 أيام، إلا أنها في أغلبها ذرائع تهدف للحفاظ على الفوضى السعرية الحالية، وتعظيم الأرباح على حساب المواطنين؛ فالمشاكل التي يتم طرحها من قبل بعض المستوردين والمنتجين هي في معظمها مشاكل لوجستية منفصلة عن موضوع الشفافية السعرية.

كما أن استخدام بعض التجار والمتحكمين بالأسواق ذريعة «تقلب سعر الصرف» بشكل متكرر كحجة رئيسية لتبرير عدم تثبيت الأسعار، يتعارض مع حقيقة احتسابهم للتكاليف بناء على سعر دولار تحوطي أعلى من السعر الرسمي والموازي معا، ما يتيح لهم تغطية «مخاطر» تقلبات سعر الصرف، بل وتحقيق أرباح كبيرة لبعض المنتجات والسلع.

والمفارقة التي تكشف زيف هذه الذريعة، تكمن في سلوك التجار أنفسهم، الذين يسارعون إلى رفع الأسعار بمجرد حدوث ارتفاع طفيف في سعر الصرف، فيما لا يبدون أي استعداد لخفض الأسعار مع انخفاض سعر الصرف.

تحديات حقيقية

إن المراسيم المتعلقة بحماية المستهلك ليست جديدة؛ فالمرسوم التشريعي رقم «8» والصادر في نيسان 2021، يلزم المستوردين والمنتجين بتقديم كشوف حول التكاليف الحقيقية، ما يضمن الشفافية، ويمنع التضخم المصطنع للتكاليف.

بالإضافة إلى تطبيق هوامش ربح قانونية لكل حلقة تجارية، وهو ما يمنع أي حلقة من استغلال موقعها لفرض أسعار مبالغ فيها، وتكون أي زيادة في السعر ناتجة عن تكاليف حقيقية، وليست جشعا تجاريا.

وبالتالي، فإن التحدي الحقيقي لا يكمن في إصدار القرار، بل في ضمان تطبيقه الفعال، والمنصف على الجميع، بدون استثناء أو محاباة. ما يستلزم معالجة بيئة الفساد التي تسمح بالتهرب، وهذا يحتاج إصلاحات هيكلية في الأجهزة الرقابية، وتعزيز آليات المساءلة، وتعزيز دور المجتمع في مراقبة الأداء الحكومي، وتجفيف منابع الرشوة والواسطة التي تمكن بعض الفعاليات من الإفلات من العقاب، بالإضافة إلى ضرورة الإعلان بشفافية عن عمليات الرقابة ونتائجها. وذلك بالتوازي مع سياسات نقدية تساهم في استقرار سعر الصرف، وتدعم الإنتاج المحلي.

فالنجاح لا يكمن في القرار نفسه، بل في القدرة على تحويله من حبر على ورق إلى ممارسة، ومن إجراء إداري إلى آلية تعيد تعريف علاقة الدولة بالسوق والمواطن، حيث أن القضاء على آفات الفساد والاحتكار يتطلب إرادة سياسية قوية، وتطبيقا صارما للقانون، ورقابة مستقلة وشفافة، وإلا ستبقى أي جهود لإصلاح السوق مجرد محاولات جزئية وشكلية لن تحقق الأثر المأمول منها.

سرقة الكابلات وانقطاع الاتصالات... مسلسل من الجرائم لا ينتهي!

تعاني مناطق عدة في دمشق، وبالأخص نهر عيشة، وأوتستراد العدوي والدحاديل، من انقطاع شبكات الانترنت والاتصالات الأرضية منذ 3 أشهر. وربما ذلك هو نتاج للظاهرة التي تتغذى على ما يسمى بعملية «التنحيس»، القديمة والمستمرة منذ أكثر من عقد.

■ سارة جمال

بينما تفضح الأرقام والمعطيات حجم المشكلة، ففي دمشق وحدها، تعرض حوالي 15 موقعا لسرقة كابلات الاتصالات، وفقا لما صرح به مصدر رسمي في وزارة الاتصالات لجريدة الوطن في 11 تشرين الأول.

فلا يكفي الأهالي حجم التخريب والدمار والسرقة الذي طال قطاع الكهرباء، وساعات التقنين الطويلة، حتى يحرموا لأشهر أيضا من إحدى أهم الخدمات، نتيجة الشلل في شبكة الانترنت والاتصالات!

معاناةٌ لا تحتمل

يمثل الحرمان من خدمات الانترنت تحديدا نكسة حقيقية للعديد من الأفراد، بالأخص الطلاب ومن يعتمدون في عملهم على شبكة الانترنت، بالإضافة إلى أن شبكات الانترنت أصبحت تشكل المصدر الرئيسي للمعلومات في ظل الانقطاع الطويل للكهرباء، وغياب المحطات التلفزيونية، وبالتالي تصبح المناطق المتضررة شبه معزولة، مما يفاقم من المعاناة، خاصة في ظل الظروف المعيشية الصعبة.

وما زاد من استياء الأهالي هو التأخر في الاستجابة لإعادة الخدمة، فخلال 3 أشهر من الانقطاع، أعيد فقط 3 آلاف خط هاتف للعمل!

الحل الأمني ليس حلاً شاملاً

رغم تكرار أخبار إلقاء القبض على العصابات النشطة في سرقة الكابلات خلال الفترة الماضية، إلا أن استمرار عمليات السرقة يشير إلى أن الحلول الأمنية وحدها لا تكفي لمعالجة المشكلة وإيقافها بشكل كلي. خاصة وأن هذه العصابات باتت لا تتردد في استخدام العنف والتهديد لتنفيذ أعمالها الإجرامية، مما يهدد سلامة المواطنين بشكل مباشر.

حيث يتطلب الأمر تكثيف الدوريات الأمنية، وبناء الثقة مع المجتمعات المحلية في سبيل التعاون بالإبلاغ عن أي شبهات تتعلق بسرقة الكابلات، والجرائم بشكل عام.

والأهم، هو تجفيف منابع السوق السوداء، عبر ملاحقة شبكات الاتجار بالنحاس، وتجريم التعامل مع المواد المسروقة، وتطبيق عقوبات صارمة على المخالفين.

فضعف القدرة على المراقبة والمحاسبة، ومحدودية الإجراءات الرقابية لحماية البنى التحتية، والممتلكات العامة والخاصة، يساهم في تشجيع هذه العصابات على ارتكاب جرائمها، ويعزز شعورها بسهولة الإفلات من العقاب.

الوضع المعيشي شرط للاستقرار الأمني

من الطبيعي والمتوقع أن تتفشى الجريمة بكل أشكالها في ظل تدهور الوضع المعيشي وارتفاع معدلات الفقر والبطالة، بالتوازي مع الانفلات الأمني الحاصل. حيث يصبح من السهل استدراج العاطلين عن العمل، والأفراد الذين يعيشون على حافة الفقر نحو سلوكيات غير قانونية، بما في ذلك سرقة الكابلات وبيعها لتجار النحاس والألياف الضوئية، بوصفها وسيلة يائسة للحصول على دخل، والخروج المؤقت من الضائقة المادية، على الرغم من العواقب الوخيمة.

ما يستوجب معالجة شاملة، حيث أن العلاقة بين الأمن والكرامة المعيشية والتنمية هي علاقة تكاملية، لا يمكن حل واحدة بدون الأخرى؛ فالأمن ليس مجرد غياب العنف، بل حالة عامة تشمل الأمن الاقتصادي والاجتماعي والنفسي، وهي كلها مرتبطة ارتباطا وثيقا بتوفير معيشة كريمة، ما يتطلب العمل على رفع الرواتب والأجور بما يتناسب مع تكاليف المعيشة، وتحسين الخدمات الأساسية، وتبني مشاريع تنموية مستدامة توفر فرص عمل كريمة، بالإضافة إلى بناء مؤسسات قوية وشفافة تضمن الحقوق وتحاسب الفاسدين.

من اقتصاد الضرورة إلى الإدارة الذكيّة «1»: مفهوم الـ«Noonomy» عند بودرونوف

يقدّم البروفسور سيرغي بودرونوف، مدير معهد «فيتّه» للتطوير الصناعي الحديث في سان بطرسبورغ في روسيا، مصطلح «النوونومي Noonomy» كعنوان لكتابه الذي صدرت طبعته الإنكليزية عام 2024، والذي يمكننا ترجمته إلى «الإدارة الذكيّة والإنسانية للمجتمع» بوصفها النفي الديالكتيكي للإيكونومي «Economy»، أي نفي اقتصاد «مملكة الضرورة» بحسب استعارة مؤلّف الكتاب للوصف الذي أطلقه إنجلس على المجتمع البشري ما قبل الشيوعية.

■ تعريب وإعداد: د. أسامة دليقان

يقول بودرونوف إنّ الطبعة الأولى من كتابه «بالروسية 2018» صدف أن صدرت «قبيل الذكرى المئوية الثانية لميلاد كارل ماركس. وحتماً، دفعتنا هذه الذكرى إلى إعادة النظر في أفكاره. ويتضح جلياً أن كارل ماركس كان مُصيباً إلى حد كبير في تنبؤاته؛ فقد كان أوّل من تنبّأ بدور العلم والمعرفة في الإنتاج الحديث. ففي منتصف القرن التاسع عشر، أدرك ماركس: تحوّل عملية الإنتاج من مجرد عملية عَمَل بسيطة إلى عملية عِلميّة، تجبرُ قوى الطبيعة على خدمتها، وبالتالي تسخّرُها لخدمة احتياجات الإنسان».

وفي مقدمة الكتاب يقول بودرونوف إنّ سلسلة الأزمات في أواخر القرن العشرين وأوائل القرن الحادي والعشرين أظهرت بوضوح أنّ العالم قد تغير. ويشير تزايد عدم استقرار الأنظمة الاجتماعية، والاضطرابات المالية العالمية، وبداية التحولات الجذرية في الاقتصاد العالمي، إلى أن حضارتنا على وشك انتقال لا مفرّ منه نحو تشكيلة جديدة [مستخدماً المقولة الشهيرة في المادية التاريخية وقاصداً التشكيلة الشيوعية، أمّا تصور بودرونوف عن الانتقال إليها بغير الثورة الاجتماعية فهي من أكثر النقاط التي يمكننا انتقاده عليها – كما سنبيّن في آخر المقال].

منذ زمن بعيد، أشار كارل ماركس إلى مجتمع عصره بأنه «مَملكة الضرورة» وحلم بـ«مَملكة الحرية»: «كما أن على البدائي أن يصارع الطبيعة لإشباع رغباته... كذلك على الإنسان المتحضر أن يفعل... في جميع التشكيلات الاجتماعية وفي ظل جميع أنماط الإنتاج الممكنة. ومع تطوره، يتوسع عالم الضرورة المادية هذا نتيجة لرغباته؛ ولكن في الوقت نفسه، تتزايد قوى الإنتاج التي تُلبّي هذه الرغبات». «ماركس، رأس المال، المجلد الثالث».

تدفع الرغبات البشرية البشرَ إلى القيام بأنشطة واعية تهدف إلى إشباعها. منذ فجر التاريخ، دأب الناس على إشباع رغباتهم من خلال خلق سلع مادية متنوعة، أي من خلال الانخراط في أنشطة تُعرف بالإنتاج المادي. إلى حد ما، يمكن النظر إلى التاريخ البشري على أنه تطور الإنتاج المادي مدفوعاً بالحاجة إلى تلبية الطلب الاجتماعي المتزايد، أو كما وصفه ماركس «تطور القوى المنتجة»؛ أي زيادة قدرات الإنتاج المادي للبشرية لتلبية رغباتها المادية وغيرها. علاوة على ذلك، تحدّد مرحلة تطور قوى الإنتاج المادية البنية الاقتصادية للمجتمع، ونمط إنتاجه الذي يتوافق مع حقبة تاريخية.

«الجيل الثاني للمجتمع الصناعي الحديث»

يُقرِّبنا تطور التقنيات اليوم من «عالَم الحرية» الذي طرحه ماركس، والذي يُترجَم إلى التحرُّر من العوز وتقليل الاعتماد على الحاجة إلى تخصيص كثير من الوقت والموارد والجهد لإنتاج السلع المادية. في الوقت نفسه، يطرح التطور التكنولوجي، منطقياً، الأسئلة التالية: ما الذي فرَض فعلياً حدوث هذه التغييرات في حالة الإنتاج المادي؟ كيف ولماذا حدثت؟ ما هي الاتجاهات التي تحكم تطور الإنتاج المادي؟ تُجيب دراسة الإنتاج الاجتماعي على هذه الأسئلة. ينتقد بودرونوف في كتابه أيديولوجيات «ما بعد الصناعة»، ويشدّد على أهمية تطوير الإنتاج المادي. ومع ذلك، يقول المؤلّف إنّ نهجه: لا يحاكي فقط فكرة جون كينيث غالبريث عن المجتمع الصناعي الجديد، بل يُقدّم سرداً أعمق بكثير. يتضمن ذلك، أولاً، «نفي نفي» للمجتمع الصناعي الجديد الذي وصفه غالبريث قبل خمسين عاماً. فيسمح، أولاً، بتآزر نقدي بين الإنجازات التكنولوجية الحديثة وحلول إدارة الإنتاج على أساس تكنولوجي جديد وفي ظل صيغ اقتصادية ومؤسَّسية جديدة. ثانياً، يتضمن النفي الديالكتيكيّ لاتجاهات ما بعد الصناعة من خلال الحفاظ على إنجازاتها الأساسية «مثل الدور الأكثر بروزاً للأفراد في عملية الإنتاج، والأهمية الأكبر المنسوبة إلى الجوانب البيئية والاجتماعية للإنتاج، وزيادة كثافة المعرفة في الإنتاج العام» والتخلّص من سلبياتها. من الضروري التحدث عن انتقال المجتمع الحتمي إلى مرحلة تنموية جديدة، والتي يشير إليها المؤلّف باسم «المجتمع الصناعي الجديد من الجيل الثاني» أو NIS2. ومع ذلك، فإنّ دراسة اتجاهات التنمية الاجتماعية لا تتوقف عند هذا الحد. إنّ ما يعرف بـ «النوونومي Noonomy» يعدّ المرحلة الثانية من تطور المجتمع، والتي تُشكّل شرطاً أساسياً للانتقال إلى تنمية اجتماعية «غير اقتصادية» قائمة على أساليب «غير اقتصادية» لتلبية الطلب. وقد استُخدم هذا المصطلح عنواناً لهذا العمل لتأكيد موقف المؤلّف من آفاق التنمية البشرية. [غير الاقتصادية أو «اللاإيكونومية» كما نفهمها من بودرونوف لا يُقصَد بها انتهاء النشاط الإنتاجي أو العمل، بل انتهاء الطابع القسريّ والاغترابيّ له وما يرافقه من عواقب مثل التقشُّف أو التبذير والهدر أو تلويث البيئة... إلخ – المعرّب].

يُقرّبنا التطوّر التكنولوجي اليوم من «عالَم الحرية» الذي طرحه ماركس عبر التحرُّر من العوز ومن ضرورة تخصيص كثيرٍ من الوقت والموارد والجهد لإنتاج السلع المادية

تقف الحضارة البشرية عند مفترق طرق خطير؛ فإمّا أن نسلك طريق الاستخدام غير المنضبط للتقنيات الجديدة سعياً وراء زيادة استهلاكيّة غير مبرَّرة، وتدمير البيئة، وتشوّيه الطبيعة البشرية، أو أن نجد طريقة للسيطرة على التطور التكنولوجي من خلال تطبيق العقل البشري بالاعتماد على معايير الثقافة الإنسانية. ينطوي هذا المسار الأخير على: «أ» التخلي عن معايير ما يسمّى «الترشيد الاقتصادي» التي تبرّز أيّ تضخُّم في أحجام الإنتاج طالما أنّه يعزّز الربحية. «ب» الانتقال نحو استخدام معايير لتلبية احتياجات محددة بشكل معقول. قدّم المؤلّف مصطلح «النوونومي» للدلالة على أسلوب إدارة «غير إيكونومي»، يقوم على انسحاب البشر من الإنتاج المباشر، وتركيزهم على تطويرهم الشخصي من خلال النشاط الإبداعي، وإخضاع تطور المجال التكنولوجي، الذي يتميز باستقلالية نسبية، لمعايير الثقافة الإنسانية.

بمجرد انسحاب البشر من الإنتاج المباشر، يصبح تنظيم هذه الطريقة الإدارية من خلال علاقات إنتاج قائمة على التفاعل بين المجتمع البشري والمجال التكنولوجي ذي الاستقلالية النسبية. وفيما يتعلق بالمجال التكنولوجي، يتولّى البشر مهام تحديد الأهداف والتحكم في مجالات استخدام وتطبيق نتائج الإدراك تكنولوجياً.

إنّ سيادة العقل البشري تُبرز حتماً مسألة تطوّره وضروراته الرئيسيّة. وهذا يُثير السؤال الآتي: ما هو النظام الاجتماعي الذي يضمن الاستخدام الرشيد لأداة قوية كالعقل البشري، ويضمن عدم استخدامه فقط كأداة فعّالة لإشباع الغرائز الحيوانية التي شوّهتها الحضارة الحديثة؟

يمكن إيجاد الإجابة في المفهوم الذي ينص على الانتقال إلى نظام اجتماعي جديد يوافق النوونومي «يسميه المؤلّف Noosociety». يُعدّ علم النفس الاجتماعي عنصراً أساسياً في المجتمع المنشود، باعتباره «ناموساً» عالمياً «أو «نوموس» باليونانية» بمعنى القانون أو المبدأ الناظم، يحدد الطريقة غير الاقتصادية لتنظيم النشاط البشري وتلبية احتياجاته، مع التركيز على الضرورات الثقافية بدلاً ممّا يسمّى اليوم «الترشيد الاقتصادي».

إذا يتجلى في المجتمع المنشود التطبيق العالي لـ«نوس» «باليونانية تعني الفكر» والـ«نوموس» «باليونانية تعني القانون/النظام». نشير أيضاً إلى الكلمة اليونانية «أويكوس» «المنزل، الأسرة» التي اشتقت منها كلمة الاقتصاد «الإيكونومي» بأصلها التاريخي الذي كان يعني «الإدارة المنزلية»، وفي التقليد العلمي الحديث، ظلّت تستخدم مصطلحات مشتقة من هذه الكلمة للدلالة على الواقع الاقتصادي. ولكننا لا نستخدم مزيجاً ميكانيكياً من مصطلحي «المجال العقلي» و«الاقتصاد»، بل نستمد من المصطلح اليوناني «نوس» المعنى الآتي: العقل المعتمد على معيار الحقيقة كقيمة خالدة مُدرَكة.

إن إدراك مفهوم «النوونومي» كمنهج غير اقتصادي لتنظيم النشاط البشري في ظل مجتمع «النووسوسايتي» يمنعنا من تفسير هذا المستقبل على أنّه رأسمالي. فمع زوال المعايير والعلاقات «الإيكونوميّة» للنشاط البشري، ستزول جميع المقولات ذات الصلة في الاقتصاد الرأسمالي.

نقطة انتقاد

مع ذلك يمكننا أن نسجّل على بودرونوف «رغم مديحه لماركس وإنجلس» ميله إلى تصوّر طوباويّ غير ماركسيّ «وحتّى إلى تصوُّر ارتقائيّ مُبتَذل» بشأن طريقة الانتقال إلى المجتمع المنشود، حيث يكتب: «في الوقت نفسه، فإنّ نظرية النوونومي تدرك المستقبل على نحو يتعارض مع المنظورات الاشتراكية والشيوعية. فالمقولات الاقتصادية والرأسمالية يُفتَرَض [وفق نظرية النوونومي] أن تتلاشى ليس كنتيجة للتغيير الاجتماعي الثوريّ ونزع خصخصة الملكية، بل من خلال التطور الارتقائي التدريجي وخفض تصعيد النزاعات الاجتماعية».

المواجهة الدولية ومستقبل اتفاق غزّة

تتجه الأنظار بكثافة إلى التطورات المتسارعة في القطاع؛ فرغم كل المسائل المتعلقة بسير الاتفاق الأخير والعقبات الحقيقة التي تواجهه، يظهر أن خيارات «إسرائيل» والولايات المتحدة تضيق، وهو ما يفسر أن ما جرى تنفيذه من الاتفاق كان خياراً إجبارياً ومؤشراً على حجم الأزمة، ويَفترض أن المرحلة القادمة ستكون أصعب؛ فالخيارات المطروحة على الطاولة بما فيها استئناف الحرب لن تكون سهلة، وتحديداً إذا ما نظرنا إلى المشهد الدولي والجبهات المشتعلة فيه.

■ علاء أبوفرّاج

ترتكز المرحلة الأولى من الاتفاق على وقف إطلاق النار الذي دخل حيز التنفيذ في 10 تشرين الأول الجاري، وتشمل عملية تبادل واسعة للأسرى بين الطرفين. وقد جرت المفاوضات غير المباشرة التي أفضت إلى هذا الاتفاق في شرم الشيخ، بمشاركة فاعلة من تركيا ومصر وقطر، على أساس المبادرة الأمريكية. ورغم أن تنفيذ المرحلة الأولى بدأ على الفور، إلا أنه سرعان ما اصطدم بتحديات معقدة تهدد استمرارية الهدنة بأكملها.

خلافات حول ملف الأسرى وخروقات متكررة

بدأت عملية تبادل الأسرى بحسب الاتفاق، وتمت بنجاح نسبي في أيامها الأولى، حيث تم تبادل أعداد كبيرة من الأسرى من الجانبين، فتسلّمت «إسرائيل» 20 أسيراً حياً، بالإضافة إلى 13 من أصل 28 جثة، وأطلق الكيان بالمقابل سراح أسرى تم اعتقالهم في قطاع غزة منذ بدء الحرب في 8 أكتوبر 2023 إلى جانب 250 أسيراً من أصحاب الأحكام العالية والمؤبدات، فيما أفاد «مكتب إعلام الأسرى» التابع لحركة «حماس» بأنه تم نقل 154 من الأسرى الفلسطينيين المفرج عنهم والمبعدين إلى الخارج إلى مصر، وذلك لإتمام إجراءات الإفراج النهائية عنهم. لكن إتمام الاتفاق يواجه محاولات «إسرائيلية» متكررة لإعاقته؛ إذ برزت نقطة خلاف رئيسية حول تسليم جثث الأسرى المتبقين في القطاع. وعزت حركة «حماس» التأخير إلى مشاكل لوجستية، مؤكدة حاجتها إلى «معدات متطورة وآليات ثقيلة» لانتشال الجثامين من تحت أنقاض المباني المدمرة. بالمقابل، ربطت «إسرائيل» فتح معبر رفح، الذي كان من المقرر فتحه ضمن المرحلة الأولى، بتسلم جميع جثث أسراها، وأعلن مكتب رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو، أن المعبر سيظل مغلقاً، وأن الحكومة تدرس «فرض عقوبات إضافية» على غزة في محاولة لتعقيد المشهد.

لم تكن فترة وقف إطلاق النار هادئة تماما، بل شهدت سلسلة من الحوادث والقرارات الأحادية التي عمَّقت انعدام الثقة، وأثارت شكوكا جدية حول مستقبل الاتفاق. فمنذ بدء سريان الهدنة، تم توثيق خروقات «إسرائيلية» متكررة، أدت إلى استشهاد ما لا يقل عن 38 فلسطينيا في 47 خرقا موثقا شملت عمليات إطلاق نار مباشر وقصف مدفعي. وتستند «إسرائيل» في هذه الاعتداءات على «الخط الأصفر» الذي انسحبت قواتها إلى حدوده، وتهدد بإطلاق النار على كل من يتجاوزه.

الاتفاق واللوبي «الإسرائيلي»

منذ بدأ الرئيس الأمريكي ترامب حديثه عن الاتفاق، برزت أصوات من داخل الكيان تعمل بشكل معلن على إعاقة تنفيذه، ما دفع إلى السطح سؤالاً محقا حول مدى قدرة الرئيس الأمريكي الحالي على العمل بعكس الرغبة «الإسرائيلية»، وتحديدا ما يعنيه ذلك من ضغوط كبرى للوبي «الإسرائيلي» في واشنطن، وبالأحرى اللوبي الصهيوني، فدور هذا اللوبي ووزنه معروف ولا يمكن إنكاره، لكن تصوير المسألة بهذا الشكل لا يكفي لفهمها؛ فاللوبي الذي يجري الحديث عنه هو لوبي صهيوني، وعلى أجندته كثير من المسائل لا تنحصر في فلسطين المحتلة، بل تتجاوز ذلك إلى قضايا كبرى تخص مجمل السياسية الأمريكية، نظرا لكون هذا اللوبي ممثلاً لمصالح أكبر بكثير من نتنياهو وحكومته، ترتبط برأس المال المالي الإجرامي العالمي، وفي هذا السياق يلعب هذا اللوبي دورا داخل دوائر صنع القرار الأمريكية، ويبدي رأيه في كل صغيرة وكبيرة، وهو عامل ملموس في الانقسام الأمريكي، لكن السؤال الذي يطرح نفسه: ما الذي يمكن فعله الآن في غزة ومنطقة غرب آسيا؟ فقائمة الأمنيات الصهيونية يمكن أن تكون طويلة، لكنها محكومة في نهاية المطاف بتوازنات سياسية تتغير بشكل متسارع بالضد من مصلحة الولايات المتحدة، فحركة حماس مثلاً كانت عاملاً مهما بالتصدي للمشروع الأمريكي، وإنهاؤها كان بندا في قائمة «الأمنيات»، لكن الحرب المستمرة، ورغم كل الموارد التي جرى توظيفها لذلك، لم تحقق هذا الهدف ولا تزال بعيدة عن ذلك، وتفسير ذلك لا يعتمد على وزن وقدرة حماس التنظيمية العالية فحسب، بل على كونها جسما ينتمي إلى فضاء آخر بالمعنى السياسي، وله روابط مادية واضحة مع مجموعة من القوى الإقليمية والدولية، التي تتقاطع معه بضرورة مواجهة المشروع الأمريكي–«الإسرائيلي».

من هذه الزاوية تبدو الهدنة ممرا إجباريا؛ فالحرب في غزّة تحديدا، قد تحولت بشكل طبيعي لتكون واحدة من ساحات المواجهة على المستوى الإقليمي والدولي الواسع، وبالتالي لا يمكن فصلها عن الجبهات الأخرى في أوكرانيا ووسط آسيا وأفريقيا، فإن كان الصراع الدائر على المستوى العالمي اليوم صراعاً واحداً يتجلى بأشكال مختلفة، فيجب على من يدير الصراع أن يدير الموارد بشكل مركزي، وعلى هذا الأساس كل صاروخ يجري ضربه في أي منطقة من العالم يخرج فعليا من «مستودع» واحد، وعلى أمناء هذا «المستودع» التفكير بشكل استراتيجي، وخصوصا مع الضربة الصينية الجديدة في تقييد إمدادات معادن الأرض النادرة، التي ستؤدي إلى عقبات في وجه الصناعات العسكرية الغربية، لن يكون بالإمكان تجاوزها في الآجال القريبة.

السيناريو الذي ربما يكون الأكثر ترجيحاً هو أن الاتفاق سيبقى في وضع هو بين بين فلا يتم تطبيقه بشكل كامل ولا يتم خرقه بشكل كامل

ما سبق، لا يعني أن الاتفاق الأخير في غزة سينجح بالضرورة؛ فهو من حيث السياق تعبير عن ضرورات لا يمكن تجاهلها، ولكنه لا يمكن أن يتحول إلى حل دائم، لا لكون إنهاء الحرب يتطلب حلاً حقيقياً وعادلاً للقضية الفلسطينية فحسب، بل لكونه خطوة ضمن صراع واسع وشامل على المستوى العالمي، والمطلوب اليوم لا إنهاء الصراع، بل فعلياً تخفيف حدته، ما يعني محاصرة قدرة الطرف الأمريكي عبر تقييد الموارد اللازمة لإدارة الصراع الشامل.

بالمحصلة، فإن «الإسرائيلي»، ومعه الأمريكي، يعيش استعصاءً حقيقياً بما يخص منطقة الشرق الأوسط ككل؛ ولهذا فإنه غير قادر على إتمام الاتفاق وإنهاء الحرب بشكل كامل، لأن هذا يعني إقراراً بالهزيمة السياسية، وإقراراً بانتهاء أي أمل في مشروع الشرق الأوسط الجديد، مع ما يحمله الأمر من تداعيات كبرى بالمعنى السياسي، وهو في الوقت نفسه غير قادر على متابعة الحرب المفتوحة على غزة، لأن آفاقها بالمعنى السياسي قد أغلقت تماما، فلا التهجير ممكن، ولا إنهاء المقاومة ممكن، ولا الوضع الدولي والإقليمي يسمح بمتابعة الإبادة الجماعية، بل وسيكون مضراً جداً بأي محاولة أمريكية لإدارة تراجعها في المنطقة...

وعليه، فإن السيناريو الذي ربما يكون الأكثر ترجيحاً، هو أن الاتفاق سيبقى في وضع هو بين بين، فلا يتم تطبيقه بشكل كامل، ولا يتم خرقه بشكل كامل وعودة للحرب المفتوحة... على الأقل هذا ما يبدو مرجحاً ضمن الأشهر القليلة القادمة.

أزمة سياسية في فرنسا: الجمهورية الخامسة في اختبار البقاء!

تشهد فرنسا خريفاً ساخناً هذا العام. ففي التاسع من أيلول عيَّن الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون حليفه اليميني سيباستيان لوكورنو رئيساً للوزراء. ولأن العنجهية اليمينية كثيراً ما تُفقد شخصيات مثل لوكورنو القدرة على تقدير حجم الاستياء الشعبي وأثره، أعلن الأخير عن حكومة جديدة لا تُظهر أي ميل للتوافق مع قوى المعارضة، فواجه اعتراضاً واسعاً من الحلفاء والمعارضين في برلمان لا تحظى فيه أي كتلة بأغلبية حاسمة. كانت الحكومة مهدَّدة بحجب الثقة عاجلاً أم آجلاً، فاستقال لوكورنو بعد أقل من شهر على تعيينه، لكن ماكرون أعاده إلى رئاسة الوزراء في العاشر من تشرين الأول الجاري، متحدّياً موجة الاحتجاجات التي أثارتها إعادة تعيينه.

■ ديما النجار

فما أهم التوافقات الجديدة التي أنقذت الحكومة؟ وهل ستصمد طويلاً إن كانت إصلاحاتها شكلية؟

تقول كثير من وسائل الإعلام الفرنسية: إن ما أنجز من خلال التصويت الأخير ليس فقط إنقاذ الحكومة الهشة، بل الأهم إنقاذ ما تبقّى من سنة ونصف من ولاية ماكرون الرئاسي، أمّا عن الحليف الخفي الذي مدّ يد العون للوكورنو، فهم الاشتراكيون الديمقراطيون الذين باتوا، في كثير من الدول الأوروبية، «بيضة القبان» للقوى اليمينية التي تدّعي الوسطية ككتلة ماكرون.

وقد تمكّن رئيس الوزراء من كسب عدد معتبر من أصواتهم في البرلمان مقابل أمرين:

الأول: تأجيل النظر في قانون تعديل سن التقاعد إلى عام 2027.

الثاني: فرض ضرائب على الأثرياء.

وهذا الإصلاح الأخير يبدو مهماً في الظاهر، لكن الشيطان يكمن في التفاصيل! فعندما سُئل النائب الاشتراكي لوران بوميل عمًّا وصف بأنه «ضريبة صارمة على الأثرياء الفاحشين» التي وضعها حزبه شرطاً للتعاون مع لوكورنو، اكتفى بالرد: «ليس بالضرورة أن تكون ضريبة زوكمان». وزوكمان هو الاقتصادي الفرنسي الذي حسب أن فرض ضريبة بنسبة 2% فقط على ثروات وأرباح المليارديرات يمكن أن يدرّ على الدولة الفرنسية نحو 25 مليار يورو سنويا.

ورغم أن قانوناً بهذا الشأن طُرح في الجمعية الوطنية في شباط الماضي، فإنه أُسقط في مجلس الشيوخ الذي يسيطر عليه اليمين. وهكذا استمر برنار أرنو «صاحب ماركة Dior » وطبقته في تكرار مقولة بأن لا داعي لـ«أخذ المزيد من الأغنياء لأنهم يقدمون الكثير طوعاً»!. تــروِّج هذه الطبقة كثيرا لما تعطيه باليد اليمنى، بينما تخفي ما تسرقه من جيوب الناس والعمال باليد اليسرى، وقد عملوا جاهدين لضمان أن الضرائب لن تُفرض على الأرباح الحقيقية، بل على بعض سيارات الليموزين والحسابات البنكية.

وهكذا ستظل جيوب الفرنسيين من الطبقات الوسطى والفقيرة تئنّ، وستستمر الأزمة التي حُدرت مؤقتاً، طالما أن شعار ماكرون للفترة المقبلة هو التقشف في الإنفاق الاجتماعي لمواجهة أزمة الدين العام الذي بلغ 3,4 تريليونات يورو في الربع الأول من عام 2025.

ماذا لو تصاعد نضال الشعب الفرنسي؟

إن تصاعد الصراع الطبقي في فرنسا سيكون له أثر عظيم في إضعاف العدوانية الأوروبية، إذ تعتمد هذه العدوانية على الدول القيادية في الاتحاد الأوروبي، مثل: ألمانيا وفرنسا، وبدرجة أقل إيطاليا. يقول بول موريس من المعهد الفرنسي للعلاقات الدولية: «إن الأزمة السياسية في فرنسا تُضعف التماسك الاستراتيجي للاتحاد الأوروبي، لأنها تُعطل العلاقة الفرنسية–الألمانية، فالجمود في باريس يحرم برلين من شريك قادر على اتخاذ قرارات استراتيجية حاسمة في مجالات الدفاع والأمن والطاقة والتوسّع»، ويضيف: «في ظل الحرب في أوكرانيا، وروسيا العدوانية، والصين الطموحة، والولايات المتحدة الأقل موثوقية، تحتاج أوروبا إلى شراكة فرنسية–ألمانية فاعلة، للحفاظ على نهج دبلوماسي منسجم». ومن الأمثلة على المشاريع التي قد تتجمّد بسبب الاستعصاء السياسي مشروع الطائرة القتالية المستقبلية «FCAS» ومشروع الدبابة المشتركة «MGCS». ويشير موريس إلى أن الاتفاقيات الكثيرة التي وُقعت مؤخراً مع كل من ألمانيا وإيطاليا وإسبانيا وبولندا والمملكة المتحدة تبقى ذات قيمة رمزية ما لم تكن هناك فرنسا قوية.

وأكدت أرميدا فان راي من مركز الإصلاح الأوروبي: أن أكثر ما سيتضرر من الاضطرابات في فرنسا هو «جهود إعادة التسلّح الأوروبية من أجل استقلال استراتيجي»، وبحسب تقديراتها، ليس من مصلحة أي من الكتل الكبرى في اليمين أو اليسار التعاون مع ماكرون قبل الانتخابات الرئاسية عام 2027، لذا من المتوقع استمرار الاستعصاء حتى الانتخابات الجديدة.

وإضافة إلى ملف التسلّح، فإن مكانة اليورو الدولية ستستمر في التدهور. إذ تؤكد دانييلا شوارزر، عضو مجلس إدارة مؤسسة بيرتلسمان البحثية، أن «العجز وزيادة الديون الفرنسية سيؤديان إلى رفع الفوائد على الديون، ما يثقل كاهل منطقة اليورو بأكملها».

تشبه أزمة فرنسا اليوم حالها قبيل الحرب العالمية الثانية؛ فبين عامي 1932 و1936 سقطت في فرنسا ست حكومات، وها نحن اليوم نشهد الحكومة السادسة خلال عامين من حكم ماكرون، الذي يمتلك في دستور الجمهورية الخامسة صلاحيات واسعة مقارنة بالبرلمان، الأمر الذي يضاعف غضب الشارع، الذي بات يناقش الثقة بهذا الشكل من النظام السياسي المشلول في وقت يسوده الاستقطاب.

فنزويلا أمام امتحانٍ صعب... لكنه ليس بجديد

تتزايد التوترات بين الولايات المتحدة الأمريكية وفنزويلا، حيث يتصاعد الخطاب الأمريكي المعادي لكراكاس، ووصل عدد الهجمات الأمريكية على القوارب الفنزويلية إلى خمس ضربات، بينما تحشد فنزويلا جهوها العسكرية والسياسية للتصدي للهجمة التي تتعرض لها.

■ ملاذ سعد

لا يوجد تغيير يذكر في الخطاب السياسي لدى كلاً من الطرفين، فواشنطن تدعي «محارباتها كارتيلات المخدرات في فنزويلا» محمّلة المسؤولية الأولى والأكبر للرئيس نيكولاس مادورو، بينما تؤكد الأخيرة، أن واشنطن تسعى لتغيير نظام الحكم فيها، والسيطرة عليها عبر الضغوطات العسكرية والسياسية.

ولهذا الغرض، نشرت الولايات المتحدة على مدى شهر عدة سفن حربية قبالة السواحل الفنزويلية، وتقوم بتنفيذ طلعات جوية، وتهدد بضربات داخل فنزويلا، وأقدمت حتى الآن على استهداف 5 قوارب فنزويلية في البحر الكاريبي بمزاعم نقلها لمواد مخدرة.

في هذا السياق أعلن قائد القيادة الجنوبية الأمريكية، الأدميرال ألفين هولسي، استقالته يوم الخميس 16 تشرين الأول الجاري، بعد أقل من عام على تسلمه منصبه، ودون توضيح، وهي سابقة لم تجرِ في تاريخ الجيش الأمريكي، وأشارت الـ «واشنطن بوست» و«نيويورك تايمز» وغيرها من الصحف أو المحللين السياسيين إلى أن هولسي أبدى تحفظات حول العمليات العسكرية التي يجري تنفيذها في بحر الكاريبي، وخاصة الغارات الجوية على القوارب قبالة سواحل فنزويلا.

وأياً كان السبب المباشر بتلك الاستقالة، إلى أن كافة المتابعين والمحللين يؤكدون أنها وبهذا التوقيت تعكس حالة من التوتر والخلافات داخل القيادة العسكرية الأمريكية، وذلك يعكس تخبّطاً سياسياً مرتبطاً بالانقسام داخل الولايات المتحدة الأمريكية، وفي سياق المعركة مع فنزويلا وكيفية إدارتها، وما التكاليف التي قد تنجم عنها، وما إذا كان باستطاعة الولايات المتحدة والجيش الأمريكي تحملها؟

أشرنا خلال مواد سابقة إلى أنه من غير المرجح أن تجري معركة عسكرية مباشرة ومفتوحة بين البلدين، وأن واشنطن تسعى عبر الانتشار والتهديد العسكري إلى صنع ضغوط وتوترات سياسية كبيرة داخل فنزويلا، قد تفضي إلى عملية تغيير من الداخل، سواء بانقلاب عبر «ثورة ملونة» أو بانقلاب عسكري مباشر، حيث يجري العبث بشكل حثيث وعميق في دائرة الحكم الفنزويلي، وتجري محاولات ضرب للثقة بين القادة الفنزويليين في الرئاسة والجيش والأمن، عبر نشر وتسريب العديد من الأخبار المتضاربة وغير الصحيحة، حول لقاءات أو محادثات بين بعض القيادات الفنزويلية وأطراف أمريكية، لتعميم الفوضى.

في هذا السياق، أفادت صحيفة «نيويورك تايمز» نقلاً عن مسؤولين أمريكيين: أن إدارة ترامب قد منحت وكالة الاستخبارات المركزية الامريكية CIA تفويضاً للقيام بعمليات سرية في فنزويلا من ضمنها ما وصفته الصحيفة بـ «عمليات قاتلة» وغيرها من الأنشطة، سواء بشكل منفرد لوحدها، أو بالتنسيق مع القيادة العسكرية وعملياتها... وهو ما يؤكد فرضية أن الهدف ليس باشتباك عسكري مباشر، وإنما تغييراً من الداخل، أقل كلفة، وأكثر نجاعة بالنسبة لواشنطن.

إلا أن ذلك، ورغم الضغوط الكبرى، لا يعني أن واشنطن ستتمكن من تحقيق مرادها القديم بتغيير النظام في كراكاس، والسيطرة على البلاد ونهب مواردها... فمركز المعركة الآن، وثقلها، يتمحور حول مدى قدرة القيادة الفنزويلية على التماسك، وبناء الثقة بين صفوفها، وإدارة التوترات السياسية والاجتماعية بأقل الكلف، وهو ما نجحت به أساساً مرات ومرات في السابق بمواجهة واشنطن وأدواتها.

مدغشقر... من احتجاجات الجيل Z إلى الانقلاب العسكري وتحديات الاقتصاد

شهدت جزيرة مدغشقر تطورات هامة في تشرين الأول الجاري، حيث أدت احتجاجات شبابية واسعة النطاق إلى سقوط الرئيس أندريه راجويلينا، الذي فر من البلاد خوفاً على حياته، وتولي قائد وحدة CAPSAT العسكرية، العقيد مايكل راندريانيرينا، الرئاسة المؤقتة. هذا التطور، الذي وصفه العسكريون بالتجديد، يعكس توترات اجتماعية واقتصادية عميقة في دولة تعاني من الفقر المدقع والفساد.

الجيل Z يقود الاحتجاجات

في حادثة أصبحت متكررة ضمن الموجة العالمية الحالية للحركة الشعبية، قاد الجيل Z الحركة الاحتجاجية في البلاد، حيث انطلقت المظاهرات في العاصمة أنتاناناريفو في 25 أيلول رفضا لانقطاع المياه والكهرباء بشكل متكرر، وبعد سقوط 22 قتيلا في صفوف المتظاهرين وفق إحصائيات الأمم المتحدة، رفع المحتجون سقف مطالبهم لإسقاط السلطة ورحيل الرئيس، وهو ما تحقق في 11 أكتوبر، حيث قامت طائرة عسكرية فرنسية بنقل الرئيس إلى دبي.

الشباب تحت سن 25 عاما، والذين يشكلون نصف عدد السكان البالغ 32 مليون نسمة، نظّموا أنفسهم عبر منصات رقمية، مثل: فيسبوك، إنستغرام، وسيغنال، تحت مسمّى «Gen Z Madagascar»، مستخدمين أسماء مستعارة لتفادي الاعتقال. استلهموا من حركات شبابية في نيبال، وإندونيسيا، والمغرب، والفلبين، واتخذوا رمزا ثقافيًا مستوحى من مسلسل الأنمي الياباني «One Piece»، ليعبّروا عن رؤيتهم للحرية والعدالة والظلم.

الفساد المنتشر في البلاد، والبطالة التي يعاني منها أكثر من 75% من السكان، وعوامل أخرى ساهمت في تراكم الاحتقان لدى جيل الشباب، ودفعته نحو النزول إلى الشارع.

دور وحدة ال CAPSAT

كان انضمام وحدة الـ CAPSATإلى المحتجين، ودعوتها عناصر الأمن والشرطة لعدم تنفيذ أوامر القيادة السياسية، وعدم التصدي للمحتجين، نقطة تحول هامة في الأحداث التي تشهدها البلاد، هذه الوحدة التي تعتبر وحدة نخبوية في الجيش المالاغاشي، تمتلك نفوذا كبيرا بسبب أدوارها الإدارية واللوجستية في الجيش بالإضافة إلى مسؤوليتها عن رواتب العسكريين، تملك الوحدة أيضا نفوذا واسعا في الحياة السياسية والاقتصادية في البلاد. بعد دعمها للمحتجين بشكل علني ومباشر طلبت من البرلمان عزل الرئيس، وأعلن قائد الوحدة العقيد مايكل راندريانيرينا تولي السلطة لمدة انتقالية تصل إلى سنتين لإجراء انتخابات، معتبرا ما جرى ليس انقلابا بل استجابة «للنداء المتواصل لشعب مدغشقر». علما أن هذه الوحدة ذاتها هي من ساعدت الرئيس السابق في الوصول للسلطة بعد انقلاب عام 2009، كما تم اعتقال قائدها العقيد راندريانيرينا في عام 2023 وحكم لمدة عام واحد بتهمة التخطيط لانقلاب، ما يعكس دورها الواسع في الحياة السياسية في البلاد.

مستقبل البلاد

مدغشقر دولة ذات تنوع اقتصادي وبيئي كبير، وموقع جغرافي مهم جدا، ولكن يبدو أن السلطات المتعاقبة لم تمتلك برنامج تنمية وطني حقيقي، مما أدى إلى تفاقم المشاكل عوضا عن استثمار ميزات البلد، فهي تعتبر المنتج الأكبر عالميا للفانيليا، حيث تستحوذ على 80% من الإنتاج العالمي بالإضافة إلى زراعة الأرز والقرنفل والقهوة، وتمتلك الجزيرة احتياطيات ضخمة من النيكل، والكوبالت، والإيلمينيت، والجرافيت، بالإضافة إلى أن 90% من الأنواع النباتية والحيوانية الموجودة على الجزيرة غير موجودة في أي مكان في العالم، بسبب طبيعتها الجغرافية، كل ذلك يسمح ببناء وإطلاق نموذج وطني إذا توفرت الإرادة السياسية لذلك.

بين من يعتبر ما حدث في مدغشقر انقلابا استغل احتجاج الشباب، أم ثورة ناجحة للجيل Z، وبين من يطالب بالتجديد، أم بالتغيير الجذري، يبقى سلوك السلطة في الأيام والأسابيع القليلة القادمة هو المعيار لتقييم ما جرى، سواء على الصعيد الداخلي أم على الصعيد الخارجي، والتعامل مع الضغوط ومحاولة العزلة، خاصة بعد تعليق الاتحاد الأفريقي لعضوية مدغشقر، كذلك التعامل مع ملفات تخص السيادة الوطنية كملف الجزر التي تسيطر عليها فرنسا.

إرث الفوضى... قراءة في اشتباك أفغانستان وباكستان

عادت إلى واجهة الأحداث خلال الأسبوع الماضي واحدة من أكثر الجبهات هشاشة في آسيا الوسطى، حيث شهدت الحدود بين أفغانستان وباكستان اشتباكات عنيفة، تخللتها غارات جوية وانفجارات في كابول، أسفرت عن عشرات الضحايا. لكن هذه الأزمة، رغم أنها بدت كحادثة أمنية بين دولتين متجاورتين، إلا أن جذورها تمتد إلى تاريخ طويل من التقسيمات القسرية والتدخلات الخارجية، التي أعادت تشكيل المنطقة وفق مصالح القوى الاستعمارية، لا وفق منطق الجغرافيا أو إرادة الشعوب.

■ حلا الحايك

في مساء 11 تشرين الأول 2025، اندلعت موجة تصعيد جديدة بين الطرفين. اتهمت كابول إسلام أباد بشن غارات جوية داخل الأراضي الأفغانية، تحديداً في ولاية باكتيا. فردّت القوات الأفغانية واستهدفت مواقع عسكرية باكستانية على الحدود، وشددت الحكومة الأفغانية على أنها «لن تتهاون في الدفاع عن أراضيها»، وأعلنت سيطرتها على 25 موقعاً عسكرياً باكستانياً خلال المواجهات.

من جهتها، أتهمت باكستان طالبان بالسماح لـ «عناصر إرهابية» باستخدام الأراضي الأفغانية لشن هجمات ضدها. وتوعّد رئيس الوزراء الباكستاني، شهباز شريف بـ «رد قوي وفعّال» على ما وصفه بـ «الاستفزازات الأفغانية»، مؤكداً أن الدفاع عن باكستان «غير قابل للمساومة». وأغلقت السلطات الباكستانية جميع المعابر الحدودية، ما أدى إلى شلل تجاري واسع وتلف بضائع عالقة على الحدود. وفي محاولة لاحتواء التصعيد، تدخلت قطر والسعودية للوساطة، ما أسفر عن هدنة مؤقتة لمدة 48 ساعة بدأت في 16 تشرين الأول الجاري، وسط ترحيب حذر من الأمم المتحدة.

الجذور الاستعمارية للصراع

ينطلق فهم تعقيدات الوضع الراهن من إدراك الجذور الاستعمارية لنشأة هذين البلدين، باعتبارهما نتاجاً لتقسيم استعماري قسري لشبه القارة الهندية ومحيطها.

نشأت باكستان كنتيجة لتقسيم استعماري دموي فرضته بريطانيا في لحظة انسحابها من شبه القارة الهندية عام 1947م. هذا التقسيم، الذي هندسه اللورد البريطاني ماونتباتن، استند إلى الادعاء البريطاني باستحالة الوصول إلى توافق إسلامي–هندوسي.

أما أفغانستان، فقد خضعت منذ القرن التاسع عشر لتدخل بريطاني مشابه، تمثل في فرض خط دوراند عام 1893م، وهو خط حدودي استعماري فصل بين الهند البريطانية وأفغانستان، وقسّم القبائل البشتونية بين دولتين، وزرع بذور نزاع قومي مزمن. هذا الخط لم يكن مجرد ترسيم جغرافي، بل كان أداة استعمارية للتحكم في السياسة الخارجية لأفغانستان، مقابل منحها استقلالاً شكلياً هشاً.

كلا البلدين تعود نشأتهما إلى محاولات غربية لتثبيت نموذج الهيمنة عبر إيجاد العديد من التناقضات والفوالق الثانوية، والتي يمكن تأجيجها في أي وقت مستقبلاً وهو ما حصل فعلاً في مرات متكررة.

تتمحور نقطة التوتر الجوهرية بين كابول وإسلام آباد حول نشاط الجماعات المسلحة غير النظامية، وعلى رأسها «حركة طالبان باكستان»، التي تثير قلقاً متزايداً لدى باكستان بشأن مدى التزام حكومة طالبان الأفغانية بكبح نفوذ هذه التنظيمات داخل الأراضي الأفغانية. وتجسّد هذا القلق في مطالبة باكستان بنزع سلاح «طالبان باكستان»، وهو مطلب قوبل بالرفض من قبل كابول، مما يعمّق الشكوك حول قدرة طالبان على ضبط المشهد الأمني الداخلي. بالإضافة إلى الوزن الأمريكي داخل معظم هذه التنظيمات، بما فيها «طالبان باكستان»، الذي يضيف بعداً جيوسياسياً معقداً إلى معادلة الاستقرار في المنطقة.

تدرك القوى الصاعدة، وعلى رأسها روسيا والصين، أن استمرار هذا الوضع يعيق مشاريع التعاون الإقليمي، ولذلك بدأت جهوداً لربط دول المنطقة، مثل: باكستان وأفغانستان في منظومات ومشاريع إقليمية جديدة، مثل: مشروع الحزام والطريق، والممر الاقتصادي الصيني–الباكستاني CPEC والممر الاقتصادي الصيني–الأفغاني. كما شكل المؤتمر الذي ضم دول جوار أفغانستان في العاصمة الطاجيكية مؤشراً على جدية الدول الإقليمية في احتواء تداعيات الانسحاب الأمريكي من أفغانستان. إضافة إلى مشاركة أفغانستان الأخيرة باجتماعات «صيغة موسكو». وتعزيز نيودلهي علاقاتها مع كابول، مما يساعد طالبان على تعزيز مكانتها في الساحة الدولية.

في المحصلة، يتجاوز جوهر التوترات الإقليمية مجرد أسبابها المباشرة، ليكشف عن مسار يهدد مصالح المنطقة، ويقوّض فرص استقرارها. من هنا، تبرز الحاجة إلى مبادرات احتواء جادة من الفاعلين الدوليين المعنيين بالاستقرار، وأولى بوادرها الوساطة السعودية–القطرية والتي لن تبقى خطوة يتيمة. وفي ظل التناقضات القائمة بين دول وسط آسيا تتبلور مسؤولية إدارة تناقض المصالح، أمام روسيا والصين بشكل أساسي، اللتان تثبتان أنهما تملكان أدوات التأثير والقدرة على إعادة ضبط التوازنات في هذه الجغرافيا المتوترة.

حان وقت انهيار «إسرائيل» من الداخل

قال ريتشارد وولف في محاضرته الأخيرة: «حين تتقاطع التناقضات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في نظامٍ واحد، فإن التاريخ لا يعيد الأمور إلى نصابها، بل يعيد صياغتها». تنطبق هذه المقولة بعمق على الحالة «الإسرائيلية» الراهنة، إذ تقف «إسرائيل» عند نقطة تحوّل بنيوية لا يمكن التراجع عنها، بعدما بلغ التوتر بين أركان الدولة ـ الاقتصاد والسياسة والمجتمع ـ ذروةً لا تسمح بالعودة إلى ما قبلها.

■ أوديت الحسين

ما يحدث ليس أزمة طارئة، بل نهاية مرحلة كاملة. كما قال عالم الاجتماع زيغمونت باومان: «الأزمة ليست حدثًا يعالج، بل حالة تكشف عن ضعف البنية ذاتها». و«إسرائيل»، في جوهرها، تواجه لحظة انكشاف شامل لبنيتها المتناقضة.

الاقتصاد بين تدخل الدولة والنيوليبرالية

منذ قيامها عام 1948، تبنّت «إسرائيل» نموذجًا اقتصاديًا يقوم على التدخّل الحكومي والتخطيط المركزي. كانت دولة «البقاء الجماعي» نموذجًا تديره مؤسسات، مثل: الهستدروت والقطاع العام. هذا النموذج، كما يشير وولف، «لم يكن اختيارًا أيديولوجيًا، بل شرطًا وجوديًا في بيئة معادية».

لكن منذ الثمانينيات، انتقلت «إسرائيل» إلى مرحلة التحرير النيوليبرالي، تماشيًا مع موجة ريغان وتاتشر، فجرى تفكيك القطاع العام وخصخصة الصناعات، وبدأ رأس المال العالمي يتدفق إلى تل أبيب. ومن هنا، نشأت أسطورة «دولة الشركات الناشئة».

تقول عالمة الاقتصاد «داني رودريك» من جامعة هارفارد: «النيوليبرالية لا توحّد المجتمعات، بل تخلق هوة بين الكفاءة والعدالة». وهذا ما حدث في «إسرائيل»، فقد ولّدت سياسات السوق الحرة تفاوتًا غير مسبوق. وفق تقارير الـ OECD في عام 2023، بلغ معامل جيني الذي يدل بارتفاعه على ارتفاع نسب اللا مساواة إلى أكثر من 0,37، وهو من الأعلى في العالم المتقدم. كما يشير مركز «تاوب» إلى أنّ 20% من الأسر تعيش تحت خط الفقر، وأنّ الفقر يتركز في أوساط العرب والحريديم بنسبة تقارب ضعف حصتهم السكانية.

أما «جوزيف ستيغليتز» فيرى أنّ «الأسواق غير المنضبطة تولّد اللا استقرار السياسي بقدر ما تولّد الثروة». وينطبق هذا على «إسرائيل» التي حوّلت تفوّقها التكنولوجي إلى ريع يملكه أقلّ من 10% من السكان، فبحسب معهد Shoresh في عام 2024، يُشكّل قطاع التكنولوجيا الفائقة نحو 15% من الناتج المحلي، لكنه يوظّف 10% فقط من القوى العاملة، ويُولّد أكثر من ثلث إيرادات ضريبة الدخل.

إنّ الاقتصاد الذي يعتمد على نخبة صغيرة لتأمين النمو، بينما تتآكل الطبقات الوسطى، لا يمكن أن يظل مستقرًا. وهذا ينطبق على الكيان بغض النظر عن مدى الدعم الذي يحصل عليه لإبقائه واقفًا.

أزمة السكن وتفكك العقد الاجتماعي

يقول وولف: «عندما يُقاس الأمن بالقدرة على دفع الإيجار، فالمجتمع قد دخل مرحلة الانهيار الصامت». منذ احتجاجات 2011 التي عمّت شوارع تل أبيب، أصبح السكن مرآة التفاوت الاجتماعي. بحسب بنك «إسرائيل» في عام 2024، ارتفعت أسعار الشقق بنسبة 7,5% عام 2023، وتجاوزت كلفة السكن 30% من متوسط الدخل، وهي من الأعلى في العالم الصناعي.

وتؤكد «إليزابيث ماكينا»، الباحثة في جامعة أكسفورد، أنّ «سياسات الإسكان في «إسرائيل» باتت تعبّر عن صراع طبقي أكثر من كونها أداة تخطيط عمراني». فالأحياء المركزية مخصصة لرأس المال الدولي والمضاربين، بينما تُدفع الطبقات الشابة والفقيرة إلى الهامش أو إلى الديون.

أزمة السكن لم تعد مسألة اقتصادية فحسب، بل لحظة انكشاف للعقد الاجتماعي الذي وعد بالمساواة مقابل الولاء للدولة. ومع تفكك هذا العقد، تتراجع شرعية السلطة أمام جيل لم يعد يرى في الدولة كيانًا ضامنًا، بل سوقًا مفتوحًا لا مكان فيه إلا للأقوياء.

السياسة في فخّ الأزمة الدائمة

منذ صعود الليكود في سبعينيات القرن الماضي، تحوّل مركز الثقل السياسي من «الاشتراكية الوطنية» إلى النيوليبرالية القومية. ويُجسّد بنيامين نتنياهو هذا التزاوج بين رأس المال العالمي والنزعة الاستبدادية المحلية. فهو، كما يصفه وولف، «المزيج المثالي لليبرالية الجديدة التي تحتاج دائمًا إلى عدو لتبرير إخفاقها».

توضح دراسات Navot & Roznai في عام 2023 أنّ خطة «إعادة تشكيل القضاء» ليست مجرد إصلاح قانوني، بل جزء من محاولة شاملة لإعادة تعريف السلطة لصالح التنفيذ، ما يهدد الفصل بين السلطات، ويحوّل الديمقراطية إلى واجهة.

ويقول المؤرخ «الإسرائيلي» إيلان بابه: «الدولة التي تبني مشروعها السياسي على الخوف تحتاج إلى أزمة دائمة لتبقى». هذا النمط، كما يشرح وولف، يُنتج دولة لا تستطيع الحكم إلا بالاستقطاب، ولا تستطيع الاستقرار إلا بالحرب.

المجتمع الممزق والإثنوقراطية المستمرة

يصف عالم الجغرافيا السياسي أورن يفتاحئيل «إسرائيل» بأنها إثنوقراطية، أي نظام ديمقراطي شكلًا واستعماريا مضمونا، توزع فيه الحقوق والفرص على أساس الانتماء القومي لا على أساس المواطنة. تؤكد بيانات «التأمين الوطني» لعام 2023 أنّ الأسر العربية والحريدية تمثل نصف الأسر الفقيرة تقريبا، رغم أن نسبتها السكانية أقل من الثلث. هذا يعني أن «الهوية» ما زالت محدّدا اقتصاديا واجتماعيا بامتياز.

أما المهاجرون الروس والإثيوبيون والمزراحيون، فيعيشون بدورهم على تخوم الامتياز الأشكنازي التاريخي، في سلسلة من الدوائر المتراكزة التي تعيد إنتاج الهرَمية العرقية والاجتماعية جيلًا بعد جيل.

يقول أمارتيا سن في كتابه الهوية والعنف: «عندما يُختزل الإنسان في انتمائه الوحيد، يتحول المجتمع إلى سجن من المرايا». وهذه الجملة تختصر المشهد الإسرائيلي الراهن: مجتمعات مغلقة على نفسها، تفقد الثقة ببعضها وبمؤسساتها، ولا يجمعها سوى لغة الخوف.

عسكرة الاقتصاد وتحويل الأمن إلى سلعة

وفق معهد ستوكهولم لأبحاث السلام «SIPRI» في عام 2024، بلغ الإنفاق العسكري الإسرائيلي 46,5 مليار دولار، أي 8,8% من الناتج المحلي– ثاني أعلى نسبة في العالم بعد أوكرانيا، هذه النسبة لا تعبّر فقط عن أولوية الأمن، بل عن تحوّل العسكرة إلى قطاع ربح.

يقول وولف: «حين تصبح الحرب موردا، تفقد الدولة قدرتها على السلام». فشركات الأمن السيبراني والطائرات المسيّرة وأنظمة المراقبة تُختبر في الأراضي الفلسطينية ثم تُباع عالميا، فيتحوّل الاحتلال إلى مختبر اقتصادي ومصدر ربح رأسمالي.

العسكرة بهذا المعنى ليست دفاعا بل نموذج إنتاج. فهي تُعيد توجيه الموارد بعيدا عن الصحة والتعليم، وتحوّل الجيش إلى آلية فرز طبقي: من يخدم في وحدات النخبة يجد طريقه إلى وظائف التكنولوجيا الفائقة، ومن يُستبعد يبقى في الهامش. وهكذا، يتجسّد التفاوت الاجتماعي في بنية الأمن ذاتها.

«كل المجتمعات التي تبني استقرارها على التناقض تصل في النهاية إلى لحظة الحساب» تلك هي اللحظة «الإسرائيلية» اليوم

تآكل الشرعية وانهيار الثقة المؤسسية

بيّنت دراسات «Israel Democracy Institute» في 2024 أنّ أقل من 48% من «الإسرائيليين» يثقون بالمؤسسات السياسية، وهي أدنى نسبة منذ تأسيس الدولة. كما تظهر استطلاعات الرأي أنّ الجيش– المؤسسة التي كانت رمز الإجماع– لم يعد يُنظر إليه كجدار جامع، بل كأداة للتمييز والامتياز.

وفي هذا السياق يقول عالم الاجتماع مانويل كاستيلز: «حين تنهار شبكات الثقة، لا تنفجر الأنظمة فورا، لكنها تتحلل من الداخل». وهذا ما يحدث في «إسرائيل» اليوم: التحلل البطيء للنظام من داخل مؤسساته التي لم تعد قادرة على تمثيل مجتمعها.

سيناريوهات المستقبل

التحليل البنيوي يشير إلى مسارين متقابلين: الاستبداد المعسكر: أي استمرار النيوليبرالية مقرونة بالقومية المتطرفة، وقمع الاحتجاجات، وتبرير الهيمنة بالتهديد الوجودي.

التحول الديمقراطي التحويلي: أي صعود حركات اجتماعية جديدة تطالب بالعدالة والمساواة، وربما بإعادة تعريف هوية الدولة ذاتها، ممّا يعني انهيار «إسرائيل» بشكل كلي.

لكن كما كتب كارل بولاني في «التحول الكبير»: «الأسواق تُدمّر المجتمعات ما لم تُكبح بقيود الديمقراطية». و«إسرائيل»، في غياب هذه القيود، تواجه خيارها الحاسم: إمّا التصلّب في الاستبداد، أو القفز نحو عقدٍ اجتماعي جديد.

يقول ريتشارد وولف: «كل المجتمعات التي تبني استقرارها على التناقض، تصل في النهاية إلى لحظة الحساب». تلك هي اللحظة «الإسرائيلية» اليوم. اقتصادٌ يزداد تركيزًا، ومجتمع يتفتّت، وسياسة تحيا بالأزمة. الأسطورة التي طالما روّجت لها «إسرائيل»– «الاستقرار وسط الصراع» – تتداعى.

كما قال وولف عن بداية حرب غزة: «بعد هذه الليلة، لن تكون إسرائيل كما كانت». لا لأنّ حدثًا دراماتيكيا وقع، بل لأنّ التاريخ ذاته تحرك، والتناقضات التي بُني عليها النظام لم تعد قابلة للإدارة.

من سيدافع عن أوروبا؟

تفيد وسائل إعلام غربية مثل «بلومبرغ» و«بوليتيكو» وغيرها، بأنّ المفوضية الأوروبية تعتزم إنفاق تريليون يورو لتنفيذ خطة لإعادة التسلّح و«ردع» روسيا، والهدف من هذا المشروع الضخم هو «جعل أوروبا قادرة على القتال بحلول عام 2030».

■ فاليري بانوف

لكن يبرز سؤال: أين ذهبت مئات المليارات من اليورو التي يُفترض أنّها أنفقت على الدفاع؟ مهما يكن، فالواضح أنّ الاتحاد الأوروبي يعيش خطراً حقيقياً، يمكن القول: إنّه على حافة كارثة شاملة، رغم أنّ أحدا لا يعتزم مهاجمته– فمَن يحتاج إلى هذا المشروع الفاشل اليوم؟ على أي حال، ما الذي تقترحه المفوضية الأوروبية «للمجتمع الأوروبي» كإجراءات إنقاذ؟

الجواب هو ذاته منذ عامين، وخمسة أعوام، وخمسة وعشرين عاما: إعادة النظر فورا في نظام التخطيط العسكري والمشتريات «لردع الخصوم بشكل موثوق والرد على أي عمل عدواني». مع وجوب تنسيق هذه الخطط مع الناتو، وهو أمر غير مفاجئ. الهدف الأساسي هو «الجاهزية الكاملة بحلول عام 2030»، ولهذا يجب إطلاق المشاريع ذات الأولوية في النصف الأول من عام 2026– وهو ما يطالب به أيضا الرئيس الأمريكي دونالد ترامب «حلفائه».

بعبارة أخرى، تنوي المفوضية الأوروبية إشعال سباق تسلّح جديد– بما في ذلك في الفضاء– إلى مستوى يجبر روسيا وسواها من الخصوم الجيوسياسيين على الانخراط فيه، مما يضمن عقودا ضخمة لمجمّعات الصناعات العسكرية الأوروبية، والأمريكية قبل كل شيء. ومن المتوقع أن تصل نسبة المشتريات الدفاعية المشتركة في الاتحاد الأوروبي إلى 40% بحلول نهاية عام 2027، أي أكثر من ضعف المعدّل الحالي. بكلمات بسيطة: أوروبا تستعدُّ مجددا للحرب ضد روسيا، لكن من سيقاتل فعليا؟ من سيشغّل تلك الكتلة الهائلة من الأسلحة والتقنيات التي سينتجها الغرب؟ من سيغزو موسكو ويستعرض على الساحة الحمراء محققا «الحلم الأوروبي القديم»؟

لا أحد. لا مَن يقاتل، ولا مَن يهاجم، ولا مَن يطلق الصواريخ أو يضغط الزناد. حتى الراغبين في أن يكونوا «منتصرين» هم قلّة نادرة في أوروبا «باستثناء البولنديين ودول البلطيق». كانت نتائج استطلاع نشره موقع «بوليتيكو»– وهو أحد أبرز مراكز الإعلام الليبرالي الغربي– معبّرة للغاية: الشباب في دول أوروبا الغربية والولايات المتحدة، في حال تحقق سيناريو «هجوم روسي على الناتو»، غير مستعدين للدفاع عن بلدانهم.

أظهر استطلاع لجامعة كوينيبياك عام 2022 في أمريكا أنّ 55% فقط من الأمريكيين سيقاتلون في حال وقوع غزو، بينما أعلن أكثر من الثلث رفضهم لذلك. ولو دققنا أكثر، لوجدنا أنّ ثلثي المشاركين بين 50 و64 عاما أبدوا استعدادهم للقتال، بينما في الفئة العمرية بين 18 و34 عاما كانت الغالبية تميل إلى الهرب، وفقط 45% قالوا: إنّهم سيدافعون عن وطنهم.

وأظهر «المجلس الأوروبي للعلاقات الخارجية» في دراسة شملت عشر دول أوروبية، أنّ سكان ثلاثُ دول فقط: بولندا والبرتغال والسويد، أعربوا عن رغبتهم الواضحة بمساعدة أوكرانيا على استعادة أراضيها من روسيا. في المقابل، فضّلت خمس دول أخرى «النمسا، اليونان، هنغاريا، إيطاليا، رومانيا» الدفع نحو تسوية سلمية، بينما انقسمت الآراء في فرنسا وألمانيا وهولندا وإسبانيا.

وفي بريطانيا، رغم تصاعد الخطاب الحربي في الغرب، قال 29% فقط من الشباب «بين 18 و24 عاما» بأنّهم سيدافعون عن بلادهم ضد الغزو. أما أوروبا القارية فليست أكثر حماسة. فوفق «مؤسسة غالوب»، فقط 32% من الأوروبيين سيقاتلون إن دخلت بلدانهم حربا. والأسوأ أنّ كثيرا من الشباب لا يخفون تعاطفهم مع روسيا، ورفضهم لسياسات الناتو «لتجنيدهم في حملة صليبية ضد موسكو». لذلك تتزايد في الجيوش الأوروبية نسب الانسحاب والرفض للعقود العسكرية.

هناك أيضا نقص حادّ في عدد الراغبين بالالتحاق بالقوات المسلحة. بعض دول الناتو، مثل: لاتفيا، أعادت الخدمة الإلزامية، فيما قررت السويد وإستونيا توسيع التجنيد. أمّا في ألمانيا، فقد رفضت الغالبية عودة الخدمة العسكرية الإلزامية التي يقترحها ائتلاف فريدريخ ميرتس الحاكم.

وأظهر استطلاع لمجلة «شتيرن» أنّ 59% من الشباب الألمان يعارضون الفكرة. ومنذ اندلاع الحرب في أوكرانيا عام 2022، تضاعفت طلبات رفض الخدمة العسكرية. ووفق موقع «فوكوس أونلاين»، يُتوقّع أن يبلغ عدد الرافضين ذروته نهاية عام 2025، بعد أن ازداد ثلاث مرات في ثلاث سنوات.

هذا الارتفاع في عدد الرافضين يثير القلق لدى وزير الدفاع بوريس بيستريوس والحكومة الألمانية عموما. فبينما تسعى برلين إلى تقوية الجيش من الناحية التقنية والبشرية، تعيق هذه الاتجاهات الخطة. حاليا يبلغ عدد أفراد الجيش 183 ألفا «منهم 113 ألفا متعاقدون»، والهدف رفعهم إلى 260 ألفا بحلول 2030 لتلبية الالتزامات الدفاعية تجاه الناتو.

وفي التشيك أيضا، عبّر كثيرون عن رفض إعادة التجنيد. أوروبا، إجمالا، غير مستعدة للعودة إلى الخدمة العسكرية الإلزامية. فبعد الحرب الباردة ألغت معظم الدول الأوروبية التجنيد. من جهة أخرى، أظهرت دراسة أعدّها الباحث ألكسندر بوريلكوف من جامعة هايدلبرغ لمركز «بروغل» ومعهد كيل، أنّ أوروبا قد تحتاج إلى 300 ألف جندي إضافي. لكن إعادة الخدمة الإلزامية أو التطوعية ستكون صعبة جدا، إذ يقول المؤرخ العسكري الفرنسي ميشيل غويا: إنّ ذلك سيحوّل جزءا كبيرا من الجيش إلى مراكز تدريب.

ويرى أنّ سياسة ترامب قد تدفع أوروبا الغربية إلى مراجعة نظرتها للجيش، مضيفا: «لا يُعرف من يسبح عارياً إلا حين ينحسر المدّ. البحر الأمريكي ينحسر، وكثير من الدول الأوروبية تدرك فجأة هشاشتها».

ورغم أنّ استطلاعات الرأي تُظهر أنّ غالبية الشعوب تدعم الخدمة الإلزامية للشباب «بين 18 و30 عاما» – بنسب 68% في فرنسا، 58% في ألمانيا، 49% في إيطاليا، 43% في بريطانيا، و42% في إسبانيا– إلا أنّ القليل منهم على استعداد فعلي للقتال. يقول الخبير الفرنسي بنديكت شيرون: إن «إدخال الخدمة الإلزامية في مجتمع ليبرالي بات مستحيلاً عمليا. ما لم يحدث غزو فعلي، فإن الكلفة السياسية لفرض عقوبات على الرافضين غير قابلة للتصور».

على الورق، تمتلك دول الناتو الأوروبية 1,9 مليون جندي، وهو عدد يبدو كافياً لمواجهة روسيا. لكن عمليا، يصعب تعبئة أكثر من 300 ألف منهم، وفق «فايننشال تايمز». فبريطانيا مثلاً لم تحقق خطط التجنيد في 2023 وفقدت 4000 جندي، وإيطاليا قلصت عدد قواتها من 200 ألف إلى 160,9 ألف خلال عقد. وقال أستاذ العلوم السياسية في جامعة ووريك البريطانية فينتشنزو بوف: إنّ «المشكلة عامة في أوروبا ولا دولة مستثناة». وأوضح، أنّ الخدمة العسكرية صارت «وظيفة كأيّ وظيفة أخرى» تتنافس فيها الجيوش مع القطاع الخاص، لكنها تخسر المنافسة. وأضاف: «الجيوش الأوروبية في حالة ذعر». لذلك تدرس إسبانيا وفرنسا والبرتغال السماح للمهاجرين بالانضمام للجيش مقابل الحصول على الجنسية لاحقا.

ويرى محللون آخرون، أنّ المشكلة غير قابلة للحل. إذ تشير الباحثة في «معهد فريمان للطيران والفضاء» التابع لكلية كينغز في لندن، الدكتورة صوفي أنتروبوس، إلى أنّ «الحلّ قد يكون في تحسين الرواتب وظروف المعيشة، لكنّ المسألة ليست أولوية سياسية مقارنة بتكلفة المعيشة».

وكالعادة في الغرب، تُفسّر الأزمات الاجتماعية من منظور مادي بحت. لكن رغم تصاعد الخطاب العدائي ضد روسيا، ودعوات دعم الحرب في أوكرانيا، تكشف المزاجات العامة أنّ الجيل الأوروبي الجديد لا يتبنى هذه النزعة العسكرية. فقد أظهر استطلاع «يوغوف» مؤخرا أنّ 38% من البريطانيين دون الأربعين سيرفضون الخدمة في حال اندلاع حرب عالمية جديدة، و30% سيرفضونها حتى لو تعرضت بلادهم لغزو مباشر.

ووصف عالم السياسة الألماني غيرفريد مينكلر المجتمعات الغربية بأنها «ما بعد بطولية» حيث «القيمة العليا هي الحفاظ على الحياة الشخصية والرفاه». والتاريخ يلعب دوره هنا: ففي دول هُزمت في الحرب العالمية الثانية، روح القتال ضعيفة، وفي إسبانيا والبرتغال تركت عقود الديكتاتورية العسكرية إرثا من الشك تجاه الجيش. لكن هذا ليس سوى جزء من الحقيقة الأوروبية.

صرّحت أولغا بيترسن، النائبة السابقة عن حزب «البديل من أجل ألمانيا»، لوكالة «نوفوستي»، إنّ الشباب الألمان لا يريدون الخدمة لأنهم تربّوا على كراهية الوطن وكلّ ما هو ألماني. «الأجيال الأخيرة نشأت على شعارات مثل: «الأطفال العصريون بلا وطن»، وكانوا يُقادون إلى فعاليات بعنوان «تسقط ألمانيا». والآن يريدون تحويل هذا الجيل إلى جنود، بينما أيّ جندي يحتاج على الأقل إلى ذرة من الوطنية».

إنّ كل الإصلاحات العسكرية والتقنية التي يحاول الساسة الأوروبيون والناتو تنفيذها لن تحقق النتيجة المرجوة. فما الهدف إذاً من البدء بكل هذا؟ الجواب بسيط: المال. على المحك تريليون يورو، مضافاً إليه كرةُ لروسيا. وكما قال وزير الخارجية الروسي سيرغي لافروف في مقابلة مع «كوميرسانت»: «أوروبا تثبت أنها لم تزل المصدر والمحرّك لكل الحروب العالمية وغيرها، بما فيها الاستعمارية والعبودية. هذا في شفرتها الجينية».

إنّ كل الإصلاحات العسكرية والتقنية التي يحاول الساسة الأوروبيون والناتو تنفيذها لن تحقق النتيجة المرجوة فما الهدف إذاً من البدء بكل هذا؟

الماركسية وتاريخ الفلسفة: نحو مهمة فلسفية معاصرة

تطرح الفيلسوفة هيلينا شيهان، الأستاذة الفخرية في جامعة دبلن سيتي والمحاضرة الزائرة في جامعة بكين، سؤالاً جوهرياً: كيف نفهم العلاقة بين الماركسية وتاريخ الفلسفة؟ ولماذا أولى الماركسيون، رغم انشغالهم بالصراعات السياسية الملموسة، اهتماماً كبيراً بتاريخ الفلسفة؟ وفي ظل العودة الراهنة إلى هيغل، خصوصاً بين بعض الماركسيين المعاصرين، هل هذه العودة مفيدة حقاً لفهم الوضع التاريخي الراهن ومواجهته؟

■ هيلينا شيهان
ترجمة وتلخيص: قاسيون

تشير شيهان إلى أن الفلسفة اليوم تعاني من تهميش متزايد؛ فالأقسام الأكاديمية تُغلق، والمكتبات تتخلص من مجموعاتها الفلسفية، والفلسفة نفسها تُدرَّس خارج سياقها التاريخي، كأنها سلسلة من الأفكار المعزولة عن الزمن والمكان، منفصلة عن التطورات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والعلمية. في المقابل، كان المفكرون الماركسيون الكبار- من ماركس وإنجلز إلى لينين وبوكارين وغرامشي- يتعاملون مع تاريخ الفلسفة باعتباره عملية مترابطة وجذرية، جزءاً لا يتجزأ من تاريخ البشرية ككل، ومرآة لوعي العصور وصراعاتها الجوهرية.

لقد فهم هؤلاء أن الفلسفة ليست مجرد تأملات عابرة، بل هي تعبير عن الوعي التاريخي لعصرها، حتى لو بدا أحياناً غارقاً في التجريدات والتعقيدات. ولهذا رأوا أن مهمتهم لا تقتصر على تفسير الأفكار، بل على ربطها بحركة التاريخ المادي، واستخلاص أعلى أشكال الوعي الممكنة لعصرهم.

إن المنظور الماركسي للفلسفة يضعها في سياقها المادي والاجتماعي، فإنتاج المعرفة متجذر في إنتاج كل شيء في الحياة. ليست الأفكار نتاجاً مستقلاً، بل هي تتكثف من العمل الجماعي وقرون من التاريخ الاجتماعي. كلّ نمط إنتاج يولد أنماطاً فكرية مميزة. ففي صعود البرجوازية، على سبيل المثال، ولدت نضالاتها الفكرية لنيل الهيمنة نظريات المعرفة العقلانية والتجريبية، والمذاهب الليبرالية والفردية. لكن مع استقرار سيطرتها ومواجهتها ضغوطاً من اليسار، تراجعت نحو تيارات لا عقلانية ومعادية للمادية.

وقد دفع شيهان إلى هذا الفهم نهجان رئيسيان: تحولها إلى الماركسية، الذي جعلها ترى الأفكار كنتاج لعملية إنتاج المعيشة المادية، وتدريسها لمقرر تاريخ الأفكار لطلاب لن يدرسوا الفلسفة مرة أخرى، ما اضطرها إلى التركيز على الأسئلة الأساسية التي تشكل جوهر الفلسفة عبر العصور.

هل المعرفة ممكنة؟

من هذه الأسئلة: هل نُفسّر العالم الطبيعي بقوى داخله أم خارجه؟ هل المعرفة ممكنة، وما علاقتها بالواقع؟ هل الكون منظم أم فوضوي؟ وما علاقة الفرد بالمجتمع؟ هذه الأسئلة، التي تتجدد وتتعمق عبر التاريخ، تشكل الإطار الذي تتحرك فيه الفلسفة، وتُحدّد طريقة تفكيرنا في كل شيء، من الأخبار اليومية إلى القرارات السياسية.

اليوم، يسود المشهد الفكري مزيج من الوضعية الضيقة، وما بعد الحداثة المُلبّكة. رغم تعارضهما الظاهري، فإنهما يتشاركان في رفض «السرديات الكبرى»، وتفكيك النظرة الشمولية، وإعاقة الفكر التوليفي الذي يجمع بين العمق التجريبي والتركيب النظري. كلاهما فلسفتان «تفكيكيتان» أنتجهما نظام اجتماعي متفكك يسعى إلى إخفاء طبيعته النظامية.

تقدم الماركسية رؤية متماسكة وشاملة تربط المعنى بالعمل والفهم بالتغيير إنها ليست مجرد نظرية بل مشروع حياة يمنح الغاية والاتجاه

المشكلة في بعض أشكال الماركسية الهيغلية، أنها تميل كثيراً نحو التعقيد المثالي والمطلقات، مبتعدة عن الإنتاج المعرفي الخصب القائم على التفاعل مع علوم ووقائع عصرنا. بل إن بعضهم، مثل: ريتشارد سيمور، يعلن صراحة انتقاله من المادية إلى المثالية، زاعماً أن الوعي هو واقع أولي لا يمكن تفسيره مادياً.

السياق الاجتماعي والتاريخي

ترى شيهان أن الماركسية، على عكس الفلسفات الأخرى، لا تنفصل عن السياق الاجتماعي والتاريخي. فهي ترى في إنتاج المعرفة امتداداً لإنتاج الحياة ذاتها، وترفض الفصل بين العمل الذهني واليدوي، وبين العلوم الطبيعية والإنسانية. وقد نشأت الماركسية في بيئة فكرية هيمن عليها هيغل، لكنها لم تكتف باستيعابه، بل تجاوزته عبر ربط الديالكتيك بالمادة والتاريخ، محوّلة الفلسفة من تأمل مثالي إلى أداة للعمل والتحول.

غير أن شيهان تنتقد العودة المعاصرة إلى هيغل، خصوصاً التركيز المفرط على «علم المنطق»، الذي يُقدَّم أحياناً كمفتاح سحري لحل معضلات العصر. وتتساءل: لماذا، في زمن الأزمات المتعددة- السياسية والبيئية والثقافية- يُصرّ بعض الماركسيين على الغوص في مفاهيم، مثل: «الكينونة المحضة» أو «الكم المحض»، وكأنها كيانات مستقلة؟ ولماذا يُستخدم هيغل كملاذ نخبوي بعيد عن الصراعات الواقعية؟

تؤكد، أن هيغل قدّم إسهامات مهمة- مثل فكرة الكلية، والوعي التاريخي، والتطور الديالكتيكي- لكن الماركسية لم تأخذها كما هي، بل أعادت تأصيلها في إطار مادي وتاريخي. وتشير إلى أن كثيراً من هذه الأفكار لم تأتِ من هيغل وحده، بل من تراث فكري أوسعَ، بما في ذلك التجارب الدينية والعلمية والاجتماعية. وتستشهد بماركس نفسه، الذي قال: إنه «يغازل» هيغل، لكنها ترى أن هذا لا يعني أن علينا أن نفعل الشيء نفسه اليوم.

«مثالية بروليتارية»

الأدهى من ذلك، حسب رأيها، هو أن بعض الماركسيين المعاصرين ينزلقون إلى المثالية صراحة، بل ويبررون ذلك كـ «مثالية بروليتارية» أفضل لفهم الأزمات البيئية والوجودية. وترفض شيهان هذا المنحى جذرياً، مؤكدة أن المادية ليست عائقاً أمام الفهم، بل أساسه الوحيد القادر على ربط الفكر بالواقع، والنظرية بالممارسة.

وتذكّر بأن لينين، رغم عودته إلى هيغل في لحظة أزمة «اندلاع الحرب العالمية الأولى»، لم يتخلّ عن أسسه المادية، بل طوّرها ليشمل بعداً أكثر دينامية وتفاعلية مع الواقع.

في مواجهة هذا الاتجاه، تدعو شيهان الماركسيين إلى أن يقفوا في زمنهم، لا أن يعودوا إلى نصوص الماضي بحثاً عن حلول جاهزة. فالمهمة الحقيقية للفلسفة الماركسية اليوم ليست شرح هيغل أو ماركس، بل فهم الواقع المعقد: تتبع التحولات في الاقتصاد العالمي، وتحليل الأزمات البيئية، ونقد الثقافة الشعبية، وكشف الأيديولوجيات المدفونة في وسائل الإعلام والتعليم. إنها مهمة تتطلب وعياً شاملاً، لا تجريداً معزولاً.

علينا أن نُظهر كيف أن النظام الرأسمالي هو المسؤول عن ظلم العالم وتدميره البيئي، وعن الانحطاط الثقافي والاضطراب النفسي. نحن نقدم ليس فقط التحليل، بل الحل أيضاً: حركة لكشف هذا النظام، وبناء بديل اشتراكي. نحن نقدم المعنى والغاية.

وفي زمن يعاني فيه كثيرون من فراغ وجودي وانهيار في القيم، تقدم الماركسية رؤية متماسكة وشاملة، تربط المعنى بالعمل، والفهم بالتغيير. إنها ليست مجرد نظرية، بل مشروع حياة يمنح الغاية والاتجاه.

■ عن مجلة مونثلي ريفيو

الـ«بيلدونغ» الألماني جدلية النصر والهزيمة، وكسر الاغتراب

إنّ مضمون القول العام حول غنى المرحلة وتعقيدها وتشابك مستوياتها وتناقضاتها وموقعها الخاص في التاريخ لا يزال ينكشّف شيئاً فشيئاً في العمليات التاريخية والصراع السياسي اليومي. إحدى الظواهر الكاشفة هي النقاش الحاصل حول قضايا الهزيمة والنصر. ليس السؤال بسيطاً أو سياسياً بالمعنى المباشر حول معركة أو جبهة أو حرب، بل هو في صلب الانتقال التاريخي للمجتمع، وتحديداً جدلية الفعالية-الاغتراب للغالبية الاجتماعية، أي تحوّل التنظيم الاجتماعي ككل.

■ د. محمد المعوش

في نقاش النصر والهزيمة

في مختلف الجبهات السياسية والعسكرية التي تشكلت خلال السنوات الماضية، من موجة إسقاط الأنظمة والانتفاضات في كل دولة، إلى الحرب التي انفتحت منذ السابع من أكتوبر/تشرين الأول 2023، في كل تلك الجبهات هناك نقاش حاكم حول النصر والهزيمة، والذي يحمل الكثير من التوتر حول معنى ونتيجة تلك الجبهات. وهذا التوتر يظهر لدى الغالبية ضمن الموقف الواحد الذي ينتقل بين موقع النصر وموقع الهزيمة دون تحديد السياق العام والمعنى التاريخي لهذه الجبهات وارتباطها بالأزمة العامة للبنية الرأسمالية كحالة حضارية من جهة، ومن جهة أخرى ببرامج وأدوات الصراع وترابطها على المستوى العالمي. ومن الضروري الاستمرار في استكشاف هذا المعنى وهذا الترابط لأهميته في صياغة الخطاب السياسي والسردية اليومية التي تتصدى لهذا التوتر الذي ينحو غالبا باتجاه الهزيمة، ويُفقد الحركة المعنى الثوري لهذا التوتر ويمنع مَن توليف جوانب النقد التي في أغلبها محقّة بغض النظر عن الخلاصات العدميّة التي تبنى عليه.

في موت الفضاء السياسي القديم

مجدداً، إنّ مقولة موت الفضاء السياسي القديم لا تعني فقط أزمة التنظيمات السياسية أو البنى السياسية المؤسسية على المستوى الإقليمي والدولي غير القادرة على التأقلم مع التحولات العميقة التي تحمل طابع الانتقال من حالة حضارية تعفّنت إلى حالة حضارية جديدة، بل تعني أيضاً أنّ علاقة قوة العمل–رأس المال، ولا سيّما طورها الخاصّ الذي تشكّل فيما بعد الحرب العالمية الثانية، هي في حالة موت مع كل ما يُبنى عليها من تنظيم شكل الدولة وشكل المجتمع المدني ككل، ومجمل التقسيمات السياسية التي ظهرت نتيجة تلك العلاقة والتوازن بين قوة العمل–رأس المال، والتي تتمظهر بشكل رئيسي في النماذج الاقتصادية–السياسية، إنْ لجهة دول الرفاه التي جرى ويجري التراجع عنها منذ سنوات، أو الدولة القومية المأزومة ليس في منطقتنا فقط بل في كل العالَم من أمريكا اللاتينية إلى أفريقيا إلى آسيا، أو الدول التي ورثت التجارب الاشتراكية، أو لجهة العلاقات الدولية. وفي جوهر كل ذلك: شكل إشراك الجماهير في إدارة المجتمع، شكل النظام السياسي–الاجتماعي، ونمط الحياة ككل. إنه، وبكلمة، انتقال التناقض بين الإنسان–المجتمع إلى مستوى جديد بعد استنفاد الصلاحيته التاريخية للأشكال التي ظهرت إلى الحياة بعد الحرب العالمية الثانية. إننا ما زلنا في سياق تجاوز اغتراب الإنسان.

التكشّف التدريجي لحدود الفضاء السياسي القديم

إنّ موت الفضاء السياسي القديم، ونتيجة كونه على هذا المستوى من التعقيد والعمق، لا يحصل دفعة واحدة، بل تظهر حدود الفضاء القديم مع تطور الصراع السياسي وانفجار التناقضات. وهذا التكشف يحصل تحت تأثير معادلة «من الأكثر تعفناً نحو الأقل تعفناً»، مضافاً إليها حساسية ووزن موقعها في الصراع السياسي العالمي وكمية وحجم التناقضات داخلها؛ التي تتركز بشكل عام حول الانقسام الأساسي «الإنسان–المجتمع»، ومعه مجمل منظومة القمع والتقديمات الاقتصادية وهامش الممارسة السياسية، إلخ. فإذا كانت، مثلاً، ما اصطلح على تسميتها بالدول القومية هي الأكثر تعفناً، والتي بينها نفسها فروقات في هذا التعفن، فإنها هي التي دخلت في الموت التاريخي قبل غيرها من دول الرفاه التي بدأنا نتلمّس دخولها في طور أزمة تاريخية حسب فروقات التعفن بين دول الرفاه كذلك «اليونان قبل غيرها مثلاً، وفرنسا قبل دول الشمال الأوروبي مثلاً، ولاحقاً أمريكا». وهذا التلاحق ليس ميكانيكيا بل هو متداخل، ولكن هنا نشير إلى الطابع العام. هذا التدرج في التعفن والموت يمكن تلمُسه أيضا على مستوى الأحزاب.

هناك نقاش حاصل على مستوى الأكاديميا كما أشرنا في مواد سابقة حول التحول التاريخي والمسؤولية المواطنية والفعالية في عصر الأزمات

المعنى الثوري لتوتر «نصر–هزيمة»

الكلمات المجردة سهلة على عكس الواقع المباشر الذي تعكسه تلك الكلمات، فانفجار التناقض كمفهوم ينعكس واقعيا: دماءً ودمارا ومعاناة وتشرُّدا وتهجيرا وجوعا وخوفا وصدمات. ولكن كلما تصاعد الألم والمعاناة، كلما تصاعد وزن ضرورة «العقل البارد» التي لطالما تردَّدت في الأدبيات السياسية، ولكنها تكتسي أهمية تاريخية أكبر اليوم، كما كل المقولات الفلسفية الكلاسيكية من الاغتراب إلى الحرية إلى ثنائية الإنسان–المجتمع، في واقع تاريخي راحل في الفلسفة حيث يلتقي المنطق مع الحقيقة التاريخية كتحقق تاريخي لتوصيف إنجلس الذي أشار إلى أن المنطق هو التعميم والتجريد الأقصى للعمليات التاريخية. وإنّ ممارسة وتحمُّل العقل البارد بحدّ ذاته فيها معاناة من طابع آخر، نابعة من تحطيم العقل الفردي الرغبوي، المشتبك بفعالية تقدمية لا انفعالية في الصراع.

ومن موقع العقل البارد، فإن الجوهر الثوري، أو بالأحرى أحد عناصره الرئيسية، لتوتر «نصر–هزيمة» هو استكمال انكشاف حدود الفضاء السياسي القديم الذي يفرض نفسه على القوى الاجتماعية. وهذا الانكشاف يخلق بدوره القاعدة المادية الموضوعية لإطلاق طاقات اجتماعية جديدة، وذلك لتعويض الفعالية التاريخية للقوى والبنى والعمليات التي تخرج من مسرح التاريخ، أو التي تدخل في حالة تحويل وتطوير ذاتي لنفسها «إنْ نجحت» بسبب من وصول ممارستها المعرفية والعملية السابقة إلى حدودها التاريخية، نتيجة انغلاقها على إحداثيات الفضاء السياسي القديم. بهذا المعنى يمكن فهم جدلية النصر والهزيمة في سياق تاريخي أوسع وأعمق، فمن يُهزَم هو فضاء سياسي قديم، وضمن تلك الهزيمة يمكن تلمُس معالم «النصر». وبهذا، لا يمكن فهم النصر والهزيمة ميكانيكياً بأنهما موزَّعان على مواقع متقابلة بالمعنى الميكانيكي، وإنْ كان ذلك هو المظهر الخارجي للمتناقضات بين قوى العمل–رأس المال على المستوى العالمي.

إطلاق الطاقة الاجتماعية–السياسية يمكن تلمّسه في ارتفاع حالة المبادرة التي وإن كان لا يجري التعبير عنها دائما «إلى حد الآن» ضمن أطر منظمة. هذه المبادرة المتصاعدة والفاعلية يجري تعلمها من قبل القوى الاجتماعية، وذلك في تقييم تلك الممارسات وتلك البنى التي تنتمي للفضاء القديم وحدوده. ليس المكان هنا لتعداد أشكال تلك المبادرات، ولكنها مختلفة على المستوى الفردي والأهلي والسياسي الإقليمي والدولي. أليس أسطول كسر الحصار عن غزة أحد تلك الأشكال؟ أليس ارتفاع مستوى اشتراك الناس بالنقاش والنقد والتفكير بمعزل عن قاعدة هذا النقاش والتفكير هو شكل من المبادرة والفعالية؟

انقسام إنسان–مجتمع الاغتراب: أمثلة أخرى

عودة إلى جوهر الانقسام في المجتمع الطبقي، هناك نقاش حاصل على مستوى الأكاديميا، كما أشرنا في مواد سابقة، حول التحول التاريخي والمسؤولية المواطنية والفعالية في عصر الأزمات. هنا نشير إلى موضوع ضمن الأكاديميا «في الغرب» مرتبط بنقاش هذا الانقسام، هو أزمة السياسات التعليمية عالميا، ومنها مثلاً «مجتمع المعرفة» و«مجتمع التكنولوجيا»، المحمول ضمن بنى أممية وإقليمية كمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة «أونيسكو» والاتحاد الأوروبي وغيرها من المبادرات التي يجري نقدها في كونها نيوليبرالية ومصلحية لا تخرج عن توازن القوى القائم، وتناقضها مع تراث مدرسة الـ«بيلدونغ» «Bildung» التي تشير إلى التحصيل الذاتي الثقافي والمعرفي وتطور التربية لدى الأفراد، ومقولاتها في الفلسفة الألمانية الكلاسيكية كهيغل وماركس وشيلر وغوته وغيرهم، والتي تتمحور حول قضايا الفعالية الفردية والتعلم والنمو كعملية تحويل «جمالي» للواقع «الجمال حسب هؤلاء الفلاسفة هو قانون وجود النوع الإنساني»، وتشكيل المعنى والمسؤولية الفردية تجاه الواقع من خلال الانتماء إلى عملياته التاريخية وتجاوز الاغتراب. هذا المثال، وإن كان لا يزال ضمن حدود محافظة محدودة ضمن «التربية والعلم والثقافة»، يُظهر مدى تدفُق الجوهر الثوري لموت الفضاء السياسي القديم والانتصار لصالح تجاوز الانقسام في المجتمع الطبقي.

كم مرة بعد سنحتفل برفع العقوبات؟

خلال الأيام الماضية، احتفل الإعلام الرسمي السوري الجديد، ومعه بطبيعة الحال عدد من المسؤولين السوريين الجدد و«المؤثرين» الجدد، مرة جديدة برفع العقوبات الأمريكية عن سورية، وذلك انطلاقاً من أن مجلس الشيوخ الأمريكي مرر قانون موازنة الدفاع للسنة القادمة، مع إضافة مواد عليه تتعلق بإلغاء قانون قيصر الخاص بالعقوبات على سورية «دون شروط» كما يقال، ولكن في الحقيقة مع وجود آليات رقابة تسمح بإعادة فرض عقوبات على سورية في أي وقت لاحق، على أن يبدأ تطبيق الأمر مع بداية السنة الجديدة.

ويوضح الخبراء القانونيون، أن هذه الخطوة ليست نهاية المطاف، فما تزال أمام القرار مرحلتان في مجلس النواب ولدى الرئيس الأمريكي حتى يتحول إلى التطبيق الفعلي، مع وجود احتمالات نكوص في أي من المرحلتين القادمتين، ناهيك عن أن ما يسمى «آليات الرقابة على التنفيذ»، يمكنه أن يتحول إلى العصا المرفوعة بشكل مستمر فوق رؤوس السوريين كآلية ابتزاز سياسي، هذا في حال جرى فعلاً إنهاء قانون قيصر.

تكشف «الاحتفالات» المتكررة والمبالغ بها، بأمر من المفترض أنه قد تحقق فعلاً وتم الاحتفال به عدة مرات سابقاً، عدة أمور مهمة، بينها:

أولاً: النفاق الأمريكي في موضوع مساعدة سورية في التعافي، وإعادة الإعمار، وتأمين الاستقرار، يظهر بشكل واضح ومتكرر عند كل مفصل جديد، ابتداء من غض الطرف عن العدوان والتوغل «الإسرائيلي» المستمر، ومروراً بالعقوبات، ووصولاً إلى محاولة فرض التوجهات السياسية الخارجية للبلاد.

ثانياً: البحث عن إنجازات وانتصارات شكلية في إطار العلاقات الخارجية، هو انعكاس لغياب الإنجازات على المستوى المحلي الداخلي؛ أي غياب الإنجازات الفعلية ليس فقط في مضمار الاقتصاد ومعيشة الناس فحسب، بل وأيضاً في تحقيق أمانهم وفي الوصول إلى تمكينهم من المشاركة السياسية الحقيقية في تقرير مصيرهم، وبالتالي تأمين وحدة بلادهم وتحصينها ضد التدخلات الخارجية.

ثالثاً: تعكس الاحتفالات المبالغ بها رغبة أو قناعة لدى مجموعات بعينها، بأن أمريكا يمكنها أن تتحول إلى حليف حقيقي لسورية، وهو أمر شديد الخطورة على وحدة البلاد وأمنها الوطني، ببساطة لأنه يخالف منطق الأمور الواضح والملموس في مجمل المنطقة، بل وفي العالم بأسره...

رابعاً: تعكس أيضاً، أن مركز ثقل الاهتمام منصب نحو الخارج لا الداخل، وأن هنالك افتراضاً يقول: إن تأمين علاقات معينة مع الخارج يمكنه أن يكون وسيلة حل مشكلات الداخل... ورغم أن طريقة إدارة العلاقات الخارجية بشكل متوازن هو أمر حيوي بالنسبة لأمن البلاد ووحدتها، إلا أنه يبقى أقل أهمية وحيوية من المهمة الكبرى الموضوعة أمام السوريين، أي توحيد الشعب السوري وتوحيد الأرض السورية، عبر تمكين الشعب السوري حقاً وفعلاً من تقرير مصيره بنفسه عبر مؤتمر وطني عام وشامل.

أخيراً: فإن الاحتفالات المبالغ بها، يمكن أن تُفهم بوصفها تغطية على الأوضاع الداخلية المتدهورة على المستويات المختلفة، وخاصة المعاشية بالنسبة للغالبية الساحقة من السوريين، والذين يعانون أوضاعا شديدة البؤس على المستوى الاقتصادي-الاجتماعي، ليس فقط بسبب الإرث السام الثقيل لسلطة الأسد، بل وأيضاً بسبب الإجراءات الاقتصادية الليبرالية التي يجري اتخاذها حالياً، بما في ذلك شل عمليات الإنتاج الداخلي، عبر تشريع الأبواب للاستيراد، الذي تصب عوائده في جيوب قلة قليلة على حساب المنتجين والعمال من أبناء البلد، ناهيك عن عدم حدوث أي تقدم حقيقي في تخفيض تكاليف الإنتاج محلياً، بل وفي الواقع ازدادت تكاليف الإنتاج، ما أودى بعدد كبير من الورشات الصغيرة والمتوسطة في طول البلاد وعرضها، حتى دون وجود المنافسة القاتلة من البضائع المستوردة... في هكذا ظروف، فإن الاحتفال ورفع صوته وأضوائه، قد يبدو ضرورياً للتغطية على الآلام المتراكمة، وعلى الأنين المتصاعد في صفوف الغالبية الساحقة المسحوقة من السوريين، والتي تشكل الأكثرية الوحيدة في هذه البلاد، وتنتمي لكل القوميات والأديان والطوائف والمذاهب، وتعيش في كل مناطق البلاد من شمالها إلى جنوبها، ومن شرقها إلى غربها، وتصارع بشكل يومي وبعدد ساعات عمل هائل، فقط لكي تبقى على قيد الحياة!

الاحتفالات المبالغ بها يمكن أن تُفهم بوصفها تغطية على الأوضاع الداخلية المتدهورة على المستويات المختلفة وخاصة المعاشية بالنسبة للغالبية الساحقة من السوريين